

تقريرها وتوصياتها المشتركة الى المجلس خلال اسبوعين على الأكثر وان تأخذ اللجنة المشتركة بعين الاعتبار احوالة بعض القضايا على القضاء وسيبقى المجلس خلال انهماك اللجنة المشتركة بعملها وبعد ان يتم تبني التوصيات المناسبة الصادرة عنها سيبقى متابع ومراقباً لأجراءات الحكومة ليس في مجال الدواء والغذاء فحسب بل في كل المجالات والقطاعات وسيبقى هذا المجلس الرقيب الموضوعي والممثل الأمثل لنبيذ الشعب وروحياته واحتياجاته ويجب ان يكون

المجلس والحكومة في خندق واحد للوصول الى هذه الأهداف الوطنية ، بهذا زملائي الكرام تنتهي من هذه المناقشة ، وقبل ان ارفع الجلسة لا بد ان اشير بأن هناك طلب من بعض النواب لبحث موضوع او لأثارة موضوع المزارعين ومشاكلهم وسوف احيل المذكرة الى الحكومة وإلى اللجنة الزراعية في الغد بهذا تنتهي اخواني الكرام واعلن رفع الجلسة على ان تعقد يوم الأربعاء الساعة العاشرة صباحاً ، وشكراً لكم جميعاً .

انتهت الجلسة

أمين عام مجلس الأمة

دولة رئيس المجلس

صالح الزعبي

طاهر المصري



للمجلس الوطني الفلسطيني

مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة عشرة

من الدورة العادية الاولى لمجلس الأمة الحادي عشر الواقع في ٢٨ / شعبان / ١٤١٤ هجرية الموافق ٩ / ٢ / ١٩٩٤ ميلادية

(العدد ١٨)

(المجلد ٣١)

- جدول الاعمال -

الصفحة

٧

٧

٨

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة .

(٢) تلاوة الاجازات والاعتذرات .

أ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد جمال الخريشا .

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد الحنيطي .

ج - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور عارف البطاينة .

د - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور صالح ارشيدات .

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سمير حباشنة .

(٣) الاسئلة والاجوبة :

١. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٧١٥) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٢ جواباً

على السؤال رقم (١٣) والمقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي الطيمية .

٢. كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم (٣٥٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٣

جواباً على السؤال رقم (٣٨) والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سميد .

هكذا من الأهل

٣. كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٩٠١) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٤ ، جواباً على السؤال رقم (٥٤) والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي .
٤. كتاب معالي وزير الصحة رقم (٦١٥) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٥ ، جواباً على السؤال رقم (٦٣) والمقدم من سعادة النائب السيد توفيق كرشان .
٥. كتاب معالي وزير الداخلية رقم (١٣٤٣) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٦ ، جواباً على السؤال رقم (١٠) والمقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابدة .
٦. كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم (١٧٨٩) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، جواباً على السؤال رقم (٧٨) والمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش .
٧. كتاب معالي وزير الزراعة رقم (١٥٦٩) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٦ ، جواباً على السؤال رقم (٣٧) والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .
٨. كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (٣١١٥) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٢ ، جواباً على السؤال رقم (٤٨) والمقدم من معالي النائب الدكتور محمد عضوب الزين .
٩. كتاب معالي وزير المالية بالوكالة رقم (١٠٧٨) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٥ ، جواباً على السؤال رقم (٦٠) والمقدم من سعادة النائب الدكتور مصطفى شنيكات .
١٠. كتاب معالي وزير الصحة رقم (٢٠٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٦ ، جواباً على السؤال رقم (٦١) والمقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي .
١١. كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (١٨٧٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، جواباً على السؤال رقم (٦٦) والمقدم من سعادة النائب السيد فوزي الزعبي .
١٢. كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٣٨١٢) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، جواباً على السؤال رقم (٧٣) والمقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور .
١٣. كتاب معالي وزير التمييز رقم (١٢٨٩) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، جواباً على السؤال رقم (٥٦) والمقدم من سعادة النائب بسام حدادين .
١٤. كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم (٤٨٦) تاريخ ١٩٩٤/١/٣٠ ، جواباً على السؤال رقم (٨٠) والمقدم من معالي النائب السيد جميل الحشوش .
١٥. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٥٨٨) تاريخ ١٩٩٤/١/٣٠ ، جواباً على السؤال

الصفحة

- رقم (١٢) والمقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي الطيمية .
١٦. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٦٢٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٣١ ، جواباً على السؤال رقم (١٠٧) والمقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي الطيمية .
- ٤) مشاريع القوانين الواردة من الحكومة :
٨٧ ١. مشروع قانون معدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٤ .
(يحال على اللجنة)
٢. مشروع قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٤ .
(يحال على اللجنة)
٩١ ٥) الاقتراحات برغبة :
١. اقتراح برغبة رقم (٧٤) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب السيد محمد عودة لمجادات ، بشأن تحويل مكتب اشغال العقبة الى مديرية اشغال .
٢. اقتراح برغبة رقم (٧٥) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب السيد انور الحديد ، بشأن حاجة سكان منطقة التطوير الحضري / ام نواراة الى الخدمات التالية :
تنظيم الشوارع واضاءتها .
٣. اقتراح برغبة رقم (٧٦) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب السيد انور الحديد ، بشأن زيادة عدد الباصات العاملة على خط التطوير الحضري / ام نواراة .
٤. اقتراح برغبة رقم (٧٧) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب السيد انور الحديد ، بشأن الكسارات غير المرخصة ضمن منطقة التطوير الحضري / ام نواراة .
٥. اقتراح برغبة رقم (٧٨) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب السيد انور الحديد ، بشأن عدم وجود سرفيس (تكسي) يربط بين منطقة التطوير الحضري / ام نواراة وبين وسط البلد .
٦. اقتراح برغبة رقم (٧٩) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب السيد انور الحديد ، بشأن عدم وجود مركز شباني في منطقة التطوير الحضري / ام نواراة .
٧. اقتراح برغبة رقم (٨٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب السيد انور الحديد ، بشأن عدم وجود هواتف في منطقة التطوير الحضري / ام نواراة .

هكذا من الأهل

الصفحة

٨. اقتراح برغبة رقم (٨١) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب السيد انور الحديدي ، بشأن ان تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بإدارة المركز الاجتماعي في منطقة التطوير الحضري / ام نورة .
٩. اقتراح برغبة رقم (٨٢) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد عبد العزيز جبر ، بشأن ان تكون اذاعة القرآن الكريم التابعة لوزارة الأوقاف اذاعة دينية ذات برامج متنوعة كالتفسير والفقه والعقيدة .
١٠. اقتراح برغبة رقم (٨٣) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد مفلح الرحيمي ، بشأن تحويل مدرسة اسد بن القرات الواقعة على نلت قفقفا كقرخل الى مستشفى مصغر .
١١. اقتراح برغبة رقم (٨٤) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي ، بشأن انشاء عيادة صحية عسكرية في منطقة لواء دير علا .
١٢. اقتراح برغبة رقم (٨٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي ، بشأن انشاء مؤسسة استهلاكية عسكرية في منطقة لواء دير علا .
١٣. اقتراح برغبة رقم (٨٦) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاء ، بشأن احتساب خدمة العلم كخدمة خاضعة للتقاعد .
١٤. اقتراح برغبة رقم (٨٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد مفلح الرحيمي بشأن تحويل مجلس قروي الكفير في لواء جرش الى بلدية .
١٥. اقتراح برغبة رقم (٨٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد مفلح الرحيمي ، بشأن تحويل شعبة بريد الكفير في لواء جرش الى مكتب بريد .
١٦. اقتراح برغبة رقم (٨٩) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد بدر الرباطي ، بشأن تثبيت العاملين بالاجرة المقطوعة في مؤسسة المواني او زيادة اجورهم .
١٧. اقتراح برغبة رقم (٩٠) تاريخ ١٩٩٤/٢/٣ ، مقدم من سعادة النائب الشيخ ذيب أنيس ، بشأن السماح للمواطنين باقتناء باصات صغيرة حمولة احدى عشر راكبا .
٩. قرارات اللجان :

٩٨

١. قرار اللجنة المالية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٥ ، والمتضمن مشروع قانون التصديق على الميزانية العامة للمملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣ .

الصفحة

٢. قرار اللجنة القانونية رقم (٧) تاريخ ١٩٩٤/١/٣٠ ، والمتضمن الاقتراح برغبة رقم (٧) بشأن تعديل قانون التقاعد العسكري وزيادة رواتب المتقاعدين العسكريين بما يتناسب وتواريخ احالتهم على التقاعد .
٢. قرارات اللجنة الادارية :
١. استكمال القرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/١/١٩ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوي .
٢. قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٣ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوي .
٣. قرار رقم (٦) تاريخ ١٩٩٤/١/٣٠ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة والشكاوي .
٧. تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- ١٤٢ • وقائع العدد
- ١٤٣ • وقائع العدد
- ١٤٤ • وقائع العدد

هكذا من الأهل

محضر الجلسة :

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم
الاربعاء الموافق ٩ / ٢ / ١٩٩٤ ميلادي ،
عقد مجلس النواب جلسته الثامنة عشرة من
الدورة العادية الاولى برئاسة دولة طاهر
المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد
صالح الزعبي .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة : السيد
جمال الخريشا ، السيد محمد الحنيطي ،
الدكتور عارف البطاينة ، الدكتور صالح
ارشيدات ، السيد سمير حباشنة .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

وحضر من الحكومة :

١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس
الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب
رئيس الوزراء .

٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس
الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير
العدل .

٥- معالي الدكتور جواد العنالي : وزير
الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٦- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة

والثروة المدنية .

٧- معالي الدكتور عبدالله عويدات : وزير
الشباب .

٨- معالي الدكتور هشام الحنيطي : وزير المياه
والري .

٩- معالي السيد احمد العقابلة : وزير
الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٠- معالي الدكتور عبدالسلام العبادي :
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١١- معالي الدكتور محمد مهدي
الفرحان : وزير الزراعة .

١٢- معالي السيد سلامة حماد : وزير
الداخلية .

١٣- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير
التنمية الاجتماعية .

١٤- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير
التموين .

١٥- معالي السيد خالد الفزاوي : وزير
العمل .

١٦- معالي السيد طلال سلطان الحسن :
وزير دولة للشؤون الخارجية .

١٧- معالي الدكتور طارق السحيمات :
وزير البريد والاتصالات .

١٨- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحم :
وزير الصحة .

١٩- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير

دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

٢٠- معالي الدكتور محمد عفاش العلوان :
وزير السياحة والآثار .

٢١- معالي السيد ادب الهلسة : وزير
النقل .

٢٢- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير
دولة .

٢٣- معالي الدكتور امين محمود : وزير
الثقافة .

٢٤- معالي الدكتورة ريماء خلف : وزيرة
الصناعة والتجارة .

٢٥- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة .

٢٦- معالي الدكتور عبد الرزاق النصور :
وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الامانة العامة :-

(١) الدكتور حسين ابو عرابي .

(٢) السيد علي الحسين .

(٣) السيد محمد الرديني .

(٤) السيد غسان الجداوي .

١. افتتاح الجلسة

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم .

النصاب قانوني وأعلن افتتاح الجلسة ،

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ٩/٢/١٩٩٤ م ٧

أخ علي جدول الاعمال في الاول .

السيد علي الشطي :

أريد أن أتكلّم عن موضوع الوضع
الزراعي وأحوال المزارعين ، حكيت عليه في
الجلسة الماضية ليتم بحثه ...

دولة رئيس المجلس :

انا قلت وصلتي مذكرة سألها في اليوم
التالي الى الحكومة واللجنة الزراعية وقد تم
ذلك ، فعلنا ذلك .

تفضل السيد الامين العام .

السيد الامين العام : شكرا دولة
الرئيس .

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس :

هل يعنى السيد الامين العام ؟ شكرا ، يعنى .
السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

١- طلب معذرة مقدم من معالي السيد جمال
الخريشا .

٢- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد
الحنيطي .

٣- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور
عارف البطاينة .

٤- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور
صالح ارشيدات .

هكذا من الأهل

٥- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سمير حباشنة .

دولة رئيس المجلس :

هل توافقون على الاعتذرات ؟
موافقون .

السيد الامين العام :

٣) الاسئلة والاجوبة :

١- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٧١٥) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٢ جوابا على السؤال رقم (١٣) والمقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي الطعيمة .

دولة رئيس مجلس النواب الالفهم

تحية طيبة وبعد ...

الموضوع : التعمينات

السؤال :

ما هي التعمينات التي تمت في الفترة ما بين (١٩٩٠ - ١٩٩٣) في وزارة المياه والري مصنفة حسب الفئة والتاريخ .

راجيا التكرم بمخاطبة الوزارة المذكورة اعلاء والتفقد بالفترة القانونية .

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير ،

د. فوزي طعيمة الداود

نائب محافظلة البلقاء

١٩٩٣/١٢/١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ١٨ / ٣٤٤٢

التاريخ : ١٤١٤ / ٧ / ٩ هـ

الموافق : ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٣ م

معالي وزير المياه والري

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٣) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٩ ، والمقدم للمجلس من سعادة النائب الدكتور فوزي الطعيمة .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المياه والري

الرقم : ١ / ٥ / ١٤ / ٧١٥

التاريخ : ٢٢ / ١ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب الالفهم

الموضوع : اجابة السؤال رقم (١٣)

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٩ م ٩

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،،

وزير المياه والري

الدكتور هشام الخطيب

تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٩ المقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي الطعيمة بخصوص التعمينات في وزارة المياه والري .

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ١٦/٣ / ٣٤٤٢/١٨ تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢ المتعلق بالسؤال اعلاء . ارفق طيا الاجابة راجيا ان تفي بالغرض .

المعيون على كادر وزارة المياه والري (جدول تشكيلات الوظائف)

الرقم الاسم	الدرجة / الفئة المؤهل العلمي	قرار اللجنة المركزية
١- ياسمين عدنان الطيار	الرابعة الثانية بكالوريوس اداب.ب.ع	٩٣/٨/١٢ تاريخ ٩٣/٣/٤٤
٢- جميل جمعة عبدالرحيم الحاج	السادسة الثانية بكالوريوس حاسبات الكترونية	-
٣- رانيا عبدالرحمن عبدالحلق	الخامسة الثانية ماجستير هندسة مدنية	-
٤- ياسر كمال عبدالرحمن	السادسة الثانية ماجستير لريه وري	-
٥- مصطفى محمود القيسي	السادسة الثانية ماجستير جيولوجيا	-
٦- نجيب الدويك	الخامسة الثانية بكالوريوس معاسبة	-
٧- محمد صالح عديلي	الخامسة الثانية ماجستير هندسة ميكانيكية	-
٨- محمد خليل الموسى	السابعة الثانية بكالوريوس حقوق	-
٩- رائد أنور الداود	الخامسة الثانية ماجستير هندسة مدنية	-
١٠- طارق صالح الزبط	السادسة الثانية ماجستير جيولوجيا	-
١١- يوسف محمد بيضون	السابعة الثالثة دبلوم برمجة ونظم	-
١٢- عمر سالم حمدان	السابعة الثالثة - - -	-
١٣- مصطفى عبدالله القضاة	السادسة الثانية بكالوريوس ادارة عامة	٩٣/١٠/٢٠ تاريخ ٩٣/٥/٤٩
١٤- هالة عبدالله ابو نوار	السادسة الثانية بكالوريوس أدب انجليزي	-
١٥- أحمد محمد عليجات	السادسة الثانية ماجستير اقتصاد	-
١٦- هشام بشير شعب	عقد بكالوريوس تجارة	عقد / ٤٠٧٥ تاريخ ٩٣/٨/٣١

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس : دكتور فوزي .

الدكتور فوزي الطعيمة :

شكرا سيدي الرئيس .

أرد أن أطلب من معالي وزير المياه والري العودة للسؤال وقراءته على مسامح الاخوة الزملاء النواب الكرام .

السؤال يقول ، ما هي التعمينات التي تمت في الفترة ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩٣ في وزارة المياه والري مصنفة حسب الفئة والتاريخ .

معالي الوزير ، هل اعتبره إستغفالا أم إهمالا مقصودا من كادر الوزارة ان تأتيني إجابة بجدول تشكيلات لفترة ما بين شهر ٨/١٩٩٣ - ١٠/١٩٩٣ ؟

وهذه الاجابة القيمة التي وردت لا تشير فقط إلا الى حملة البكالوريوس والماجستير . أين الفئة الرابعة ؟ أين التعمينات يعقود ؟ وللفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٣ معالي الوزير .

أرجو من كادر وزارتكم العتيدة أن يجيبوا على أسئلة النواب اجابة وافية وأن لا يعرضوا وزيرهم للاستجواب ... وشكرا دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس :

شكرا ، معالي وزير المياه .

معالي وزير المياه والري :

اشكر أخي الكريم على تعليقه ، وكما تعلم وزارة المياه كوزارة وكجهاز وزارة مستقل عن سلطة وادي الأردن وعن سلطة المياه حديث العهد ، وبالتالي كانت تعييناته جدا محدودة وعين هؤلاء الاشخاص . ومعظم التعيينات الاخرى لم تكن تعيينات وإنما كانت انتدابات من سلطة المياه وسلطة وادي الاردن ، ولا تزال الوزارة تعمل بصورة جيدة بواسطة هذه التعيينات المحدودة وايضا بواسطة الانتدابات .

إذا كان للأخ الكريم أي ملاحظات اخرى في هذا المجال فأنا سأتابعها واضعه في صورتها إن شاء الله .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٢- كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم (٣٥٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٣ جوابا على السؤال رقم (٣٨) والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة السيد رئيس مجلس النواب الاحقرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أوجه السؤال التالي الى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية ، للاجابة عليه خلال المدة القانونية مع الشكر .

كم وزن الغاز في الاسطوانة التي تباع

للمستهلك ؟ ومتى صدر القرار بتخفيض الوزن ؟ وهل هذا هو اسلوب بديل عن رفع الاسعار ؟

النائب الدكتور همام سعيد

١٩٩٣/١٢/٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

للملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٠٥ / ١٨ / ١٦ / ٣

التاريخ : ٢٩ / ٧ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١١ / ١ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية

أبحث لمعاليتكم صورة عن السؤال

رقم (٣٨) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

الرقم : ٣٥٠ / ١٦ / ٣ / ٦

التاريخ : ٢٣ / ١ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : سؤال سعادة النائب الدكتور

همام سعيد

بالاشارة الى كتابكم رقم ١٠٥/١٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/١/١١ ومرقعه السؤال المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد ، ارجو اعلامكم بأن كمية الغاز التي يتم وضعها من قبل المصفاة في الاسطوانة التي تباع للمستهلك للاغراض المنزلية تبلغ ١٢٥٥ كغم مع مراعاة إمكانية حدوث نقص محدود جدا في بعض الاسطوانات اثناء التعبئة التي تتم بطريقة آلية ونسبة لا تذكر بالنسبة لجمال الاسطوانات التي يتم تعبئتها يوميا وبالبالغة بحدود ٦٠ ألف أسطوانة . ولم يصدر أي قرار بتخفيض هذا الوزن منذ استخدام هذه الاسطوانات المصممة اصلا لتحتوي على هذه الكمية . وحيث ان أي نقص ملحوظ في أي أسطوانة غاز يكون بسبب تلاعب الموزعين فإنه يجري الكشف من قبل الجهات المعنية كالمصفاة ووزارة التموين ودائرة المواصفات والمقاييس في وزارة الصناعة والتجارة بالتنسيق مع الوزارة على مستودعات موزعي الغاز لضبط أي تلاعب من قبل الموزعين في وزن الغاز المباع للمستهلك ويمكن معرفة وزن الغاز في الاسطوانة من خلال طرح الوزن الفارغ المكتوب عليها من الوزن الاجمالي للأسطوانة .

هكذا من الأهل

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وزير الطاقة والثروة المعدنية

وليد عصفور

دولة رئيس المجلس :

دكتور همام .

الدكتور همام سعيد :

أكتفي باجابة الوزير .

السيد الامين العام :

٣- كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٩٠١) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٤ ، جواباً على السؤال رقم (٥٤) والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال موجه إلى معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية المحترم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

أرجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية واجابتي عليه خطياً خلال المدة المقررة ،

كم عدد المدارس الشرعية ؟ وكم عدد طلاب كل منها ؟ وأين تقع ؟ وهل الابنية التي تشغلها مملوكة للحكومة أو مستأجرة ؟

وما هي خطة الوزارة المستقبلية نحوها ؟ وهل في نيتها وضع الحوافز وتهيئة سبل متابعة التعليم العالي لحريجها كلفة متخصصة ؟ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٤١٤/٧/١٩ هـ د.أحمد الكوفحي

١٩٩٤/١/١ م نائب دائرة اريد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١١٧ / ١٨ / ٣

التاريخ : ١٤١٤ / ٧ / ٢٩ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ١ / ١١ م

معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

أبعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٥٤) تاريخ ١٩٩٤/١/٨ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي .

أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

الرقم : ٩٠١ / ٢١ / ١

التاريخ : ١٤١٤ / ٨ / ١٢ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ١ / ٢٤ م

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشير الى كتاب دولتكم رقم ١١٧/١٨/٣ تاريخ ١٩٩٤/١/١١ م والمرق طيه صورة عن السؤال رقم (٥٤) تاريخ ١٩٩٤/١/٨ م المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بخصوص المدارس الشرعية .

ارفق لدولتكم طياً المطلوب .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

الدكتور عبدالسلام العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

عدد المدارس (اربع مدارس) شرعية .

الاولى :- مدرسة ابي بكر الصديق

عدد الطلاب :- (١١٥) طالبا

مقرها :- عمان / مسجد ابو قورة .

الثانية :- مدرسة عمر بن الخطاب

عدد الطلاب :- (١٤٩) طالبا

مقرها :- اريد — وقد تم استئجار مقر

المدرسة على نفقة هذه الوزارة بقيمة

(٤٠٠٠) دينار سنويا .

الثالثة :- مدرسة علي بن ابي طالب

عدد الطلاب :- (١٠٠) طالب

مقرها :- السلط — في جمعية السلط

الحيرية الاسلامية .

الرابعة :- مدرسة عثمان بن عفان

عدد الطلاب :- (٩٠) طالبا

مقرها :- الكرك - عمارة الاوقاف .

اما النفقات التي انفتت على هذه

المدارس اضافة الى تعيين معلمي اللغة

العربية والتربية الدينية فهي :-

اولا :- طباعة الكتب :-

السنة فلس دينار

— — —

١٩٩١ ٦٠٠ ٢٩٢٥

١٩٩٢ ٢٠٠ ٨٣٠٧

١٩٩٣ ٠٠٠ ٥٩٠٠

٨٠٠ ١٧١٣٢

هكذا من الاجل

ثانياً :- الرواتب الشهرية للمدرسين والموظفين الإداريين على النحو التالي :-

أ. مدرسة ابي بكر الصديق / عمان :-
(١٨٧٠-٧٠٠) الف وثمانمائة وسبعون ديناراً وسبعمائة فلس بالإضافة الى اربعة مدرسين من وزارة التربية والتعليم .

ب. مدرسة عمر بن الخطاب / اربد :-
(١٧٧٥-٥٩٠) الف وسبعمائة وخمسة وسبعون ديناراً وخمسمائة وتسعون فلساً بالإضافة الى ثمانية مدرسين من وزارة التربية والتعليم .

ج. مدرسة عثمان بن عفان / الكرك :-
(٨١٠) ثمانمائة وعشرة دنانير بالإضافة الى ستة مدرسين من وزارة التربية والتعليم .

د. مدرسة علي بن ابي طالب / السلط :-
(٦٣٧-١٥٠) ستمائة وسبعة وثلاثون ديناراً ومائة وخمسون فلساً بالإضافة الى خمسة مدرسين من وزارة التربية والتعليم .
التفقات والمواعظ :-

فقد تم صرف (١٨٦٠٣) دنانير خلال السنوات الثلاث على المدارس من ١٩٩١ - ١٩٩٣ م .

اجور نقل الطلاب :-

تقدر كلفة نقل الطالب الواحد من وإلى المدرسة بعشرة دنانير شهرياً .

لمدرسة : ابو بكر الصديق فيها (١١٥)

طالباً $10 \times = (1100)$ ديناراً شهرياً .

ومدرسة عمر بن الخطاب فيها (١٤٩) طالباً $10 \times = (1490)$ ديناراً شهرياً .

اجور المباني :-

تقدر اجور المباني باثني عشر الف دينار سنوياً ، علماً بأنه تم تخصيص مبلغ (٤٨٠٠٠) ثمانية واربعين الف دينار لاستئجار مباني جديدة لكل من مدرسة عمر بن الخطاب في اربد ومدرسة عثمان بن عفان في الكرك ، بالإضافة الى مخصصات لتنظيف نفقات التعليم الاضافي والتفقات الضرورية للمدارس بما فيها طباعة الكتب .

خطة الوزارة المستقبلية :-

اما خطة الوزارة المستقبلية ووضع الحوافز وتهئية سبل متابعة التعليم العالي لتخريج فئة متخصصة :-

١. فقد قامت الوزارة بطباعة المواد المتخصصة - للصفوف الاربعة (السابع والثامن والتاسع والعاشر) ضمن منهج متخصص في العلوم الاسلامية ، ويدرس هذا المنهج اضافة الى المواد المقررة من قبل وزارة التربية والتعليم على مثل هذه الصفوف في المدارس الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم .

٢. اما بالنسبة للمرحلة الثانوية (الصف الحادي عشر والصف الثاني عشر) فقد قامت وزارة التربية والتعليم بطباعة وثيقة المناهج

هندسية من القسم الهندسي فيها لعمل مبان حديثة واستكمال الحاجات المطلوبة للنهوض بهذه المدارس وفق الاصول الصحيحة لدعمها .

دولة رئيس المجلس :

دكتور أحمد .

الدكتور أحمد الكولحي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس - الزملاء المحترمين ،

إن فكرة المدارس الشرعية فضلاً عن كون إنشائها من مستلزمات ديننا الحنيف ، فهو ضرورة وطنية لما للتدين الصحيح من أهمية بالغة في تكوين الشخصية السوية المصلحة لمجتمعها العاملة على رفع شأن الأمة .

لذلك طالبت كتلة نواب الحركة الاسلامية ومن آزرها في مجلس النواب الحادي عشر ومنذ الدورة العادية الاولى بضرورة إنشاء هذه المدارس ، ورأوا من خلال النظر والاستئناس بتجارب غيرنا ان تكون تابعة لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية من جميع الوجوه . حيث ان هذه الوزارة هي الاقدر على تحقيق الاهداف وبخاصة وهي التي تشرف على التعليم في كلية الدعوة وأصول الدين التي أنشأت أصلاً لتكون في استقبال خريجي هذه المدارس الشرعية ، وتشرف كذلك على كلية الحسن للعلوم الاسلامية التي تستقبل فئة أخرى من ذوي المعدلات الادنى

والخطوط العريضة للمواد الشرعية لمرحلة التعليم الثانوي سنة ١٩٩١ وقد عقدت وزارة التربية والتعليم اتفاقية تأليف (مع جمعية الدراسات والبحوث الاسلامية) لتأليف كتب التعليم الشرعي للمرحلة الثانوية وعددها عشرون كتاباً موزعة على الصنفين الاول الثانوي الشرعي والثاني الثانوي الشرعي .

٣. وقد أقر مجلس التربية والتعليم الخطوط العريضة لهذه المناهج كما اقر مجلس التربية والتعليم منهاج (فرع التعليم الشرعي) واكد على فصل مدارس التعليم الثانوي الشرعي عن مدارس التعليم الثانوي من اجل تعميق التفاعل بين افراد المجتمع واعتماد الفرع الشرعي جزءاً لا يتجزأ من فروع التعليم الثانوي الشامل تتولاه وزارة التربية والتعليم .

٤. كما أكد مجلس التربية على دمج الخطة الدراسية لفرع التعليم الشرعي ضمن مسار التعليم الثانوي الشامل في وثيقة الخطوط العريضة لمرحلة التعليم الثانوي ، علماً بأننا قد علمنا ان مجلس التربية والتعليم سيقدر تطبيق المسار الثانوي الشرعي ضمن خطة التعليم الثانوي الشامل لعام ١٩٩٥ - ١٩٩٦ .

هذا وقد تخرج الفوج الاول من الصف العاشر في العام الدراسي الماضي ١٩٩٣/٩٢ والتحق بالمدارس الثانوية حسب رغبته اكاديمياً حتى يتم الانتهاء من المناهج المقررة للمواد الشرعية من قبل المؤلفين واعتمادها .

٥. عملت الوزارة على تشكيل لجان

هكذا من الأشهر

من خريجي تلك المدارس كما يفترض .

هذا ولم يغيب عن ذهن أولئك النواب عندما طالبوا بهذه المدارس الشرعية من ضرورة إيجاد مسار للتعليم الثانوي الشرعي ضمن مسارات التعليم الثانوي في مدارس وزارة التربية والتعليم الشاملة ، ليكون موازيا لغيره من المسارات من جهة ويكون رديفا مساندا لتلك المدارس الشرعية الثانوية التابعة لوزارة الأوقاف لا بديلا عنها بحال من الأحوال .

وهذا ما حاول تأصيله معالي الوزير النائب الدكتور عبدالله العكايلة ، ولكن الخروج السريع من الوزارة لم يمكنه من إنجاز ذلك .

ولا بد من الإشارة هنا أن أكثر من بلد عربي سبقنا إلى هذا النوع من المدارس التابعة لوزارة الأوقاف ، بل إن بلدا منها لم ينص دستورهما على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام قد سبقنا بأشواط كبيرة ، ففي كل محافظة مدرسة ثانوية شرعية للذكور وأخرى للإناث على الأقل يلتحق خريجوها بكلية الشريعة مباشرة .

وأما عن إجابة معالي الوزير فأرى أن عليه الملاحظات التالية :-

١. عدم إهتمام الوزارة بهذه المدارس من حيث عددها الذي لم يزد منذ إنشائها عن "٤" ولم تشمل بقية المحافظات ولم تتوسع في أعداد المقبولين ، ولم تفكر الوزارة في إنشاء مدارس موازية للبنات .

٢. ذكرت الإجابة صرف عشرة دنانير أجرة نقل للمدرستي لإريد وعمان وسكنت عن مدرستي السلط والكرك ، فهل يعني هذا عدم استحقاق هؤلاء لما أخذوا أمثالهم .

٣. لم تفكر الوزارة في البناء بل تركت المملوك في الكرك وذهبت إلى الاستعجار ، مع أن وزارة الأوقاف تملك قطعاً ممتازة في كل مدينة ولا يكلفها الأمر أكثر مما تدفعه بدل الاستعجار .

أما عن خطة الوزارة المستقبلية فقد دلت الإجابة على أن هناك مؤامرة على هذه المدارس تستهدف إغلائها ، وأورد الشواهد التالية :-

أ- أن خطوة وزارة الأوقاف تراجعية بحيث حولت الفكرة من تعليم ثانوي شرعي متصل بالمرحلة الأساسية إلى مدارس مقتصرة على منهج متخصص في العلوم الإسلامية للصفوف الأربعة الأخيرة من المرحلة الأساسية . وهي بهذا تخل بالتزام الحكومة السابقة بتنفيذ مطلب أولئك النواب .

دولة رئيس المجلس :

عفواً الدكتور أحمد هذا ليس سؤالاً ، أنت تحكي خارج السؤال .

الدكتور أحمد الكولجي :

دولة الرئيس السؤال فيه نقاط متعددة لا بد من الإجابة على كل نقطة والابتقاء القضية قائمة .

ب- إن هذه الخطوة التراجعية حطمت الباعث

الثانوي الشرعي حتى الآن منذ سنة ١٩٩١ لا تفسير لها في نظري إلا إهمال هذا الموضوع . وما هذه الدراسات والقرارات التي صدرت حتى الآن إلا من باب التجهيل والتهميه والتضليل والتجاوب مع إستحقاقات مرحلة التطبيع .

ولذلك فليسمح لي معالي الوزير بأن ما وصل إلى علمه بأن هذه المناهج ستطبق خلال عام ١٩٩٥/١٩٩٦ هو أمل بعيد كل الواقع يشهد ضده .

نعم ، كيف لا ونقاش حاد بين أعضاء فريق مناهج اللغة العربية دار حول شطب كلمة اليهود والاستعاضة عنها بالصهيونية . كيف لا وفي كتاب المحفوظات للصف الثالث الأساسي شطب مطلع القصيدة القائل يا قدس صبرا لن يطول الأسر

لن يهدأ الأعداء لن يفروا سيعتلي أفق الظلام فجر

وأخيراً فأين الحوافر ونهضة السبل لمناخية التعليم العالي لخريجي هذه المدارس الشرعية كنفقة متخصصة كما جاء في السؤال يا معالي الوزير .. والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام ، معالي وزير الأوقاف .

معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وأصلي وأسلم على رسول

الله .

لدى الطلبة ، إذ محصلة هذه السنوات الأربع أصبحت صفراً لا يعتد فيها بأي حال من الأحوال في متابعة التعليم الثانوي فضلاً عما بعده .

ج- إن إبراز ما يتعلق بالمرحلة الثانوية تحت عنوان خطة الوزارة المستقبلية فيه مغالطة حسية فاحشة ، إذ تضع وزارة الأوقاف خطة وزارة التربية والتعليم وتتحدث عنها ، ولا شأن لوزارة الأوقاف في المرحلة الثانوية من قريب أو بعيد كما ورد في هذه الإجابة .

د- عقد إتفاقية بين وزارة التربية وبين جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية سنة ١٩٩١ لتأليف "٢٠" كتاباً هي مجموع كتب التعليم الشرعي للمرحلة الثانوية الشرعية . قفز معالي الوزير على ما يتعلق بجمعية الدراسات والبحوث الإسلامية التي قامت بتأليفها قبل إنتهاء الوقت المحدد . ولكن وزارة التربية قامت بإلغاء تلك الاتفاقية من جهة واحدة .

هـ- وظاهر قول معالي الوزير أن سبب تطفيش طلاب الصف العاشر إلى المدارس الثانوية في وزارة التربية والتعليم سنة ١٩٩٣/١٩٩٤ هو عدم الإنتهاء من المناهج المقررة للمواد الشرعية من قبل المؤلفين وإعتمادها .

هذا الظاهر يحمل المسؤولية بجمعية الدراسات والبحوث الإسلامية مع أن الأمر خلاف ذلك تماماً ، إذ وزارة التربية وحدها هي التي تتحمل هذه المسؤولية .

وأخيراً أرى أن المغالطة في تطبيق المسار

هكذا من الجهل

حضرة الاخ النائب المحترم ، لا بد أن أسجل في البداية استغرافي وعجبي من العبارات التي استخدمتها فيما تفضلت به من كلام ، المؤامرة ، التجهيل ، التضليل ، التهميش ، استحقاقات مرحلة التطبيع . وأسف أشد الأسف لهذه العبارات التي تخرج عن الموضوعية وإطار الحوار لاستيضاح الحقائق ومعرفة وقائع الامور بدقة وامانة وموضوعية .

وأسمح لي ان اقول وأردد قوله تعالى ((يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم)) . وقوله سبحانه ((ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى)) . وقوله جل وعلا ((ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا)) .

أخي الكريم وردت في كلمتك التي تفضلت وألقيتها مجموعة من الامور فأسمح لي بأدب الحوار ان أقول فيها من حيث المعلومات ، وردت معلومات عديدة غير دقيقة . أحب ان اصبح للمعلومة الاولى وهي أن المسؤولية بموجب القانون عن التعليم في مراحل الاساسية والثانوية هو لوزارة التربية والتعليم ، وأن مجلس التربية والتعليم بموجب القانون هو الجهة المسؤولة . ولذلك اي عملية تنسيق مع وزارة التربية والتعليم أو انتظار لقرارات أو عقد إتفاقيات فهي تتم في إطار القانون وتنفيذا له .

الامر الثاني : كلية الحسن للعلوم الشرعية ليست تابعة لوزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية . أرجو أن أين لك

أنها تتبع دائرة الافتاء في القوات المسلحة ، ولذلك أرجو تصحيح هذه المعلومة لديك اذا تكرمت . فيما يتعلق بالمدارس الشرعية كما وزارة الاوقاف كما أشرت وقبل سنوات بتأسيس هذه المدارس ، ولكن يجب ان أشير هنا وهذا أمر لا مانع لدي من أن أقدم به تقريراً تفصيلياً في جلسة قادمة ليتضح لك أن المدارس الشرعية قد اسست كمنوان ، وانها لم توفر لها المتطلبات الاساسية الاولى لعملية تعليم ناجح . إن كان من حيث البناء بعض هذه المباني ليس فيها أدنى متطلبات التعليم الاولي ، وإذا كنا غيورين وحريصين على مصلحة الاسلام ومصلحة التعليم الشرعي يجب أن يكون ذلك التعليم في مستوى لائق ومتميز . لا أن توضع في بعض المدارس بعض الصفوف فيها يجتمع أكثر من صف في غرفة واحدة . بعض المدارس ليس لها ساحات على الاطلاق ، الساحات فيها هي الشارع العام او ظهر المدرسة وصفوفها .

قامت وزارة الاوقاف بوضع خطة ، وقطعاً هذه الخطة تحتاج الى تمويل وأموال ، وبدأت بالتنفيذ ورصدت أموال في الموازنة وقد مرت في عملية الرصد التي تمت من الحكومة الكريمة لدعم وزارة الاوقاف تخصيص مبالغ لخطة تطويرية لهذه المدارس تقوم على استئجار مباني حديثة وعلى تأمين كل متطلبات التعليم ليكون الامر لائقاً ومتفقاً مع التعليم الشرعي الذي نريده تعليمياً في مستوى لائق .

أما فيما يتعلق بخطة الحكومة بصفة عامة وهذا سأتركه لمعالي وزير التربية والتعليم ، فقد اهتمت وزارة التربية والتعليم بالتعليم

الشرعي ووضعت خطة متقدمة وسيصبح بدءاً من تطبيق خطة التعليم الثانوي التي ستبدأ قريباً ان هنالك مسار شرعي له أصوله وقواعده وأسس اختياره ومواده ، وأن العقد الذي تم مع جمعية الدراسات والبحوث الاسلامية ما زال سارياً . وأنا كعضو في فريق الاشراف الذي يشرف على تأليف هذه الكتب ، قبل أيام كنا في لقاء لمناقشة أحد الكتب وقد تم إنجاز ما يقرب من عشرة كتب فيما يتعلق بالاول الثانوي الشرعي ، وقريباً سنبداً فيما يتعلق بالثاني ثانوي الشرعي . لذلك الخطة قائمة ولا علاقة لهذا الامر بما تشير اليه من إتهامات ودعاري عريضة تحتاج الى استيثاق ووضع النقاط على الحروف وتقديم الحقائق اللازمة في هذا المجال .

فيما يتعلق بقطع الاراضي ، حقيقة وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية تملك قطع اراضي ، لكن نحن نتحدث عن مباني وإتفاق وتخصيص مبالغ لبناء مدارس ، وقد شكلنا لجنة وانت عضو فيها أخي النائب في اريد لدعم وزارة الاوقاف في هذا العمل من أجل بناء مدرسة حديثة في اريد . ولذلك أنا حقيقة استغرب هذا الكلام الذي يقال ومحاولة لي كل موضوع لتوجيهه لقضايا التطبيع والسلام بأسلوب واضح أنه ليس دقيقاً ولا يهدف الى الوصول الى الحقيقة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٤- كتاب معالي وزير الصحة رقم (٦١٥) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٥ ، جواباً على السؤال رقم (٦٣) والمقدم من سعادة النائب السيد توفيق كريشان .

هكذا من الأجهل

دولة السيد رئيس مجلس النواب الأكرم

أرجو أن أوجه السؤال والاستفسار التالي
لمعالي وزير الصحة المحترم :

إشارة إلى التعليمات الصادرة من قبل
مدير التأمين الصحي والوجهة إلى رئيس قسم
البطاقات والمعم على وزارة التنمية الاجتماعية
بموجب كتاب رقم ٧٢٥٨/٤/٤١٥
تاريخ ١٩٩٣/١٠/١٠ حول البطاقة الصحية
ورد بالبند ١٠ ما يلي :

لا تصرف بطاقة غير قادر منفردة
للمرضى الذين دخل أسرهم أكثر من خمسين
دينارا بالشهر أو أن لدى الأسرة أبناء اعمارهم
فوق الثامنة عشر .

ما مصير أسرة مكونة من أربعة
عشر شخصا عندما يبلغ أكبرهم الثامنة
عشر وعاطل عن العمل يتم بموجب
هذه التعليمات سحب البطاقة الصحية
وحجب الثانية عن كافة افراد الأسرة ما هو
مصيرهم ؟

نائب منطقة معان

توفيق كريشان

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٢٤٨ / ١٨ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٤١٤ / ٧ / ١١ هـ

الموافق : ٢٣ / ١ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الصحة

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم
(٦٣) تاريخ ١٩٩٤/١/١٢ ، والمقدم من
سعادة النائب السيد توفيق كريشان .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية .

واقبلوا الاحترام .

ظاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الصحة

الرقم : ن.ص. ٤ / ٤ / ٦١٥

التاريخ : ٢٥ / ١ / ١٩٩٤

الموافق :

دولة السيد رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة وبعد

إشارة لكتاب دولتكم رقم ١٨/١٦/٣
٢٤٨ تاريخ ١٩٩٤/١/٢٣ والمتعلق بالسؤال
المقدم من قبل سعادة النائب السيد توفيق
كريشان رقم (٣) تاريخ ١٩٩٤/١/١٢ .

عن العمل .

واستنادا لما ورد في (٣،٢،١) اعلاه فإن الحالة
للمشار إليها في سؤال سعادة النائب توفيق
كريشان لا تنطبق عليها شروط صرف بطاقة
غير قادر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الصحة

الدكتور عبد الرحيم ملحس

دولة رئيس المجلس :

السيد توفيق كريشان .

السيد توفيق كريشان :

بسم الله الرحمن الرحيم

باديء ذي بدء اثنى لمعالي وزير الصحة
الرد على السؤال الانساني الذي تقدمت به
خلال المدة القانونية . كم كنت أمتي النفس أن
يبادر معاليه إلى ايجاد مخرج كريم لمثل هذه
الحالات الانسانية التي تتواجد بين ظهراني
مجتمعتنا المتكامل صونا لكرامتهم وتجنبتهم
الانحراف والتسول .

ويسمح لي معاليه أن أناقش معه بحوار
هاديء عن فلسفة وأهداف القوانين والأنظمة
والتعليمات التي التي لا ينكر معاليه بأنها
وجدت لتعكس ايجابيا على الشرائع ذات
الحلد الأدنى في مجتمع الخير الذي نعيش به .

فالسطة الادارية في أردن الحسين هي
سلطة خير وتكامل وتراحم لا سلطة لتضييق

أرجو أن أوضح لدولتكم مايلي :-

١. نصت المادة (٢) من نظام التأمين الصحي
المدني رقم (١٠) لعام ١٩٨٣ على ما يلي :-
غير للمقتدر : كل أردني يعمل نفسه أو غيره
ولا يتجاوز الدخل السنوي لاسرته التي
يعيش معها كوحدة اجتماعية عن (٦٠٠)
دينارا ومن يتلقى مساعدة منتظمة من وزارة
التنمية الاجتماعية .

٢. نصت المادة (١٢) من النظام نفسه على ما
يلي :-

يقرر دخل الاسرة لغايات اثبات صفة غير
المقتدر لأي شخص بقرار من الوزير أو من ينييه
بناء على دراسة اجتماعية تقوم بها وزارة العمل
والتنمية الاجتماعية وللوزارة اجراء دراسات
اضائية اخرى بالطريقة التي تراها مناسبة ويكون
قرار الوزير أو من ينييه وبمقتضى هذه المادة
نهائيا .

٣. نصت المادة (٢٤) من النظام على
مايلي :-

لوزير اعفاء غير القادر من اجور المعالجة في
مستشفيات ومراكز الوزارة ممن تثبت الدراسة
الاجتماعية ان دخله لا يتجاوز ستمائة دينار
سنويا .

وحيث ان الأسرة التي يكون احد افرادها من
الانباء قد تجاوز سن الثامنة عشر وليس طالبا أو
متروجا وقادرا على العمل يعتبر من الناحية
الشرعية والقانونية حسب النظام مسؤولا عن
إعالة والديه وافراد اسرته حتى ولو كان عاطلا

هكذا من الأهل

الحناف على عباد الله .

لا أعتقد ان إجابة معالي وزير الصحة تفي بالغرض من السؤال ، ذلك أن المواد التي استندت اليها الاجابة من نظام التأمين الصحي لا تعالج الحالة موضوع السؤال ، وهي ليست حالة فردية لأسرة معينة بل هي مثل لحالات عديدة لمعظم الاسر التي يتجاوز دخلها "٦٠٠" دينار ، أو أن أفرادها لا يتجاوز أعمارهم "١٨" سنة .

فالسؤال يتعلق بالاسر التي تتجاوز أعمار أحد أفراد العائلة "١٨" عاما وليس لديه عمل أي أنه عاطل عن العمل لعدم توفر العمل .

صحيح أن مثل هذا الفرد هو مسؤول قانونا وشرعا عن إعالة أفراد أسرته ، إلا أن السؤال الكبير كيف يكون له ذلك إذا كان لا يعمل لعدم توفر العمل . وإذا كان رأي معاليه ان المادة "٢٤" من النظام قد أعطت الوزير صلاحية الاعفاء لغير القادرين ، أو المادة "١٢" التي أعطت الوزير أو من ينوبه الحق باتخاذ قرار لاجراء دراسة إجتماعية .

لهذه ليست بالمعالجة المطلوبة لمثل هذه الحالات مدار البحث ، وليس من الجائز أن تترك هذه الحالات عرضة للاجتهاد واللجان . وفي اعتقادي ان الامر يقتضي أن تكون المعالجة بتعديل التعليمات الصادرة ، أو إذا اقتضى الامر تعديل النظام نفسه بحيث يشمل هذه الحالات .

وان لا يترك الامر للمزاجية وغيرها والتي يجب ان تنتهي ، بل لا بد من نصوص قانونية تكون هي المرجع الاساسي لمثل هذه الحالات والتي تشكل ظاهرة اجتماعية وصحية خطيرة ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس :

معالي وزير الصحة .

معالي وزير الصحة :

شكرا لسعادة النائب المحترم ، أوافقك على كل ما ذكرت .

الواقع في إجابتي احببت أن أضع لك الاجوبة القانونية ، لكن هنالك حالات كما ذكرت لا يكون فيها النظام عادل . الحل الوحيد لهذه الحالات هو تطبيق النظام الصحي الشامل الذي نضع تشريعاته في الوقت الحاضر .

اما بعض الحالات الفردية فممكن دائما مساعدتها بالكتابة الى الرئاسة واخل موافقة رئاسة الوزراء على إعفائهم في حالات معينة ... شكرا .

دولة رئيس المجلس :

شكرا ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥- كتاب معالي وزير الداخلية رقم (١٣٤٣) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٦ ، جوابا على السؤال رقم (١٠) والمقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابدة .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٩٩٣/١٢/١٥

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة وبعد ،

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الداخلية رجاء الرد عليه وفق احكام النظام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

النائب

عبد الرؤوف الروابدة

السؤال :

١- ارجو اعلامي الاسس المعتمدة لترفع الاقضية الى الوية .

٢- يبلغ عدد سكان قضاء المزار الشمالية وفق احصاء دائرة الاحوال المدنية بتاريخ ١٠/١/١٩٩٣ (٣٧٦١٦) مواطنا .

٣- يبلغ عدد منطقة غرب اربد (قضاء الطيبة وناحية كفراسد) وفق نفس المصدر (٤١٩٩٧) مواطنا .

٤- هل تنطبق الاسس المعتمدة على هاتين المنطقتين ، ولا سيما ان الوية اخرى تقل عنها بعدد السكان وعدد القرى ؟

٥- هل لدى الوزارة نية لترفع المنطقتين الى الوية ، ومتى ؟

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣٤٣٩/١٨/١٦/٣

التاريخ : ١٤١٤/٦/٩ هـ

الموافق : ١٩٩٣/١٢/٢٢ م

معالي وزير الداخلية

أيهت لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٩ ، والمقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابدة .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

عمان

الرقم : ١٣٤٣ / ٢ / ٣٩ / ١

التاريخ : ١٩٩٤ / ١ / ٢٦

الموافق :

دولة رئيس مجلس النواب

هكذا من الأصيل

اشير الى كتابكم رقم (١٨/١٦/٣) /
٣٤٣٩ تاريخ ١٩٩٣/١١/٢٢ م .

ومرفقه السؤال رقم (١٠) المقدم من
معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابدة حول
أسس ترفيع الوحدات الادارية ، وارجو ان اين
ما يلي :

١. ان الهدف من تقسيم المملكة إداريا
الى محافظات والوية واقضية ونواحي هو
الوصول الى الاسلوب الافضل في تقديم
الخدمات للمواطنين وتنفيذ خطط التنمية
الاقتصادية والاجتماعية .

٢. مراعى عند احداث الوحدات
الادارية او ترفيع القائم منها اعتبارات تتعلق
بعدد السكان والمساحة والنشاط الاقتصادي
واعتبارات خاصة بالاهمية التاريخية او
السياحية ويُعد الوحدة الادارية عن مركز
المحافظة او اللواء .

٣. ترى الحكومة ان الغاية هي خدمة
المواطنين وتوفير الدوائر الخدمية لهم في مواقعهم
بغض النظر عن تسميات الوحدة الادارية
متصرفية او قضاء او ناحية .

٤. تدرس لجنة مختصة وبمشاركة
السادة المحافظون نظام التقسيمات الادارية
لعام ١٩٨٥ م ، النافذ المعمول وذلك بغرض
اجراء التعديلات المناسبة والتي تخدم المصلحة
العامة في ضوء ما تقدم به السادة النواب
والمواطنون من مختلف الفئات من طلبات
تغيير النظام الى تعديل هذا النظام

حسب الاصول وضمن الامكانيات المالية
المالحة .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،،

سلامة حماد

وزير الداخلية

دولة رئيس المجلس : السيد عبد
الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة :

دولة الرئيس _ حضرات الزملاء
المحترمين .

أشكر معالي وزير الداخلية على رده
وأرجو أن أين ما يلي :-

أولا :- لقد أورد معالي إعتبارات عامة
لاحداث الوحدات الادارية وترفع القائم
منها ، كعدد السكان ولم يحدده ، والمساحة
ولم يحددها ، والنشاط الاقتصادي ولم أفهم
المقصود به ، واعتبارات خاصة بالاهمية
التاريخية والسياحية وهو أمر تقديري ، ويُعد
الوحدة الادارية عن مركز المحافظة أو اللواء وهو
أمر شكلي في بلد كالأردن بمسافاته .

ثانيا :- لقد انصب سؤالي على منطقتين ،
الأولى قضاء للزار الشمالية وعدد سكانه في
نهاية العام الماضي حوالي "٣٨" ألف نسمة
ويضم سبعة قرى . والثانية منطقة غرب أربد
وتضم قضاء الطيبة وناحية كفر أسد. وعدد
سكانها في نهاية العام الماضي حوالي "٤٢"

ارجو التكرم بنقل السؤال التالي لمعالي
وزير التنمية الاجتماعية ولكم جزيل الشكر .

السؤال :

ما هي علاقة وزارة التنمية الاجتماعية
بصندوق الملكة علياء ؟ وهل الوزارة مسؤولة
عن ذلك الصندوق ام العكس ؟ وما هي حجم
التحويلات التي تقدمها الوزارة لهذا الصندوق؟

أخوكم

النائب الدكتور بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٢٧٠ / ١٨ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٤١٤ / ٧ / ١١ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ١ / ٢٣ م

معالي وزير التنمية الاجتماعية

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم
(٧٨) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٠ ، والمقدم من
سعادة النائب الدكتور بسام العموش .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة
القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

د. عبد الرزاق طيحات

رئيس مجلس النواب بالانابة

الف نسمة وفيها "١٥" قرية . وهنا احدد
صيغة السؤال ، فمن حيث عدد السكان وعدد
القرى والمساحة والنشاط الاقتصادي والبعد
التاريخي والمسافة عن مركز المحافظة تمثل أي
منطقة أخرى فيها لواء . فلماذا لا ترفعان الى
لوائين ؟.

ثالثا :- إن دراسة نظام التقسيمات الادارية
امر وعدنا به منذ عام ١٩٩٠ ، فهلا انتهت
تلك الدراسة !!؟ .

أرجو أن يكون ذلك خلال هذا العام .
والتزاما بالنظام الداخلي لأن الرد على جواب
السؤال يكون بايجاز اشكر لكم حسن
استماعكم ... والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : شكرا لك ، البند
الذي يليه .

السيد الامين العام :

٦- كتاب معالي وزير التمية الاجتماعية رقم
(١٧٨٩) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، جوابا على
السؤال رقم (٧٨) والمقدم من سعادة النائب
الدكتور بسام العموش .

بسم الله الرحمن الرحيم

٨ / رجب / ١٤١٤ هـ

٢١ / كانون الاول ١٩٩٣ م

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : الاسئلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،

وبعد :-

هكذا من المجلد

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التنمية الاجتماعية

عمان

الرقم : ١ / ٦٤ / ١٧٨٩

التاريخ : ١٦ / ٨ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٧ / ١ / ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : السؤال رقم (٧٨)

السلام عليكم ورحمة الله ،،

اشارة لكتابكم رقم ٢٧٠/١٨/١٦/٣
تاريخ ١٩٩٤/١/٢٣ م والمتعلق بالسؤال رقم (٧٨)

اجابة على السؤال موضوع البحث
والمقدم من سعادة النائب الدكتور بسام
العموش ارجو الاحاطة بما يلي :-

١. ان العلاقة بين وزارة التنمية الاجتماعية
وصندوق الملكة علياء هي علاقة تعاون وتنسيق
كامل في تضاهي العمل الاجتماعي والتنموي
باعتبارها مؤسستين تعملان في قطاع اجتماعي
واحد ، حيث ان الصندوق مسجل بموجب
قانون خاص هو قانون صندوق الملكة علياء
للعمل الاجتماعي الطوعي رقم (٣٧) لسنة
١٩٨٥ وهو بموجب القانون المشار اليه هيئة
اعلية تتلخص بالشخصية القانونية المستقلة اداريا

وماليا ، ويدير هذه الهيئة مجلس ائناء
مستقل .

٢. وبحكم الوضع القانوني الذي يتمتع به
الصندوق فانه ليس لوزارة التنمية الاجتماعية
ولاية على الصندوق او مسؤولية سوى التعاون
والتنسيق في العمل .

٣. لا تقدم الوزارة اية تحويلات ومعونات مادية
للسندوق فهو في وضع مالي يؤهله تماما للقيام
بمهامه على خير وجه وفي حالات محدودة
جدنا تقدم الوزارة احيانا الدعم لمشروع حملة
الشتاء التي يديرها هذا الصندوق .

والسلام عليكم ورحمة الله ،،

الدكتور محمد الصقور

وزير التنمية الاجتماعية

دولة رئيس المجلس : الدكتور بسام

الدكتور بسام العموش : شكراً ، شكراً
على إجابة معالي الوزير ولكنني وجدت نقصاً
في الإجابة حيث أنني سألت عن حجم
التحويلات .

السؤال يا إخوة عن صندوق الملكة
علياء وعن علاقته بوزارة التنمية الاجتماعية ،
سألت عن حجم التحويلات وكنت أحب أن
أجد رقماً قل أو كثر ..

ولكنني لم أجد سوى الإشارة الى
تقديم الدعم أحيانا لمشروع حملة الشتاء ، مع
أنني أعلم أنه قد تم تقديم ألوان من الدعم من

شكراً ، السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

٧- كتاب معالي وزير الزراعة رقم (١٥٦٩)
تاريخ ١٩٩٤/١/٢٦ ، جواباً على السؤال رقم
(٣٧) والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام
سعيد .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٩٩٣/٢/٢٦

دولة رئيس مجلس النواب الأكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أوجه السؤال التالي الى معالي وزير
الزراعة مع رجاء الاجابة عليه خلال المدة
القانونية .

تتاهى الى مسامي أن كتابا وصل الى
وزارة الزراعة من الجمعية البيطرية الأمريكية
يدعو مدير البيطرة في وزارة الزراعة الى اللقاء
مع مدير البيطرة اليهودي استكمالاً لما تم
بينهما في لقاء سابق وأن يكون اللقاء في
جزيرة (بالم) في أمريكا .

هل هذا الخبر صحيح ؟

ومن كلف مدير البيطرة في وزاراتكم
بالاتصال بمدير البيطرة الاسرائيلي ؟

إذا لم تكلف الوزارة فما هي
اجراءاتكم ؟

النائب الدكتور همام سعيد

٩٣/١٢/٢٦

التنمية الاجتماعية ومن وزارة الاوقاف .
وأعتقد أن هذا الصندوق لا بد أن يخضع
لرقابة وزارة التنمية كأية مؤسسة في العمل
الخيري .

وان بقي الوضع على ما هو عليه فأرى أن لا
يعطى هذا الصندوق امتيازات خاصة تأثراً
بمكانة المشرفين عليه سواء كان هذا الدعم من
وزارة التنمية أو وزارة الاوقاف ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، معالي وزير التنمية .

معالي وزير التنمية الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا لسعادة النائب الدكتور بسام على
هذا السؤال ، والحجم الذي يقدم هو ليس
حجماً مستمراً وإنما تتوقف في كل عام على
حسب الحجم الذي يتم في حملة معونة الشتاء
التي يتولى صندوق الملكة علياء الاشراف
عليها .

ويقدم هذا من قبل مخصصات
في صندوق المعونة الوطنية لغايات معونة
الشتاء ، ويرى مجلس إدارة الصندوق في
تقديمه لهذا امتدادا لمعونة الشتاء للحالات
الفقيرة .

يلغ الرقم بالتحديد عشرة آلاف دينار
سنوي قدمت لعامين فقط ، العام الماضي والعام
الذي سبقه .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

هكذا من الأهل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم : ١٢ / ١٨ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٤١٤ / ٧ / ٢٠ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ١ / ٢ م

معالي وزير الزراعة

أبحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٣٧) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٣٠ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد . رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الزراعة

الرقم : ١٠ / ٧ / ٣٠ / ١ / ١٥٦٩

التاريخ : ١٩٩٤ / ١ / ٢٦

الموافق :

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

اشارة لكتابكم رقم ١٢ / ١٨ / ١٦ / ٣ تاريخ ١٩٩٤ / ١ / ٢٠ والمرفق طيه صورة عن السؤال رقم (٣٧) تاريخ ١٩٩٣ / ١٢ / ٢٠

المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

ارجو ان اعلم دولتكم انه اثناء وجود الدكتور محمد فتحي الكيلاني مدير البيطرة في باريس لحضور المؤتمر العام السنوي لمكتب الاويفه خلال شهر ايار ١٩٩٣ حاول مدير البيطرة الاسرائيلي محادثة السيد الكيلاني على خلفية ورقة علمية حول مكافحة داء الكلب كان قد تقدم بها للمؤتمر ، إلا ان السيد الكيلاني رفض المحادثة والنقاش مع مدير البيطرة الاسرائيلي رفضا قاطعا .

كما وأود أن احيط دولتكم علما بأنه لم يشارك أي طبيب بيطري اردني في اجتماعات الجمعية البيطرية الامريكية خلال عام ١٩٩٣ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

وزير الزراعة

الدكتور محمد مهدي الفرحان

المرفقات :

كتاب مدير البيطرة رقم ٧٧ / ١ / ١٠ تاريخ ١٩٩٤ / ١ / ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الزراعة

الرقم : ١٠ / ١ / ٧٧

التاريخ : ١٩٩٤ / ١ / ١٢

الموافق :

معالي وزير الزراعة

وأرجو أن أبلغ ما يلي :-

١- إن معالي الوزير وجه كتابا الى مدير البيطرة في وزارة الزراعة بتاريخ ١٩٩٤/١/١٠ ، يسأله عن هذه الواقعة التي تمت قبل بضعة أشهر حيث ورد الى وزارة الزراعة في عهد معالي الوزير السابق كتاب من جمعية البيطرة الامريكية ، يتكلم هذا الكتاب عن موعد مضروب بين مدير البيطرة الاردنية ومدير البيطرة اليهودية وأن هذا الموعد سيعقد في جزيرة "بالم" .

كنت أتمنى أن يقوم معالي الوزير باستكمال هذا الموضوع والتحقيق فيه دون أن يكتفي فقط باجابة المعني بهذه القضية ؟

وانني اتساءل هل اطلع معالي الوزير على كتاب جمعية البيطرة الامريكية الموجود في وزارة الزراعة والذي يتناول هذه القضية ؟

وكتاب يأتي من جمعية مسؤولة في دولة أخرى كان مفروض أن يسأل عن مثل هذا الموعد وعن مثل هذه الترتيبات .

ولذلك انني اعتبر جواب معالي وزير الزراعة غير كاف على هذه الواقعة ، وأسأل معاليه هل اطلع على كتاب جمعية البيطرة الامريكية الذي يتكلم عن هذه المواعيد أم لم يطلع معاليه عليه ؟ .. وشكرا .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، البند الذي يليه ،

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٣٠ / ٧ / ١٠

٤٨٩ / ١ تاريخ ١٩٩٤ / ١ / ١٠ حول الاستفسار المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد وارجو ان اوضح ما يلي :-

١- ان الكتاب الذي ورد ذكره في السؤال لم اطلع عليه ولم يحول لي من الوزارة وقد سمعت عن هذا الموضوع مع الكثير من الاقوال الغير صحيحة وغير المسؤولة استطيع توضيحها لمعاليتكم مباشرة .

٢- لم يتم اجتماع بيني وبين مدير البيطرة الاسرائيلي واثاء وجودي في باريس لحضور المؤتمر العام السنوي لمكتب الاويفه في شهر ايار ١٩٩٢ حاول مدير البيطرة الاسرائيلي أن يحادثني ولكنني تجاهلت حديثه ولم اعطه الفرصة للاستزادة في الحديث وانتهى الامر عند هذا الحد .

وبناء عليه فان القول بأنه كان اتفاق على لقاء في امريكا غير صحيح وعار عن الحقيقة جملة وتفصيلا .

وتفضلوا فائق الاحترام ،،

مدير البيطرة

د. محمد فتحي الكيلاني

دولة رئيس المجلس : الدكتور همام

سعيد .

الدكتور همام سعيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا لمعالي وزير الزراعة على رده

هكذا من الأصيل

السيد الأمين العام :

٨- كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (٣١١٥) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٢ ، جوابا على السؤال رقم (٤٨) والمقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب الأكرم

تحية طيبة وبعد

ارجو التكرم برفع هذا الاستيضاح الى معالي وزير التربية والتعليم .

أ- لماذا لا رسوب ولا إكمال في الصف العاشر .

ب- لماذا نسبة الرسوب لا تتجاوز ٦٪ من مجموع الفصل .

ج- لماذا إذا تغيب الطالب خمسين يوما لا يجوز فصله .

- أرجو التكرم بالاجابة - ولكم الشكر .

١٩٩٣/١٢/٢٦ النائب

الدكتور محمد الزين

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ١٨ / ٨٧

التاريخ : ٢٨ / ٧ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٠ / ١ / ١٩٩٤ م

معالي وزير التربية والتعليم

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٤٨) تاريخ ١٩٩٤/١/٣ والمقدم من معالي النائب الدكتور محمد عضوب الزين .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التربية والتعليم

الرقم : ٦٨ / ١٩ / ٣١١٥

التاريخ : ١٠ / ٨ / ١٤١٤

الموافق : ٢٢ / ١ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب اكرم

الموضوع / السؤال المقدم من معالي النائب الدكتور محمد عضوب الزين رقم (٤٨) تاريخ ١٩٩٤/١/٣

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

اشارة لكتابكم رقم ٨٧/١٨/١٦١٣ الموافق ١٩٩٤/١/١٠ ارفق طيه الاجابة المطلوبة على السؤال رقم ٤٨ تاريخ

٩٤/١/٣ للمقدم من معالي النائب الدكتور محمد عضوب الزين .

واقبلوا الاحترام ،

وزير التربية والتعليم

د.خالد العمري

الاجابة على السؤال المقدم من معالي النائب الدكتور محمد عضوب الزين

١. لماذا لا رسوب ولا اكمال في الصف العاشر الأساسي ؟

في ضوء تعليمات اسس النجاح والاكمال والرسوب في مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الثانوي الاعدادي والتطبيقي لسنة ٩٤/٩٣ البند السابع فقرة (٤) البند العاشر فقرة (٣) .

يعتبر الصف العاشر نهاية مرحلة التعليم الأساسي ولا إكمال ولا رسوب في هذا الصف حيث يوزع الطلبة على مساري التعليم الثانوي الشامل والتطبيقي وفروعها في ضوء نتائجهم في الصفوف الثامن والتاسع والعاشر بنسب ٢٠٪ ، ٣٠٪ ، ٥٠٪ ، على التوالي وبموجب الأسس والتعليمات التي تصدرها وزارة التربية والتعليم .

وهذا التوجه يهدف الى تقليل الهدر التربوي المترتب على رسوب الطلبة في الصف العاشر ، وإلى توجيه الطلبة للدراسة في التعليم الثانوي التطبيقي ، إضافة لكون الصف العاشر من نهاية مرحلة التعليم الاساسي حيث يكون

عمر الطالب بعه قد تجاوز سن ١٦ سنة .

ب. لماذا نسبة الرسوب لا تتجاوز ٦٪ من مجموع طلاب الشعبة الواحدة ؟

ذكرت هذه النسبة بتعليمات أسس النجاح والاكمال والرسوب لسنة ٩٤/٩٣ في البند العاشر فقرة (١٠) .

ويهدف هذا الاجراء لتقليل نسبة الهدر التربوي الناجم عن الرسوب بتخفيض نسبة الطلبة الراشدين في كل شعبة او كل صف ، فالتعليم في مرحلة التعليم الأساسي الزامي ومجاني الى نهاية الصف العاشر الأساسي .

كما ان الدراسات التربوية التي تمت سابقا أظهرت بأن نسبة من يستفيد من الطلبة الراشدين المعدين لصفوفهم في رفع مستوى التحصيل ضئيلة جدا ولا تتجاوز ١٠٪ .

ج . لماذا اذا تغيب الطالب خمسين يوما لا يجوز فصله من المدرسة ؟

١- نص قانون التربية والتعليم الموقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨ في المادة العاشرة (ج) على ان الطالب لا يفصل من التعليم الأساسي قبل إتمام السادسة عشرة من عمره ويستثنى من ذلك من كانت به حالة صحية خاصة بناءً على تقرير من اللجنة الطبية المختصة .

٢- لا يفصل الطالب اذا تغيب خمسين يوما لأنه لم يتجاوز نسبة الغياب المنصوص عليها في تعليمات الدوام المدرسي . واذا تجاوز النسبة الموضحة تأليا يعيد صفه دون ان تحسب له سنة رسوب .

هكذا من الأهل

وفيما يلي نص المادة السابعة من تعليمات الدوام المدرسي رقم ١٩٨٢/٨ :

يعتبر الطالب راسباً اذا تجاوز غيابه النسب التالية من أيام الدراسة السنوية .

أ- ٤٠٪ من أيام الدراسة في الصفوف الابتدائية الثلاثة الأولى ، والمقدرة بـ ٧٤ يوماً تقريباً .

ب- ٣٠٪ من أيام الدراسة في الصفوف الازلامية الأخرى ، والمقدرة بـ ٥٥ يوماً تقريباً .

ج- ٢٥٪ من أيام الدراسة في الصفين الأول والثاني الثانويين ، والمقدرة بـ ٤٦ يوماً تقريباً .

المادة الثامنة :

أ- اذا كان غياب الطالب عن امتحانات نصف الفصل الثاني غيباً مشروعاً يعقد له امتحانات خلال فترة لا تتجاوز الأسبوعين من تاريخ دوامه .

ب- اذا كان غياب الطالب عن امتحانات نهاية الفصل الثاني غيباً مشروعاً يتقدم لها ، مع امتحانات الاكمال .

المادة الحادية عشرة :-

أ- يسمح للطالب المنقطع عن الدراسة في مرحلة التعليم الاساسي بالعودة للمدرسة مهما كانت فترة الانقطاع اذا لم يتجاوز السابعة عشرة من عمره في أي وقت من العام الدراسي ، وتطبق عليه تعليمات النجاح والاكمال والرسوب أما إذا تجاوز السابعة عشرة فيسمح له بالعودة للمدارس الخاصة .

ب- يسمح للطالب المنقطع عن الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي ولم يتجاوز عمره التاسعة عشرة بالعودة للمدارس الحكومية ولا تحسب له سنة الغياب سنة رسوب ، اما اذا تجاوز التاسعة عشرة فيسمح له بالعودة للمدارس الخاصة .

ج- يسمح للطالب المنقطع عن الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي ولم يتجاوز عمره التاسعة عشرة بالعودة للمدارس الحكومية ولا تحسب له سنة الغياب سنة رسوب ، اما اذا تجاوز التاسعة عشرة فيسمح له بالعودة للمدارس الخاصة مع مراعاة قانون خدمة العلم .

اما بالنسبة لطلبة الصف الثاني الثانوي (التوجيهي) ، فنص المادة الثانية من تعليمات رقم ١٣ لسنة ١٩٨٣ (تعليمات معدلة لتعليمات الدوام المدرسي) على ما يلي :

١. اذا زاد غياب الطالب غير المشروع على ٢٠ يوماً من أيام الفصل الأول أو الثاني أو ٣٥ يوماً من أيام العام الدراسي ، يحرم من الشهادة المدرسية ومن التقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في تلك السنة ويسمح له بإعادة الصف في السنة التالية في مدرسة خاصة .

٢. اذا زاد غياب الطالب على ٤٠ يوماً من أيام الفصل الدراسي الأول أو الثاني أو ٧٠ يوماً من أيام العام الدراسي بسبب مشروع يحرم من الشهادة المدرسية ومن التقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في تلك السنة ويسمح له بإعادة الصف في العام الذي يليه في أي مدرسة حكومية أو خاصة .

دولة رئيس المجلس : دكتور محمد .

الدكتور محمد عضوب الزين :

شكراً دولة الرئيس .

لقد علمت بأن معالي وزير الزراعة والتعليم في جولة اليوم ، لذلك استأذن دولة الرئيس ان أوجل الرد الى جلسة قادمة لالتحدث في هذا الامر ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس :

شكراً ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٩- كتاب معالي وزير المالية بالوكالة رقم (١٠٧٨) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٥ ، جواباً على السؤال رقم (٦٠) وللمقدم من سعادة النائب الدكتور مصطفى شنيكات .

دولة رئيس مجلس النواب الأكرم

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع : وحدات السكن الوظيفي في الأغوار .

السؤال :

في معرض بيان الرأي بشأن تخصيص بعض وحدات السكن الوظيفي الموجهة لموظفي الدولة لشاغلها لمدة تزيد عن خمس سنوات مقابل الثمن .

لماذا استثنى معالي وزير المالية في كتابه رقم ح ٧٨٧٦/١٩/١١/١ تاريخ ١٩٩٣/١١/٢٢ لدولة رئيس الوزراء الانبج ،

تخصيص الوحدات السكنية لموظفي الوزارات والدوائر الحكومية وبالمقابل وافق على تخصيص الوحدات السكنية المسجلة باسم سلطة وادي الأردن للموظفين العاملين في السلطة .

إن هذا الاستثناء يحرم الكثير من الموظفين الذين يشغلون هذه الوحدات منذ سنوات طويلة من أن يستفيدوا اسوة بزملائهم من موظفي سلطة وادي الأردن وهي مؤسسة حكومية كباقي المؤسسات والدوائر الحكومية الأخرى .

نرجو دولتكم التكرم بتوجيه هذا السؤال لمعالي وزير المالية للاجابة عليه ضمن الفترة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام ،

١٩٩٤/١/١ د. مصطفى شنيكات

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ١٨ / ١٨٩

التاريخ : ٦ / ٧ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٨ / ١ / ١٩٩٤ م

معالي وزير المالية

ابعت لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٦٠) تاريخ ١٩٩٤/١/١١ وللمقدم من سعادة النائب الدكتور مصطفى شنيكات .
رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

هكذا من الأصيل

واقبلوا الاحترام ،،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المالية

عمان

الرقم : ١٩ / ٢ / ١٠٧٨

التاريخ : ٢٥ / ١ / ٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

أشير الى كتابكم رقم ١٨٩/١٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/١/١٨ ومرافقه السؤال المقدم من سماعة النائب الدكتور مصطفى شنيكات المتعلق بتخصيص وحدات سكن وظيفي مؤجرة لموظفي الدولة لشاغليها .

أرجو أن أبن لكم أن كتابي الموجه الى دولة رئيس الوزراء رقم ١٨٧٠٦/١٩/١١/١٥ تاريخ ١٩٩٣/١١/٢٢ كان واضحا اذ لا يخفى عليكم ان وحدات الاسكان الوظيفي التي قامت الخزينة بشرائها من سلطة وادي الاردن اصبحت بعد دفع ثمنها للسلطة مملوكة للخزينة وهذا التملك قصد منه ايجاد سكن لموظفي الدولة الذين يتعاقبون على العمل الوظيفي لتمكينهم من الاستقرار والسكن في هذه الوحدات بطريق التأجير في حين ان سلطة وادي الأردن لها الحق بالتصرف بوحدات الاسكان الوظيفي المائدة لها وفق احكام قانون الملاك الذي اردت طالما وان هذه الوحدات قد انشئت من قبلها وتسجل باسمها ووافق

مجلس ادارتها على تخصيص تلك الوحدات السكنية لموظفي السلطة .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،،

وليد عصفور

وزير المالية بالوكالة

دولة رئيس المجلس : الدكتور مصطفى .

الدكتور مصطفى شنيكات :

شكرا دولة الرئيس .

لا يسعني إلا أن أشكر معالي وزير المالية بالوكالة على تفضله بالرد على سؤالي ، إلا أنني أعتقد أن جواب معالي الوزير غير مقنع للأسباب التالية :-

١- إن موازنة سلطة وادي الأردن والوزارات الاخرى كلها من أموال الخزينة ، مع العلم أن موازنة سلطة وادي الاردن هذا العام كما أعتقد حوالي "٣٦" مليون دينار .

٢- إن جميع الشاغلين لهذه الوحدات السكنية يتقاضون رواتبهم من الخزينة ، أي كلهم موظفي دولة .

٣- إن هؤلاء الشاغرين الذين تمحدث عنهم يقطنون هذه الوحدات منذ فترة لا تقل عن عشرة أعوام .

٤- إن الانتقائية في السماح لبعض الموظفين والمنع لغيرهم بهذه الحجة غير المقتنة للأخوة الشاغرين من الوزارات الاخرى ، ومعظمهم من أبناء الوادي وسكنون كجيران ، كيف

هذا الموظف يستملك والاخر لا ؟ . وهذا يذكرني بالمثل الذي يقول ((محمد يرث ومحمد لا يرث)) .

٥- إن معالي الوزير بموافقته هذه فتح باب الاحتجاج على مصراعيه لانهم شعروا بغيب العدالة .

واخيرا ما زلت اطالب معالي الوزير بدراسة اوضاع الوحدات الأخرى من أجل تحقيق العدالة لكافة الموظفين .. وشكرا .

دولة رئيس المجلس :

شكرا ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

١٠- كتاب معالي وزير الصحة رقم (٢٠٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٦ ، جوابا على السؤال رقم (٦١) والمقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

سيادة رئيس مجلس النواب الأفخم

سؤال :

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى وزير الصحة لاجابتي عليه ضمن المدة القانونية :-

أطلب ترويدي بمعلومات كاملة وشاملة عن

اسباب وفاة الطفلين التوأم من اصل ثلاث توأم في مستشفى الفرق الحكومي يوم ١٩٩٤/١/٢ والذي اتصل من اجلهم جلالة الملك للمعظم باليت المباشر يوم ١٩٩٤/١/٣ ومن المسؤول عن ذلك ، وهل هناك أجهزة للخداج في المستشفى وما هي الاجراءات المتخذة حيال هذا الموضوع .

مع الاحترام ١٩٩٤/١/٤ م

النائب

عبد الكريم الدغمي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٩٠ / ١٨ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٤١٤ / ٧ / ٥ هـ

الموافق : ١٨ / ١ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الصحة

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٦١) تاريخ ١٩٩٤/١/١١ ، والمقدم من معالي النائب السيد عبد الكريم الدغمي ، رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام .

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

هكذا من الأشهر

وزارة الصحة

الرقم : ٨ / ٦ / ٢٠٠

التاريخ : ٢٦ / ١ / ٩٤

الموافق :

دولة رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ،،،

اشارة لكتاب دولتكم رقم
١٩٩٤/١٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/١/١٨
ومرفقه صورة عن السؤال رقم (٦١) تاريخ
١٩٩٤/١/١١ للمقدم من معالي النائب السيد
عبد الكريم الدغمي .

ارفق طيا صورة عن التقرير المعد حول
شكوى المواطن السيد فتحي عبد عاشور
بخصوص ولادة زوجته سميرة واطفالها والذي
يورد الحقائق الكاملة حول هذا الموضوع .

واقبلوا فائق احترامي ،،،

وزير الصحة

الدكتور عبد الرحيم ملحم

بسم الله الرحمن الرحيم
الملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصحة

الرقم :

التاريخ :

الموافق :

تقرير حول شكوى المواطن السيد فتحي عبد
عاشور بخصوص ولادة زوجته سميرة
واطفالها

اولا : راجعت المريضة سميرة حسين محمود
مستشفى الزرقاء الحكومي لأول مرة في شهر
تشرين اول ١٩٩٣ حيث كانت في منتصف
فترة الحمل وتبين انها حامل بثلاث اجنة وتعاثي
من فقر دم شديد . ادخلت المذكورة الى
المستشفى واعطيت ثلاث وحدات دم وبعد ان
تحسنت حالتها اعطيت موعدا للمراجعة المتابعة
الحمل .

ثانيا : لم تراجع المذكورة مستشفى الزرقاء
الحكومي - في الموعد المحدد ، اتما عادت الى
المستشفى بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٩ مساء حيث
كانت تعاني من ارتفاع التوتر الشرياني والم في
الرأس نتيجة التسم الحمل . ادخلت الى
المستشفى للمعالجة ولكن في صباح اليوم التالي
١٩٩٣/١٢/٣٠ ، ساءت حالتها وقرر الاطباء
اجراء عملية قيصرية لانقاذ الام واطفالها . وقد
كانت الحاضنات في ذلك الوقت متوفرة . الا
ان المريضة وبالرغم من نصيح الاطباء واصرار
زوجها ، رفضت اجراء العملية واصرت على
الخروج من المستشفى على مسؤوليتها الخاصة
ووقعت على ذلك (مرفق) .

ثالثا : في مساء نفس اليوم ١٩٩٣/١٢/٣٠
وفي حوالي الساعة التاسعة مساء عادت
المريضة مرة ثانية الى مستشفى الزرقاء الحكومي
الا انه في تلك اللحظة كانت الحاضنات
الثلاث قد اشغلت باطفال جدد . وبما انه لا

يجوز من الناحية الفنية اجراء عملية قيصرية
لمثل هذه الحالة قبل التأكد من وجود الحاضنات
وجهاز التنفس الاصطناعي ، فقد طلب من
المريضة مراجعة مستشفى البشير .

رابعا : راجعت المريضة مستشفى البشير وقام
الطبيب بعد فحصها بالاتصال مع قسم الخداج
الذي ابلفه عدم توفر حاضنات جاهزة وعليه
قام الطبيب بتحويلها الى مستشفى الجامعة .

خامسا : راجعت مستشفى الجامعة وقد افاد
والد الطفل ان المستشفى طلب مبلغ (١٥٠)
دينارا تامين الا انه عندما تبين لاهل المريضة انه
لا تتوفر حاضنات واجهزة شاغرة وجدوا انه
لا ضرورة لدفع التامين حتى لو توفر لهم . الا ان
الطبيب المناوب في مستشفى الجامعة اصر على
ان السيدة رفضت السماح لاحد بفحصها رغم
الحاجة عليها لشعوره بحاجتها الى العناية الطبية
السريعة .

سادسا : عادت المريضة الى الزرقاء حيث
راجعت المستشفى الوطني ، وهو مستشفى
خاص . ويؤكد زوجها ان المستشفى لم يطالبه
بدفع تامين مسبق للدخول . ادخلت الى
المستشفى الوطني واجريت لها عملية قيصرية
بعد ان تم ابلاغها قبل اجراء العملية ان احد
الاجنة الثلاث متوفيا داخل الرحم وتمت
العملية وفعلا ولد احد الاطفال متوفيا والثاني
سليما . اما الثالث فكان يعاني من وقف
التنفس . وكان وزنه اقل من ١٩٠٠ غراما
كما هو متوقع بهذه الحالات .

اسعف الوليد بواسطة التنفيع اليدوي في
المستشفى الوطني في الزرقاء وذلك لارتفاع
تكاليف استعمال جهاز التنفس الاصطناعي
حيث يذكر زوج السيدة انهم طلبوا منه
(٨٠ - ١٠٠ دينار) يوميا لاستعمال الجهاز .
ولضعف حالته المادية ابلقوه انهم سيواصلون
عملية التنفس اليدوي الى ان يتمكن من ايجاد
حاضنة مع جهاز في احد مستشفيات
الحكومة .

سابعا : راجع والد الطفل مستشفى البشير
للسؤال عن توفر حاضنة مع جهاز شاغر .
ويؤكد والد الطفل ان الطبيب المناوب عندما
قرأ التحويل اهتم بالامر الا انه لم يكن لديه
جهاز شاغر فاعطاه رقم هاتفه وطلب اليه
الاتصال به باستمرار حتى اذا شغل جهاز
استدعاه على الفور . عندها عاد والد الطفل
الى المستشفى الوطني في الزرقاء ، وهو
مستشفى خاص وعرض على المستشفى
استعمال الجهاز لطفله بمبلغ (٥٠) دينارا
يوما لمدة يومين الا أن المستشفى رفض .
وبسؤال مدير المستشفى عن هذه الواقعة افاد انه
لا يمكن استعمال الجهاز ليومين لان مجرد
وضع الطفل على الجهاز لا يستطيع توقيفه الا
بعد شفاء الطفل وهذا قد يستغرق اياما وربما
تبلغ التكلفة ١٠٠٠ دينارا ولضعف حالة الوالد
المادية فلن يكون قادرا على دفعها .

ثامنا : في محاولة لاجاد جهاز شاغر في احد
مستشفيات الحكومة اتصل طبيب المستشفى
الوطني بالطبيب المناوب في مستشفى المفرق
الحكومي يسأل عن وجود حاضنة كان الجواب

هكذا من الأهل

بالإيجاب . وهنا قام المستشفى الوطني بنقل الطفل بسيارة الاسعاف برفقة ممرضة وفي تخدير الى مستشفى المرق حيث تبين وجود الحاضنة . قام الاختصاصي في مستشفى المرق بإبلاغ والد الطفل بخطر حالة ولده وفعلا توفي الطفل بعد ساعات من وصوله .

تاسعا : بلغت فاتورة المستشفى التي دفعها زوج السيدة للمستشفى الوطني (٣٦٣) دينار وليس ٦٠٠ دينار .

الاستنتاجات

١. كان يجب على المريضة الانصياع الى اوامر اطباء لاجراء العملية عندما كانت الحاضنات متوفرة في مستشفى الزرقاء الحكومي .
٢. كان يجب على المريضة الانصياع لنصائح اطباء مستشفى الجامعة لكنها رفضت ذلك .
٣. تفرغ بعض مستشفيات القطاع الخاص ومستشفى الجامعة وكذلك مستشفيات الخدمات الطبية عند معالجة المدنيين برفض ادخال المرضى او علاجهم داخل المستشفى قبل دفع تأمين مادي مسبق بسبب عدم تسديد المرضى لتكاليف معالجتهم . ترى الوزارة ان مثل هذا الاجراء لا بد له من تعديل .
٤. هناك نقص عام في الحاضنات واجهزة التنفس الاصطناعي في مستشفيات التوليد وبشكل خاص في مستشفيات القطاع الخاص ، والحاجة ملحة لزيادة عدد الحاضنات واجهزة التنفس الاصطناعي (بعد تأمين الجيز المخصص لها) في جميع

المستشفيات بما في ذلك الحاجة الى تجهيز قسم علاج في كل مستشفى توليد ، والوزارة ماضية في ذلك منذ ستة اشهر وما زالت .

٥. تتوقع زيادة الشكاوي في البث المباشر بسبب الكسب المادي الذي يتوقعه الشاكون الذين يفضلون هذه الطريقة الاعلامية على الطرق العادية رغم معرفتهم ان وزارة الصحة تولي اي مشكلة كل اهتمامها .

وزير الصحة

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا سيادة الرئيس

أولا : اشكر معالي الوزير على الاجابة الشاملة والمفصلة عن موضوع السؤال ، وكان عطوفة مدير مستشفى المرق الحكومي الدكتور سلامة خزاعلة قد أكد لي هذه المعلومات قبل ورود الجواب من الوزارة .

ثانيا : آمل من معالي الوزير زيادة عدد حاضنات الخناج في مستشفى المرق الحكومي ، حيث أنه المستشفى الوحيد في المحافظة ، إذ لا يوجد بها أي مستشفى لا خاص ولا عام ولا مستشفى عسكري .

ثالثا : لقد زرت صباح هذا اليوم أحد المرضى في مستشفى الجامعة الاردنية والذي لم أره

منذ مدة طويلة ، وكانت الصورة في ذهني آنذاك مشرقة ، فوجدت هذا اليوم أن المستشفى متغير نحو الاسوأ ، وما زالت رائحته التي تركم الانوف ماثلة في حلقي . آمل أن لا ينحدر مستوى هذا الصرح الطبي الكبير من حيث الخدمة والنظافة ، وأن تبقى صورته كما كانت في ذهننا جميعا ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

١١- كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (١٨٧٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، جوابا على السؤال رقم (٦٦) والمقدم من سعادة النائب السيد فوز الزعبي .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

تحية واحترام .

ارجو توجيه السؤال التالي إلى معالي وزير الصناعة والتجارة .

س: هل لدى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة نية بالغاء الاتفاقية الاردنية السورية والمتعلقة بالتبادل التجاري بين البلدين ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نائب لوائي الرمثا وبني كنانة

فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ١٨ / ٢٣٤

التاريخ : ٨ / ٨ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٦ / ١ / ١٩٩٤ م

معالي وزير الصناعة والتجارة

ابحث لمعالكم صورة عن السؤال رقم (٦٦) تاريخ ١٩٩٤/١/١٧ ، والمقدم من سعادة النائب فوز الزعبي .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة

عمان

الرقم : ٦١١ / ١١ / ١٨٧٠

التاريخ :

الموافق : ٢٧ / ٧ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب الاختم

هكذا من الأصيل

إشارة إلى كتاب دولتكم رقم ٢٣٤/١٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/١/١٦ حول سؤال سعادة النائب فواز الزعبي والمتعلق بنية الحكومة إلغاء الاتفاقية الأردنية السورية المتعلقة بالتبادل التجاري بين البلدين حول هذا الموضوع أرجو أن أؤكد أنه لا توجد جديده لدى الحكومة لإلغاء الاتفاقية الأردنية السورية المتعلقة بالتبادل التجاري بين البلدين مبنياً ما يلي :

١- ترتبط حكومة المملكة الأردنية الهاشمية باتفاقية للتبادل التجاري والنقل والترحال مع الجمهورية العربية السورية منذ ١٩٥٣/٢/١٨ .

٢- دأبت اللجان المشتركة الأردنية السورية للاجتماع بشكل دوري ومنتظم منذ ذلك التاريخ .

٣- بهدف تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية في كافة مجالات التعاون عقدت اللجنة العليا الأردنية السورية دورتها الخامسة في دمشق بتاريخ ١٩٩٠/٨/٨ .

٤- عقدت اللجان المشتركة الفنية عدة اجتماعات منذ عام ١٩٩٠ كان آخرها اجتماع للجنة الفنية التحضيرية للجنة الوزارية الذي تم في شهر ايلول ١٩٩٣ والذي تم خلاله الاتفاق على عقد اللجنة الوزارية المشتركة في عمان .

٥- تسعى الحكومة وباستمرار إلى تطوير العلاقات التجارية بين البلدين حيث تم

كما ورد اعلاه فان هذه الوزارة دأبت باستمرار إلى تطوير وتنمية العلاقات التجارية بين البلدين لمصلحتهما المشتركة ولا يوجد لديها نية لإلغاء الاتفاقية الأردنية السورية المتعلقة بالتبادل التجاري بين البلدين . علماً بأن الأردن وسوريا أعضاء في اتفاقيتي السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الصناعة والتجارة

الدكتورة ريماء خلف الهندي

دولة رئيس المجلس : السيد فواز الزعبي
غير موجود ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

١٢- كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٣٨١٢) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، جواباً على السؤال رقم (٧٣) والمقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب الأفخم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

د. عبد الرزاق طيشتات

رئيس مجلس النواب بالانابة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الداخلية

عمان

الرقم ٣٨١٢ / ٤ / ١٠٠

التاريخ : ١٩٩٤ / ١ / ٢٧

الموافق :

دولة رئيس مجلس النواب

إشارة إلى كتابكم رقم ٢٦٦/١٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/١/٢٣ بخصوص السؤال رقم (٣٧) تاريخ ٢٠ / ١ / ١٩٩٤ المقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور ، والاجابة عليه .

أرجو أن أبن ما يلي :-

١. ان المادة الخامسة من الدستور قد نصت على ان الجنسية الأردنية تتحدد بقانون .

كما أن المادة الثانية من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ عرفت كلمة الأردني بالآتي (كل شخص حاز الجنسية الأردنية

فاني أرغب في توجيه السؤال التالي للحكومة والاجابة عنه خلال المدة القانونية :-

كيف يستطيع المواطن الأردني المقيم على أرض المملكة الأردنية الهاشمية منذ الاربعينات والخمسينات ولا يملك الوثائق الرسمية التي تثبت اقامته خلال تلك الفترة الحصول على جواز سفر أردني ؟ وإلى متى يبقى ضمن فئة ((البدون)) ؟ .

هل صحيح ما يقال من أن بعض المواطنين الأردنيين المتمتعين بالجنسية الأردنية منذ عشرات السنين ومنهم من تقاعد من الخدمة العسكرية قد سحبت منهم جوازات سفرهم ؟ وإذا كان ذلك صحيحاً فما سبب ذلك ؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٩٩٤/١/١٢ م النائب حمزة منصور

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٢٦٦ / ١٨ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٩٩٤ / ٨ / ١١

الموافق : ١٩٩٤ / ١ / ٢٣ م

معالي وزير الداخلية

ابعث اليكم صورة عن السؤال رقم (٧٣) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٠ ، والمقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور .

هكذا من الأصل

بمقتضى احكام هذا القانون)

٢. المادة الثالثة من قانون الجنسية تنص على ما يلي :-

يعتبر اردني الجنسية :-

أ. كل من حصل على الجنسية الاردنية أو جواز سفر اردني بمقتضى قانون الجنسية الاردنية لسنة ١٩٢٨ وتعديلاته والقانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ .

ب. كل من يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل تاريخ ١٩٤٨/٥/١٥ ويقيم عادة في المملكة الاردنية الهاشمية خلال المدة الواقعة ما بين ١٩٤٩/١٢/٢٠ لغاية ١٩٥٤/٢/١٦ .

ج. من ولد لآب متمتع بالجنسية الاردنية .

د. من ولد في المملكة الاردنية الهاشمية من ام تحمل الجنسية الاردنية واب مجهول الجنسية أو لا جنسية له أو لم تثبت نسبته الى ابيه قانونيا .

هـ. من ولد في المملكة الاردنية الهاشمية من والدين مجهولين ويعتبر اللقيط في المملكة مولودا فيها ما لم يثبت العكس .

و. جميع افراد عشائر بدو الشمال الوارده في الفقرة (ج) من المادة (٢٥) من قانون الانتخاب المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ ، والذين كانوا يقيمون اقامه فعليه في الاراضي التي ضمت الى المملكة سنة ١٩٣٠ .

٣. المادة (٣) من قانون جوازات السفر رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ تنص الاتي :-

تعطى جوازات السفر الاردنية لطالبيها من الاردنيين الثابتة جنسيتهم اصلا أو بعد حصولهم على شهادة الجنسية أو التجنس .

وبناء على ما تقدم نرى ان سلطة منح الجنسية الاردنية هي سلطه مقيدة بتوافر الشروط المنصوص عليها في القانون . وكل من تنطبق عليه هذه الشروط يتمتع بالجنسية الاردنية ، وبالعكس ذلك لا يمكن منح الجنسية الاردنية لاي شخص .

أما بالنسبة للشق الثاني من السؤال فان ذلك لم يحدث (وعلى فرض ثبوته) الا اذا كان بسبب ان حاملها هذه الجوازات قد حصلوا عليها استنادا الى وثائق مزورة ومعلومات كاذبة ، باعتبار ان ما بني على باطل فهو باطل .

واقبلوا الاحترام

سلامة حماد

وزير الداخلية

دولة رئيس المجلس : السيد حمزة منصور.

السيد حمزة منصور : شكرا دولة الرئيس .

وشكرا لمعالي وزير الداخلية على إجابته التي تضمنت النقاط التي يحق لها الحصول على جواز السفر استنادا الى النص الدستوري وقانون الجنسية وقانون جوازات السفر . وأود أن أؤكد على أن سؤالي كان يستهدف شريحتين من المواطنين ، أولهما المواطنين

الاردنيون الذين عاشوا وما زالوا يعيشون على أرض المملكة مع أقربائهم منذ نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات . ومعظم هذه الشريحة من أبناء بر السبع الذين هاجروا من فلسطين عام ١٩٤٨ ، وبحكم حياتهم البدوية فقد عاشوا في البادية الاردنية أو الريف يمارسون تربية الماشية والزراعة بعيدا عن المدن . فلم تتوفر لديهم أوراق رسمية تثبت إقامتهم في المملكة خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٤٩/١٢/٢٠ - ١٩٥٤/٢/١٦ ، ومع انتشار التعليم وتطبيقا لالزامية التعليم فقد التحق ابنائهم بالمدارس بعد عام ١٩٥٤ ، كما أنهم شاركوا في العمل الوظيفي المدني والعسكري ومنهم من تقاعد ، ومع ذلك فما زالت هذه الشريحة محرومة من حق الجنسية .

ولأوضح الصورة فاني اسوق بعض الامثلة .

-الربيع المتقاعد سليمان صالح سليمان مغيمش ، من مواليد عام ١٩٤٩ في الشونة الجنوبية ، لم يحصل على شهادة ميلاد . دخل المدرسة عام ١٩٥٧ وانتهى الصف الخامس الابتدائي . التحق بالامن العام بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٩ ، تقاعد بتاريخ ١٩٨٨/١٠/١٥ بعد خدمة عشرين سنة . حاول مرارا الحصول على جواز سفر لكنه لم يتمكن من ذلك ، بل سحب منه دفتر العائلة رقم (٧٦١٣٧٢) .

حفاظا على وقت المجلس الكريم لا أريد أن أسرد بعض الامثلة ، وإن قدم الي بعض زملائي النواب أسس وعلى عجلة بعض أسماء

أقاربهم الذين يعيشون منذ نهاية الأربعينات وحتى تاريخه ، ولدي قائمة بمجموعة أسماء أعدت على عجل .

أما الشريحة الثانية فهي تشمل بمواطنين اردنيين تمتعوا بالجنسية الاردنية منذ أكثر من ربع قرن ، وفوجئوا بمصادرة جوازات سفرهم ليعطوا بدلا منها جوازات سفر مؤقتة بحجة ان الوثيقة التي استند اليها في إثبات إقامتهم خلال الفترة ما بين ١٩٤٩/١٢/٢٠ - ١٩٥٤/٢/١٦ كانت مزورة ، واليك بعض الامثلة :- المواطن عبد الحميد حمودة محمد أبو عريش من سكان المقالين ، قدم الي الوثائق التالية بطاقة هوية صادرة بتاريخ ١٩٦٨ ، جواز سفر صادر بتاريخ ١٩٧٥/٩/١ ، جواز سفر صادر بتاريخ ١٩٨٦ . ولدى مراجعته دائرة الجوازات العامة لتجديد جواز سفره فوجيء بأنه وأولاده وزوجته لا يحق لهم التمتع بالجنسية الاردنية ، المواطن لافي سليمان سرحان حصل على جواز سفر عام ١٩٦٢ وظل يجدده حتى ١٩٩١/١١/٥ حيث رفضت المديرية تجديد جواز سفره . ومعلم لنا في الحسنة لديه وثائق كثيرة وهي موجودة لدي .

في ضوء ما ذكر (لا يعرف الشوق إلا من يكابده) ، فاني آمل أن يعاد النظر في قانون الجنسية وقانون جوازات السفر رقم "٢" لسنة ١٩٦٩ بحيث تنتهي معاناة هؤلاء المواطنين الذين لم يسعفهم النص القانوني الحالي في التمتع بحقوقهم في الجنسية . وأنتهزها مناسبة لأذكر الحكومة الموقرة بأوضاع مواطنين

هكذا من الأشهر

أردنيين غادروا البلاد وانتهت صلاحية جوازات سفرهم أو فقدت ، وهم يتطلعون إلى العودة إلى وطنهم . وقد قدمت إلى الحكومات المتعاقبة عددا من المذكرات بهذا الشأن ، أمل أن يصدر تصريح من معالي وزير الداخلية يسمح لكل مواطن أردني يرغب بالعودة إلى أرض الوطن ليسهم في بنائه ، وأن توفر لهم كل التسهيلات بحيث تصرف لهم وثيقة سفر إضطرارية أو العودة بموجب جواز سفر انتهت مدة صلاحيته ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، معالي وزير الداخلية .

معالي وزير الداخلية : شكرا دولة الرئيس .

أرجو أن أوضح أن جوابي كان ردا على الأسئلة التي وردت بمذكرة سعادة النائب حمزة منصور حول كيف يستطيع المواطن الأردني المقيم على أرض المملكة الأردنية الحصول على جواز سفر منذ الأربعينات والخمسينات ، وقد وضحت ذلك كما حكم به القانون .

كما سأل سؤالا آخر (هل صحيح ما يقال من أن بعض المواطنين الأردنيين المقيمين بالجنسية الأردنية منذ عشرات السنين ومنهم من تقاعد من الخدمة العسكرية قد سحبت منهم جوازات سفرهم) . وقد أجبت على ذلك بأن ذلك مستحيل إلا إذا بني منح جواز السفر أو الجنسية على وثائق مزورة حسب حكم القانون .

وقد حصلت بعض الحالات ، أن حتى أشخاصا ممن نزحوا إلى الأردن عام ١٩٦٧ قد قدموا أوراقا غير صحيحة ، وهناك قرارات للمحاكم بذلك ونحن نطبق القانون .

ثم إذا كان هناك حالات فردية نستطيع أن نساعد بحلها فنحن نرحب بأي مواطن يراجعنا لمعالجة مشكلته .

أما فيما يتعلق بالمواطنين الأردنيين في الخارج ، فكل من يقدم لنا إثبات أنه أردني نحن نرحب به ونمنح وثيقة سفر للعودة وقد أبلغت بعض الأخوة النواب بذلك . ما عليهم إلا أن يقدموا إثباتا أنه أردني الجنسية ، وقد كتبت لمراكز الحدود والدوائر المختصة بذلك ... وشكرا دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكرا لك ، السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام :

١٣- كتاب معالي وزير التميمين رقم (١٢٨٩) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ جوابا على السؤال رقم (٥٦) والمقدم من سعادة النائب بسام حدادين .

دولة السيد رئيس مجلس النواب الأكرم

تحية واحترام

الموضوع : سؤال إلى معالي وزير التميمين . أرجو توجيه السؤال التالي إلى معالي وزير التميمين راجيا أن اتلقى الجواب خلال المدة القانونية .

السؤال :

لماذا لا يتم إلغاء الزيادة الكبيرة التي تمت على سعر مادة السولار في ربيع عام ١٩٩٢ (٤٠٪) والزيادة على سعر مادة الكاز في ربيع عام ١٩٩٣ (٢٠٪) ، في وقت كانت فيه الحكومة تحقق نسبة ربحية جيدة عامة ، وبالنسبة لكل منتج من المنتجات البترولية ؟ في الوقت الذي انخفض فيه سعر برميل النفط الخام في السوق الدولية والحررة من ٢١ دولار إلى ١٣ دولار بعد الزيادات المشار إليها اعلاه وهل المواطن عليه ان يدفع الفرق في زيادة الاسعار عالميا ومحروما من الاستفادة من انخفاضها ؟

مع فائق الاحترام

١ / ١ / ١٩٩٤ م النائب

بسام حدادين

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ١٨ / ١٨٧

التاريخ : ٥ / ٧ / ١٤١٤ هـ

للولف : ١٨ / ١ / ١٩٩٤ م

معالي وزير التميمين

أهت لمعاكم صورة عن السؤال رقم (٥٦) تاريخ ١٩٩٤/١/٨ ، والمقدم من سعادة

النائب السيد بسام حدادين .

أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التميمين

عمان

الرقم : ٩ / ١٠ / ١٦ / ١٢٨٩

التاريخ : ٢٧ / ١ / ١٩٩٤

للولف : / شعبان ١٤١٤ هـ

دولة رئيس مجلس النواب الأكرم

اشير الى كتاب دولتكم رقم

١٨٧/١٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/١/١٨

ومرفقه السؤال رقم (٥٦) والمقدم من سعادة

النائب بسام حدادين .

أرجو ان اعلم دولتكم بأن هذا السؤال

من اختصاص معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية

حيث ان وزارة التميمين لا تقوم باعداد دراسات

الكلفة للمحروقات وان اصدار القرارات من

وزير التميمين هو اجراء اداري لعدم وجود نص

على تحديد الاسعار الا من خلال الفقرة (ب)

هكذا من الأفضل

من المادة (٧) من قانون التعمين رقم (١٧) لسنة ١٩٩٢ وذلك بعد ان تم الغاء قوانين وانظمة الدفاع .

أرجو دولتكم التكرم باعادة طرح هذا السؤال على معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،

راضي سليمان ابراهيم

وزير التعمين

دولة رئيس المجلس : السيد بسام حدادين غير موجود في القاعة ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

١٤- كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم (٤٨٦) تاريخ ١٩٩٤/١/٣٠ ، جوابا على السؤال رقم (٨٠) والمقدم من سعادة النائب السيد جميل الحشوش .

دولة رئيس المجلس الاكرم
أسعد الله الاوقات -

أرجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الطاقة مع الاحترام .

النائب / جميل الحشوش

٩٤ / ١ / ٥

السؤال

ما هو البرز لرفع أسعار اشتراك الكهرباء من عشرين دينار الى ١٢٠ دينار ،

خصوصاً بالنسبة للمناطق الاقل رعاية . مع الاحترام

٩٤ / ١ / ٥

جميل الحشوش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٢٧٢ / ١٨ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٤١٤ / ٧ / ١١ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ١ / ٢٣ م

معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٨٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٠ ، والمقدم من سعادة النائب السيد جميل الحشوش .

الرجاء الاطلاع والاجابه عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،،

د.عبد الرزاق طيبشات

رئيس مجلس النواب بالانابة

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

الرقم : ٤٨٦ / ١٦ / ٣ / ٦

التاريخ : ١٩٩٤ / ١ / ٣٠

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : أسعار اشتراك الكهرباء

أشير الى كتاب معالي رئيس مجلس النواب بالانابة رقم ٢٧٢/١٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/١/٢٣ ومرفقه السؤال رقم (٨٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٠ والمقدم من سعادة النائب السيد جميل الحشوش بخصوص رسوم الاشتراك في التيار الكهربائي .

أرجو أعلام دولتكم بأن رسوم الاشتراك في التيار الكهربائي قد حددت بـ (٣٠) دينار لمدادات الفاز الواحد و (٥٠) دينار لمدادات الفازات الثلاث وذلك حسب قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٨ .

وأن هذه الرسوم لا زالت سارية المفعول منذ ذلك التاريخ حتى اليوم ولم يطرأ عليها أي تعديل ولم يتم رفعها الى (١٢٠) دينار كما جاء في سؤال سعادة النائب المحترم .

إن وزارة الطاقة والثروة المعدنية مستعدة للنظر في أي شكوى من أي مواطن في كافة أنحاء المملكة يدعي أن أية جهة مزودة للكهرباء قد طلبت منه رسوم اشتراك أكثر من الرسوم المقررة والمذكورة اعلاه واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب الوضع إذا كان مخالفا لقرار مجلس الوزراء المذكور .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير الطاقة والثروة المعدنية / وليد عصفور

دولة رئيس المجلس : السيد جميل الحشوش غير موجود ، البند الذي يليه .

١٥- كتاب معالي وزير المياه والري رقم

(٥٨٨) تاريخ ١٩٩٤/١/٣٠ جواباً على السؤال رقم (١٢) والمقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي الطيمية .

دولة رئيس مجلس النواب الالفهم ،

تحية طيبة وبعد ،

الموضوع : الوحدات الزراعية

السؤال :

ما هي الوحدات الزراعية التي وزعت او خصصت او ملكت في مناطق الاغوار الشمالية والوسطى والجنوبية خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٣) على أن تبين الاجابة المعلومات التالية :

١- رقم الوحدة الزراعية والحوض والمنطقة

٢- صنف الارض

٣- اسم المالك

٤- تاريخ التخصيص

راجيا التكرم بمخاطبة وزارة المياه والري للاجابة على السؤال خلال الفترة القانونية .

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير ،

١٩٩٣/١٢/١٥ د. فوزي طيمية الداود

نائب محافظة البلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣٤٤١ / ١٨ / ١٦ / ٣

هكذا من الأهل

التاريخ : ١٤١٤ / ٧ / ٩ هـ

الموافق : ١٩٩٣ / ١٢ / ٢٢ م

معالي وزير المياه والري

أهت لمالككم صورة عن السؤال رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٩ ، وللقدم للمجلس من سعادة النائب الدكتور فوزي الطيمية .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المياه والري

سلطة وادي الأردن

الرقم : س و أ / ٥ / ٦ / ٨٨٨

التاريخ : ٩٤ / ١ / ٣٠

دولة رئيس مجلس النواب الافخيم

الموضوع : اجابة السؤال رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٩ المقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي الطيمية

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ٣٤٤١/١٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢ ، والمتعلق بالسؤال المشار اليه اعلاه حول الوحدات الزراعية التي خصصت خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٣) .

أرفق طيا لدولتكم جدولاً يتضمن الاجابة كما طلبها سعادة النائب الدكتور فوزي الطيمية ، وبالنسبة لاصناف اراضي الوحدات التي تم تخصيصها فان معظمها من الاصناف القابلة للزراعة المروية .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،

وزير المياه والري

د. هشام الخطيب

قائمة باسماء المصنفين

رقم تسلسلي	الصفة	رقم المصنف	رقم الوحدة	اسم المصنف	تاريخ	رقم قرار
١	المصنف	١٠	٣٧	خليفة عبد النبي عطاري السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٢	المصنف	١٠	٣٨	درة سالم عطاري السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٣	المصنف	١٠	٣٩	درة سميرى جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٤	المصنف	١٠	٤٠	سميرى جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٥	المصنف	١٠	٤١	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٦	المصنف	١٠	٤٢	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٧	المصنف	١٠	٤٣	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٨	المصنف	١٠	٤٤	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٩	المصنف	١٠	٤٥	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
١٠	المصنف	١٠	٤٦	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
١١	المصنف	١٠	٤٧	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
١٢	المصنف	١٠	٤٨	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
١٣	المصنف	١٠	٤٩	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
١٤	المصنف	١٠	٥٠	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
١٥	المصنف	١٠	٥١	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
١٦	المصنف	١٠	٥٢	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
١٧	المصنف	١٠	٥٣	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
١٨	المصنف	١٠	٥٤	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
١٩	المصنف	١٠	٥٥	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٢٠	المصنف	١٠	٥٦	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٢١	المصنف	١٠	٥٧	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٢٢	المصنف	١٠	٥٨	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٢٣	المصنف	١٠	٥٩	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٢٤	المصنف	١٠	٦٠	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٢٥	المصنف	١٠	٦١	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٢٦	المصنف	١٠	٦٢	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٢٧	المصنف	١٠	٦٣	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٢٨	المصنف	١٠	٦٤	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٢٩	المصنف	١٠	٦٥	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٣٠	المصنف	١٠	٦٦	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٣١	المصنف	١٠	٦٧	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٣٢	المصنف	١٠	٦٨	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٣٣	المصنف	١٠	٦٩	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٣٤	المصنف	١٠	٧٠	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٣٥	المصنف	١٠	٧١	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٣٦	المصنف	١٠	٧٢	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٣٧	المصنف	١٠	٧٣	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٣٨	المصنف	١٠	٧٤	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٣٩	المصنف	١٠	٧٥	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨
٤٠	المصنف	١٠	٧٦	فارس عطاري جتا فر السحات	١٣/٩/٩٧	١٧٩٨

هكذا من الأصل

● ●

● ●

● ●

● ●

قائمة باسماء المتصرفين

[illegible]

قائمة المصادر والمراجع

رقم القرار	تاريخه	اسم المستفيد	رقم الدرجة	رقم الترخيص	المنفعة	ملاحظات الترخيص
1433	13/5/8	أوليا بريت زوجة امين محمد الحسن	30	03	04/05/04	ملك
1434	"	عبد القادر عبد الله محمد عبد الله	41	03	04/05/04	ملك
"	"	عبد الرحيم عبد الله النجاش	41	03	04/05/04	ملك
"	"	محمد عبد الله الطاهر	41	03	04/05/04	ملك
1435	"	وزارة الأوقاف	1/174	43	04/05/04	ملك
1436	13/5/8	محمد امين محمد بن عبد الوهاب	13	03	04/05/04	ملك
1437	"	عمر	13	03	04/05/04	ملك
1438	"	احمد	13	03	04/05/04	ملك
1439	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1440	"	ابراهيم عبد الوهاب	13	03	04/05/04	ملك
1441	"	محمد	13	03	04/05/04	ملك
1442	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1443	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1444	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1445	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1446	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1447	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1448	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1449	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1450	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1451	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1452	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1453	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1454	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1455	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1456	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1457	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1458	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1459	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1460	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1461	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1462	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1463	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1464	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1465	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1466	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1467	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1468	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1469	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1470	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1471	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1472	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1473	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1474	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1475	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1476	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1477	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1478	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1479	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1480	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1481	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1482	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1483	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1484	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1485	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1486	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1487	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1488	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1489	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1490	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1491	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1492	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1493	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1494	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1495	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1496	"	علي	13	03	04/05/04	ملك
1497	"	علي	13	03	04/05/04	ملك

فان في

تجارة بالحدود المتصرفين

[illegible]

قائمة المصادر والمراجع

[illegible]

فاز من اجل

[illegible]

Öffentliche Plätze

رقم قرار	تاريخه	اسم المتصرف	رقم الورقة	رقم الحرف	الصفة	ملاحظات المتصرف
	١٩١٤	مصرف عالم الحيوانية		٤٢	٣٠ مليم	استصلاح
	"	مصرف ميفوف عالم الحيوانية	١٦٢	٤٢	" ١٠	استصلاح
	"	ممن ميفوف عالم الحيوانية	١٦٢	٤٢	" ١٠	استصلاح
	"	احمد مصيف عالم الحيوانية	١٦٢	٤٢	" ١٠	استصلاح
	"	واقده حمد محمد البيوت	١٧١	٤١	١٥	الكه
	"	بنده امين احمد خويهان	١٥٢	٤٣	٣٥	الكه
	"	محمد نياض محمد جبران المشوش	١٥١	٤٥	٧٥	الكه
	"	زرقة طيف علي الخويل	٦٠	٤٥	٣٥	الكه
١١٣٧	٢٤/٩/١٤	نذر عيسى حريس القسيس	٤٣	٤٧	٣٥	الكه
"	"	خبر موسى جبريس القسيس	٤٤	٤٧	٣٥	الكه
"	"	جمال بقاء موسى المشوش	٩٧	٤٤	٣٥	الكه
"	"	عبد الحيد موسى المشوش	٩٦	٤٤	٣٥	الكه
١١٣٨	"	سليم سلمان علانه الخالقات	٤٤٥	٤٥	٧٥	الكه
١١٤٨	"	حامد اسعيد صمين الخازره	٣٤	٤٧	١٥	الكه
١١٤٩	"	مستى حمد محمد الصايت	١٧١	٤١	١٥	الكه
"	"	ناظمه حمد موسى البيوت	١٧١	٤١	١٥	الكه
"	"	موسى حمد محمد البيوت	٣١٥	٤٢	١٥	الكه
١١٥١	"	صالح عبد الله الصديان	١١٤	٣١	٣	الكه
١١٥٢	"	عبد الصمد حمد مزار الصالحه	٣٠٦	٤٢	٣٥	الكه
"	"	سليم مصطفى بون المروث	١٨٥	٤٥	١٥	الكه

فَكَذَّبَ عَنْهَا مُرِغَالٌ

قائمة بالمساءء المعجرفف

رقم قرار	تاريخه	اسم المتصرف	رقم الوجهه	رقم القرض	الاستاذة المستفيدة	ملاحظات القرضين
١١٣٦	٧/١٤	ابن عبد الله	١٨	٣٠	١٥	مالك
١١٣٧	٩/١٤	حسن عبد الله السارثيه	٥/٣٧٨	٢٥	١٥	مالك
١١٣٨		سلا عاتق زكريا البخاري	٥/٣٧٨	٢٥	١٥	مالك
١١٣٩		مصطفى عبدالكريم القيسي	١/٣٧٩	٢٥	١٥	مالك
		مستأجر زوجة مصطفى القيسي	٤/٣٧٩	٢٥	١٥	مالك
		غازي مصطفى عبد الكريم القيسي	٤/٣٧٩	٢٥	١٥	مالك
		مؤجر مصطفى عبد الكريم القيسي	٣/٣٧٩	٢٥	١٥	مالك
		معلم	٣/٣٧٩	٢٥	١٥	مالك
١١٤٥		سيدية عبد الحميد بن عبد الحميد	٤/٣٧٨	٢٥	١٥	مالك
١١٤٦	٩/١٤	ابراهيم شاهر عاتق النواصره	٢٣	٤٦	٧/٥	مالك
		استاذ	٢٣	٤٦	٧/٥	مالك
		عائل	٢٣	٤٦	٧/٥	مالك
		اسمان	٢٣	٤٦	٧/٥	مالك

قائمة بالمسائل المتصرفة

رقم	تاريخه	اسم المستوفى	رقم الفهرده	رقم فروع	المساحة المتخصصة	ملاحظات التخصيص
١٠٤٩	٦/٩٣	ت. ا. سعيد عطا صبحا	١١٤	٤١	٧٠	مالك
"	"	شعير مركات العماره	٩	٤٠	٧٠	مالك
"	"	مبارك مركات العماره	٩	٤٠	٧٥	استصلاح
"	"	محمد عبد الله صالح الأوربات	٣	٤٠	٧٠	"
"	"	سمير احمد مرسى الخطا	٢٥٨	٤٠	٧٥	مالك
"	"	عبد الحفيظ عبد الرحمن المشيحات	٢٨٩	٤٢	٣٠	"
"	"	محمد عبد القادر كيلان	٣٠٨	٤٣	٧٥	استصلاح
"	"	عبد الحفيظ عبد الرحيم المشيحات	١٠٤٥٠	٤٣	١٥	مالك
"	"	فاطمة خليفة العجاقيات	٧١	٤٣	١٠	"
"	"	عبد الحفيظ عبد الحامدين	١٤٤	٤٣	٥	مالك
"	"	عمر خليل أبو احميد الياسه	٤١	٤٧	٣٥	"
"	"	"	٤٢	٤٧	٣٥	"
"	"	"	٤٣	٤٧	٣٥	"
"	"	"	٤٥	٤٧	٣٥	"
"	"	عبد مرسى عيسى الكفكاف	٣٢٥	٤٧	٢٥	استصلاح
"	"	طاهر فايز المصراحي	١/١	٤٩	١٥	"
"	٧/١٢	كريم أبو مرسى العجاقيات	٣٣٣	٤٩	٣٠	استصلاح
"	"	ريث مرسى فلاح مرسى الخطا	٦٩	٤٥	١٥	مالك
"	"	والده مرسى عيسى الكفكاف	١١٥	٤٥	١٥	"
"	"	احمد محمد احمد الحفيظ	١٠٤	٤١	١٠	استصلاح

سید احمد علی

قائمة الجساء المتصرفين

رقم طراز	تاريخه	اسم المتبرف	رقم لوحة	رقم قيدون	الصفة القائمة	موزات القيدون
١١١	٢٧/٧	علي عبد الله الدالي رياض خليل محمد احمد	٤٠٠	٤٥	١٤,٨٨٨	مساحة الملاكات موزاج
		عبد الكريم اسين صالح علي	٤٠٠	٤٥	١٤,٨٨٨	"
١٧٤	٢٧/٧	علي عتيقار هاديان الشمار	١٠٨	٤٢	٧	مالك
١٧٤	٢٧/٧	سليمان حسين وهيم البرايه	٢٧	٤٢	٧	استصلاح
١٨٤	٢٧/٧	علي سلقلي القحفر	١٤٤	٤٢	١٢,٢٨٥	"
١٥٠	١٢/٥/٢١	سراج قسم محمد العبدان	٥٤	٢٢	٢٨,٨٢٥	مالك
		هنا قسم محمد الارسان	"	"	"	"
		زين قسم محمد الارسان	٥٥	٢٣	٢٨,٧٥٧	مأوق
		فيقاه قسم محمد الارسان	٥٧	٢٣	٢٨,٢٢٩	"
١٥٠	٥/٢١	سمر احمد عاليه بيت جلاله الملك الحسن	٢٥٦	٢١	٥٥,٥٤٧	"
١٥١١	٥/٢١	محمد هوزات ابو زامين	٢٢	٢٥	١٢,٢٠٠	موزاج
		محمد حسين الشهبوت	٢١٥	٢١	٢٠	استصلاح
١٥٤	٦/٢٢	ماهور وادام زوسام وادام زوسام اينا عواذ	٢١٩	٢٧	٢٩,٤٠٦	مالك
١٥٤٥	٦/٢٢	محمد علييه عبد الكتاتين	٢١٦	٢١	٢٥	مالك
١٥٤٧	٦/٢٢	قاسم بنزيال جليله جلاله	٢١٢	٢٧	٣٧,٥١٩	مالك
		وليام وليم ريفر اينا عواذ السعد سلق	٢١٢	٢٧	٣٧,٥١٩	مالك
١٥٤٨	"	روث خلف سالم توبه السحابا	٦١	٤٢	٢٥	استصلاح

قائمة المصادر المختصرة

[illegible]

فاز من اجل

[illegible]

رقم مقرر	تاريخه	اسم التخصيص	رقم البرقة	رقم الدفتر	ملاحظات	معلومات التخصيص
٧١٥	١١/٨/٤٨	مدارة طابع سد القلعة بجزيرة	٢٣٤	٤٥	١١/٧/٩٩	حاشيت
٧١٦	١١/٨/٤٨	احمد خليل ابراهيم	٢٤٤	٤٣	١١/٧/٧	"
		خالد علي سليمان			١٢/٧/٨	"
		احمد خليل سليمان			١٢/٧/٨	"
		صاحب خليل سليمان			١٢/٧/٨	"
٧١٧	١١/٨/٤٨	محمود احمد موسى النبطا	١١٣	٤	١١/٧/٩	"
		الحسين محمد احمد النبطا	١١٣	٤٨	١١/٧/٩	"
٨٥٤	١١/٨/٤٨	فرحات خليفه الخواجة	١١٩	٤٩	١١/٧/٩	"
		عمر فرحات خليفه الخواجة	١١٤		١١/٧/٩	"
		زيد فرحات الخواجة	١١٤		١١/٧/٩	"
		عبد الله الخواجة	١١٤		١١/٧/٩	"
		سليمان خليل قاسم الخواجة	٤٢٧	"	١١/٧/٩	"
		فاهد مطلق الخواجة	٤٢٧	"	١١/٧/٩	"
		صفا البخار الشنتي الشقيش	٤٢١	"	١١/٧/٩	"
		سليم محمد حسين المصاير	٤٢٥	"	١١/٧/٩	"
		مفتي عثمان الكساسبة	٤٢٥	"	١١/٧/٩	"
		علي خليل التوالوة	٤٢٨	"	١١/٧/٩	"
٨٥٥	١١/٨/٤٨	محمود علي حسن الخواجة	٢	٢٣	١١/٧/٩	"
		نظير محمد صالح الخواجة	٢	٢٣	١١/٧/٩	"
٨٥٧	١١/٨/٤٨	محمد حاتم شنتي الشقيش	٢	٢٣	١١/٧/٩	"

هذا من الأصول

قائمة بالمسألة المتصرفين

[illegible]

المجلس الوطني

رقم القرار	تاريخه	اسم المستفيد	رقم البيعه	رقم القرض	المساحة الغصية	ملاحظات المستفيد
٧١٨	٩١/٧/٢٢	عوض شريعت الحماري	١١	٣٢	١٦٧٩	مالك
٧١٦	٩١/٧/٢٢	عوزي شريعت الحماري	١١	٣٢	١٦٧٩	مالك
٧١٥	٩١/٧/٢٩	عافني محمد خير المالح	١١	٣٦	١٦٧٩	مالك
٧٥٧	٩١/٧/٢٥	حسن علي المكون	٩٦	٣٢	١٦٧٩	مالك
٧٥٩	٩١/٨/٢٥	قروكي يحيى المرون	٩٦	٣٢	١٦٧٩	مالك
٧٥١	٩١/٨/٢٥	أحمد محمد حسن حسن	١٥٤	٧	١٦٧٩	مالك
٧٥١	٩١/٨/٢٥	فايصل رحمان المطاوع	١٥٤	٧	١٦٧٩	مالك
٧٥١	٩١/٨/٢٥	أحمد علي المطاوع	١٥٤	٧	١٦٧٩	مالك
٧٥١	٩١/٨/٢٥	عبد الله محمد حسن الخفا	١٥٤	٧	١٦٧٩	مالك
٧٥١	٩١/٨/٢٥	أحمد محمد حسن الخفا	١٥٤	٧	١٦٧٩	مالك
٧٥١	٩١/٨/٢٥	زكريا شهابه القواسم	١٨٧	٤١	١٥٠٠٠	مالك
٧٥١	٩١/٨/٢٥	فره حبيبه محمد الصالحات	٢٩٧	٤٢	٥٠٠٠٠	مالك
٧٥١	٩١/٨/٢٥	سليمان عبدالنسي خليل المشير	٢٩٧	٤٢	٥٠٠٠٠	مالك
٧٥١	٩١/٨/٢٥	أحمد شهابه عمار المشير	٢٩٧	٤٢	٥٠٠٠٠	مالك
٧٥١	٩١/٨/٢٥	عبد الرزاق كاد المشير	٢٩٧	٤٢	٥٠٠٠٠	مالك
٧٥١	٩١/٨/٢٥	ياسين عبد الصمد الرواقده	٢٩٧	٤٢	٥٠٠٠٠	مالك
٧٥١	٩١/٨/٢٥	عادل عبد الصمد الرواقده	٢٩٧	٤٢	٥٠٠٠٠	مالك
٧٥١	٩١/٨/٢٥	أحمد عبدالله عبد الحافظه	٢٩٧	٤٢	٥٠٠٠٠	مالك

مذاکرہ

قائمة بالمساء المتصرفين

رقم قرار	تاريخه	اسم المستوف	رقم الوثيقة	رقم الدفتر	الصفة	ملاحظات التقييم
٦٨٤	٢١/٤/٧١	ش. حاتم عبد حاتم بنوعيا	٣٧	٥٥	مدرس	م.ك
		طهاني، شفيق، حاتم الزاوي،	١٤٣	٤٦	مدرس	"
		فؤاد عيسى، عبد الحليم	١٤	٤٦	مدرس	"
		رشيد عوف، عبد سالم النجاشي	٤٧	٤٦	مدرس	"
		حسن، فلاح علي النجاشي	٣	٤٧	مدرس	"
		محمد فلاح علي النجاشي	٣	٤٧	مدرس	"
		سليم عبد الله حاتم النور	٤	٤٧	مدرس	"
٧٥	٩/٤/٧١	حسن، سليم، مريم، حسن	٨٧	٣	مدرس	"
		محمد طهاني، شفيق، عبد الحليم	٨٧	٣	مدرس	"
٧٦	٢١/٤/٧١	محمد سليم علي النجاشي	٨٤	٤٦	مدرس	"
		عبد حسن النجاشي	٧	٤٦	مدرس	"
		محمد، حسن النجاشي	٨	٤٦	مدرس	"
٧٨		حسن، رشيد، الحويك	٤٦٦	٤٧	مدرس	م.ك
٧٨		رفعت، مبرور، حسن، الحويك	٦٢	٤٧	مدرس	"
		عبد الله، محمد، سالم، النجاشي	٢٤١	٤٦	مدرس	"
		جمال، محمد، سليم، النجاشي	٢٤١	٤٦	مدرس	"
٧٨	٢١/٤/٧١	عبد عبد الله النور	٤	٤٦	مدرس	م.ك
٧٨	٢١/٤/٧١	نور، طهاني، شفيق	١٤٣	٤٦	مدرس	م.ك
		طارق، محمد، عبد الحليم	١٤٣	٤٦	مدرس	م.ك

تاریخہ پاکستان

[illegible]

ما في الدنيا

قائمة بلساء المتصرفين

[illegible]

قائمة بالسماء المختصرتين

[illegible]

مِنْ اِلٰهِهِ

رقم فرد	تاريخه	اسم المتصرف	رقم قريه	رقم القرى	المنطقة القريه	ملاحظات المتصرف
٤٧٦	١٩٩٠/٨/١٤	سليم محمد علي	١٥	٣١	رق	موروثات متناقصه
"	"	حاتم ابراهيم الدويش	"	٣٥	٢٤	"
٤٧٧	١٩٩٠/٨/١٤	محمد علي فهد طه	٣١٤	٣٥	٢٢	"
٤٧٨	١٩٩٠/٨/١٤	عبد الله المصطفى احمد	١٥	٣٨	١٤	"
٤٧٩	١٩٩٠/٨/٢٤	مؤثر ابراهيم رشيد جويهان	١١٥	١٤	٢٣	"
"	"	ناصر مصطفى فلاح الشاذلي	٣١	٣١	١٠	"
"	"	فهد حسين يوسف الدويش	٣١	٣٣	٨	"
"	"	فريش الدويش حسين محمود الخويش الزواجر	٣٣	٣٥	٩	"
"	"	حاجس علي كاسم التريه	٣٣	٣٦	٥٥	"
٥٠٨	١٩٩٠/٨/٢٩	حجر سليم سليم الزواجره	٥٣	٤١	١٥	"
"	"	ابراهيم سليمان احمد الجارنا	٤٩٨	٤٤	١٥	"
"	"	فهد جعفر احمد الجارنا	٧٤	٤٣	١٥	"
"	"	حسين عبد الله عوفه الجارنا	٧٤	٤٣	١٥	"
"	"	حدهه سعيد عبد الله الجارنا	٧٤	٤٣	١٥	"
"	"	عبد الله محمد علي صالح التريه	٦٤	٤٣	١٥	"
"	"	عبد الله محمد عبد الله الجارنا	٦	٤٣	١٥	"
"	"	علاء حسين علي الجارنا	٦	٤٣	١٥	"
٥٠٩	١٩٩٠/٨/٢٩	زكريا يوسف احمد الجارنا	١١	٤٧	١٥	"
"	"	سليم جلال علي احمد الجارنا	١١	٤٧	١٥	"
"	"	"	٤٥	٤٧	١٥	"

المستشار العام

رقم قرار	تاريخه	اسم المستوف	رقم الوجه	رقم الدفتر	الصفة	ملاحظات التفتيش
313	1990/6/7	عادل عواد عيسى الصالحين	100	40	مالك	
"	"	محمد بطون البخاريه	193	45	م	
"	"	شاهه عابد العيسيات	40	45	م	
314	1990/6/7	محمود حبيب العلي	43	3	م	
"	"	خديجه محمد الصبي الكاوي	31	31	م	
"	"	فوزية احمد غير	11	31	م	
315	"	سلامه صالح عبد الله العلي	94	40	م	
"	"	سلامه محمد الصبي ان الصبي ان الصبي	407	40	م	
"	"	علي محمد الصبي ان الصبي ان الصبي	407	40	م	
316	1990/6/7	صالح ابن الصبي ان الصبي ان الصبي	410	43	م	
"	"	محمد صالح ابن الصبي ان الصبي	410	43	م	
"	"	ابراهيم صالح ابن الصبي ان الصبي	410	43	م	
"	"	خضير اهل بن عوده الوريان	437	43	م	
"	"	حسان محمد ابن الصبي ان الصبي	308	43	م	
"	"	محمود بن محمد علي	308	43	م	
"	"	منفي عابدين احمد المداوي	17	43	م	
"	"	علي محمد بن الصبي ان الصبي	314	43	م	
317	1990/6/13	احمد صالح الصبي ان الصبي	48	3	م	
"	"	ابراهيم احمد الوريان	10	31	م	
"	"	احمد احمد عيسى	10	31	م	

كتاب من الأصول

[illegible]

الملك الحسين الهاشمي
وزارة المياه والري
سلطة وادي الاردن
لجنة التأميم

[illegible]

জাহাঙ্গীর

دولة رئيس المجلس : الدكتور فوزي

وادي الاردن . هي تفتت إضافة إلى أنها مبنية على مصالح شخصية كما هي الحال في ترخيص الآبار الارتوازية وفي التعمينات وغيرها .

أرجو من الاخوة الزملاء النواب الكرام قراءة أسس توزيع الوحدات الزراعية والسكنية . وردت كلمة "استصلاح" ، ما المقصود بالاستصلاح ؟ . إنه مبرر للملك مع أنه لم يرد في الاسس أيها الاخوة .

من ناحية أخرى ورد "الاستثمار" في الاسس ، لكنه لم يرد كمبرر لأي قطعة تملك ، كيف يفسر معالي الوزير هذا الامر ؟

لعلنا أيها السادة ليس هناك إستصلاح أكثر من مجرد إزالة بعض الحجارة وتسوية الأرض ، فهل هذا مبرر لهجوم أشخاص متفلسين على الأرض وأخذها بحجة استصلاحها ؟

وهنا أود يا معالي الوزير الحصول على مستندات تبين إزاء كل قطعة وارد فيها إستصلاح ما هو الاستصلاح الذي تم عليها بحيث أصبح هذا الاستصلاح مبرراً للملك .

كما وأرجو بعد الحصول للمعلومات حول عمليات الاستصلاح أن يقوم النواب بإثارة مبدئية وعلى الطبيعة .

يضاف إلى ذلك ان التخصيص للمساحات القليلة واضح أنه ليست لأغراض سكنية ، إذ تمجد الاسس الواردة من معالي الوزير بأن الأرض المخصصة للسكن تبلغ

الدكتور فوزي الطعيمة : دولة الرئيس ، إذا سمحت أن يدمج البند "١٥" و "١٦" ، لأن البند "١٦" ورقم السؤال "١٠٧" يعود الى الدورة الماضية لسنة ١٩٩٢ ، والحمد لله أخيراً جاء الجواب ، لذلك السؤالين مرتبطين وإذا سمحت أن أجيب على السؤالين لأنهم متداخلين .

السؤال رقم "١٢" دولة الرئيس يتعامل مع تخصيص الوحدات الزراعية بشكل خاص ، بينما السؤال "١٠٧" يتعامل مع السياسة الحكومية عامة فيما يتعلق بتطوير وادي الاردن ، وتخصيص الوحدات الزراعية هو جزء من ممارسات وزارة المياه والري وسلطة وادي الاردن في إطار السياسة الحكومية العامة .

لم يجب معالي وزير المياه والري على السؤال المتعلق بكيفية تحديد مساحة الوحدة ، فالمعروف في الأغوار أن الوحدات تتحدد مساحتها حسب الصنف . فما المبرر لأعطاء مساحات تقل عن ثلاثين دونماً إلا إذا كان الغرض تفتت الملكية .

دولة الرئيس ، بعض الزملاء خلقي داخلين في مناقشات فرعية فأرجو التنبيه .

دولة رئيس المجلس : تفضل .

الدكتور فوزي الطعيمة : فما المبرر معالي الوزير لأعطاء مساحات تقل عن ثلاثين دونماً إلا إذا كان الغرض تفتت الملكية ، وهذا يناقض الاسس التي قام عليها مشروع تنمية

مساحتها "٢٨٨" م فقط ،

ودراسة أوضاعها الداخلية ، لكي تصلح لا بد من إجتثاث العفن .

واتمنى على الاخوة الذين طرخوا قضية مناقشة المسألة الزراعية أن يتناولوا هذا البعد أيضاً لأنه في صميم الإصلاح في هذا الوطن ... وشكراً .

-وهذا هو السؤال رقم "١٠٧" الذي أجاب عنه سعادة الدكتور فوزي الطعيمة -

دولة رئيس المجلس : السيد الأمين العام . السيد الأمين العام :

١٦- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٦٢٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٣١ ، جواباً على السؤال رقم (١٠٧) والمقدم من سعادة الدكتور فوزي الطعيمة .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم ، بعد التحية ،

أرجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه والري للاستجابة وفقاً لإحكام النظام الداخلي .

واقبلوا فائق الاحترام .

السؤال : ما هي سياسة الحكومة في تطوير وادي الاردن ، وبشكل خاص :

١- طريقة توزيع المياه واسعارها

٢- طريقة توزيع الاراضي وكيفية حساب اسعارها ، والمالكون من داخل الاغوار وخارجها .

أنا أتساءل عن بعض الاسماء لبعض العائلات المعروف أماكن تواجدتها كيف أصبحت مالكة للغور ، وكيف طبق القانون دون غيرها . وكيف ان بعض الاشخاص الذين ليس لهم ولا لأجدادهم أي صلة تاريخية بالغور ، كيف أصبحوا ملاكين ؟ علماً بأن الجدول المرفق لا يشير بأي حال من الاحوال الى تخصيص ولو وحدة واحدة عن طريق الاستحجار ، مما يدل بوضوح أن أغلبية التوزيع كانت بسبب الملكية في الاصل إضافة الى التخصيص عن طريق الاستصلاح والذي أبدت تحفظي واستفساري عليها كما سبق .

لنستعرض الجدول المرفق والاسماء الواردة فيه ، بعضها ملاك بسبب تواجد العائلة وهذا يظهر واضحاً من ظهور اسم العائلة مالكا لعدة وحدات .

كيف يفسر ورود عدة أسماء منفردة واضح أنها ليست من أصول غورية ، كيف طبق عليها أسس توزيع الوحدات ؟

أنا أتوجه الى المجلس الكريم بفتح ملف تخصيص الوحدات الزراعية منذ أنشئت سلطة وادي الاردن ، وتشكيل لجنة فنية برلمانية قضائية محايدة لتقوم بدراسة كل وحدة من الوحدات التي وزعت وأبناء مبررات تخصيصها لمعرفة أين الخلل أيها الاخوة .

أنا أناشدكم بفتح ملف هذه الوزارة

هكذا من الأهل

٣- حجم المديونية الزراعية مصنفة حسب تصنيف القروض .

٤- آلية دعم الزارعين في الاغوار الوسطى .

د. فوزي شاكر الطعيمة

نائب محافظة البلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٦٠٣ / ١٣ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٩٩٢ / ٣ / ٥

الموافق : ١٤١٢ / ٩ / ٢

معالي وزير المياه والري

أبث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٠٧) تاريخ ١٩٩٢/٣/٢ والمقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي شاكر الطعيمة . رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام .

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٦٣٣ / ١٧ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٤١٣ / ٨ / ١٥ هـ

الموافق : ١٩٩٣ / ٢ / ٨ م

معالي وزير المياه والري

تحية طيبة وبعد ،،

فأشير الى كتابي رقم ٦٠٣/١٣/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/٣/٥ ، والمتعلق بالسؤال رقم (١٠٧) تاريخ ١٩٩٢/٣/٢ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي شاكر الطعيمة .

يرجى العلم انني ما أزال بانتظار اجابتيكم عنه ، أملا أن يصلني ردكم بالسرعة الممكنة لتمكينني من اطلاع سعادة النائب عليه .

مع فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس النواب

الدكتور عبد اللطيف عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة المياه والري

سلطة وادي الأردن

الرقم : ٦٢٠ / ٦ / ٥ / ١

التاريخ : ٩٤ / ١ / ٣١

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : اجابة السؤال رقم (١٠٧) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٠ المقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي الطعيمة .

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ٢٣٠/١٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٤/١/٢٠ ، والمتعلق بالسؤال المشار اليه أعلاه حول سياسة الحكومة في تطوير وادي الاردن .

أرفق طيا لدولتكم الاجابة التي طلبها سعادة النائب الدكتور فوزي الطعيمة ، أملا ان تقي بالغرض .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،

وزير المياه والري

د. هشام الخطيب

اجابة السؤال رقم (١٠٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور فوزي شاكر طعيمة

١- طريقة توزيع المياه في وادي الاردن واسماها :-

ان توزيع المياه على الوحدات الزراعية التي تروى من قناة الملك عبدالله والسدود والادوية الجاهزية يتم من خلال شبكات الري التي تم انشاؤها لهذه الغاية حيث يتم تزويدها بالمياه من مأخذ عديدة على طول القناة او من محطات ضخ لها مأخذ مباشرة على قناة الملك عبدالله التي تعتبر الناقل الرئيسي لمياه الري من معظم مصادر المياه .

ويتم توزيع المياه في شبكات الري بناء على برنامج سقاية يصدر يوميا في كافة مناطق وادي الاردن الذي قسم الى مزاحل يشرف

عليها الجهاز المعني بإدارة المنطقة بالتعاون مع جهاز ادارة المياه الذي يعني بشؤون توزيع المياه على هذه المراحل حيث تصدر اوامر سقاية يومية من خلال اجهزة الحاسوب بناء على كمية المياه المتوفرة والحاجة اليها في ذلك اليوم .

بالاضافة الى ذلك فان هناك جهاز اشراف مهمته تطبيق برنامج السقاية اليومي الذي يصدر عن قسم الحاسوب في كل مديرية من مديريات الميدان وبعد تقريراً عن كل مخالفة او خروج عن برنامج السقاية اليومي الى مدراء المديريات ونسخة منه الى مكتب عطوفة الامين العام الذي بدوره يوجه كتابا الى مدراء المديريات حول الاجراء الذي يتم بخصوص كل مخالفة .

وبشكل عام فان عملية اسالة المياه في القناة والتي تخضع لادارة دقيقة يتم ضبطها من خلال الحواجز الموجودة على القناة والتي تقسمها الى مقاطع صممت خصيصا لسد حاجة الاراضي المخاذبة لهذه المقاطع من مياه الري وان أي عبث او تلاعب في هذه الحواجز ينتج عنه خلل كبير في برنامج توزيع المياه وبالتالي ارباك في عملية ابصال المياه الى المواقع المطلوبة .

وبناء على ما تقدم يتبين ان هناك مشاركة واسعة في عملية توزيع المياه من الاجهزة على كافة مستوياتها الأمر الذي يجعل عملية توزيع المياه تجري بصورة صحيحة سرعان ما يكتشف من خلالها اي سرقة او تلاعب .

هكذا من المرحوم

هذا وقبل تزويد المزارع بالمياه المطلوبة فإنه يتم التدقيق مالياً على استهلاكه السابق من المياه ومن ثم يوافق على اسالة المياه للوحدات الزراعية .

أما بخصوص تعرفه مياه الري فقد كانت بسعر ثلاثة فلسات للمتر المكعب خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٩ حيث تم رفع التعرفة الى ستة فلسات للمتر المكعب الواحد اعتباراً من ١٩٨٩/٥/١ ، علماً بأن كلفة متر المياه في غور الأردن تصل حالياً الى حوالي ٩٥ فلس .

٢. طريقة توزيع الاراضي وكيفية حساب اسعارها والمالكون من داخل الاغوار وخارجها :

١- اسس توزيع الوحدات الزراعية والسكانية :-

أ. الوحدات الزراعية :- يتم توزيع (تخصيص) الوحدات الزراعية ضمن الاسس التالية :-

- للمالكين بموجب سندات تسجيل للاراضي التي تقع ضمن مشاريع الري الزراعية .

- للمستأجرين بموجب عقود رسمية موثقة من قبل دائرة الاراضي والمساحة للاراضي التي تقع ضمن المشاريع الري الزراعية .

- للمزارعين المتهنين المقيمين في وادي الأردن.

ب. الوحدات السكنية :-

يتم توزيع (تخصيص) الوحدات السكنية ضمن الاسس التالية :-

- للمالكين بموجب سندات تسجيل للاراضي المستولى عليها ضمن حدود التنظيم والتي اصبحت ضمن المشاريع السكنية والخدمية في المنطقة .

- للمقيمين في المنطقة والمتهنين

- للمالكين بموجب سندات تسجيل للاراضي الزراعية في وادي الأردن

٢. آلية التوزيع :-

أ- يتقدم صاحب العلاقة بطلب لدى لجنة انتقاء المزارعين في المنطقة معزز طلبه بالوثائق اللازمة .

ب- يتم دراسة الطلب من قبل لجنة انتقاء المزارعين والتنسيق الى مجلس ادارة سلطة وادي الأردن على ضوء الاسس والوثائق المقدمة وقانون تطوير وادي الأردن .

ج- يعرض التنسيق على مجالس ادارة سلطة وادي الأردن حيث يتم مناقشة الامر ودراسته بعناية ومن ثم يتم اتخاذ القرار المناسب

٣. حساب اسعار الاراضي :-

هناك لجان تقدير اراضي مشكلة بموجب قانون يتم تقدير الارض من قبل لجنة تقدير الاراضي من قبل لجنة استئنافية مشكلة لهذه الغاية وتعتبر قرارات اللجنة استئنافية قطعية .

ب- المديونية الناتجة عن الثمان مياه الري وتبلغ قيمة الديون المستحقة حوالي (٤٠٠) الف دينار .

أما ديون المزارعين الاخرى والتي لا علاقة لسلطة وادي الأردن بها فيمكن طلبها من المصادر نفسها .

٤- آلية دعم المزارعين في الاغوار الوسطى :

تجدر الإشارة هنا الى ان عملية الدعم الذي تقدمها الدولة للمزارعين في وادي الأردن لا تتمتع بها منطقة دون اخرى ولذلك يمكن القول ان الدعم الحكومي للزراعة يشمل وادي الأردن بأكمله ، كما يشمل الاغوار الجنوبية ايضاً بالنسبة للزراعة المروية وتمثل آلية هذا فيما يلي :-

دعم اسعار مياه الري :

من المعروف ان مياه الري تباع للمزارعين في وادي الأردن باسعار رمزية لا تكاد تغطي ٢٠٪ من تكاليف التشغيل والصيانة و ٦٣٪ من التكاليف الكلية وليبيان حجم الدعم الذي تقدمه الدولة في هذا المجال نورد فيما يلي الكميات المباعة للمزارعين والائتمان المحصلة وتكاليف التشغيل والصيانة والفوائد على رأس المال والاستهلاك (١٠٠٠ دينار) .

وعلى ضوء هذه التقديرات يجري حساب قيم الاراضي المستولى عليها وقيم الاراضي المخصصة.

أما فيما يتعلق بقطع الاراضي السكنية المخصصة والبالغ مساحة كل منها (٢٨٨) م^٢ فقد حدد مجلس الادارة ثمن الوحدة منها بمبلغ خمسين ديناراً للمقيمين ومائة دينار لغير المقيم .

٤. المالكون من داخل الاغوار وخارجها :-

يتم توزيع الاراضي كما بينا سابقاً علماً ان قسماً من المالكين كانوا من المقيمين الدائمين في الاغوار بينما يقيم القسم الآخر في مناطق اخرى من المحافظات الوزارية / ولذلك فان عملية حصر المالكين حسب اماكن اقامتهم تحتاج الى احضار الهويات الرسمية لعشرات الالوف من السكان . كما ان القانون لا يمنع المواطن من تغيير مكان اقامته .

٣. حجم المديونية الزراعية مصفلة حسب تصنيف القروض :-

ما يتعلق بسلطة وادي الأردن فان حجم المديونية الزراعية هو ما يلي :-

أ- المديونية الناتجة عن تخصيص الاراضي والتي يجري تحصيلها اولاً باول حسب الاسس المنصوص عليها في قانون تطوير وادي الأردن وتبلغ قيمة الديون المستحقة حوالي ١٤ مليون دينار .

هكذا من الأشغال

السنة	الكميات المباعة	اثمان هذه المياه	الكلفة المقدرة	الاستهلاك	الفائدة	مبلغ الدعم
مليون م ^٣	حسب التسعيرة	التشغيل	الحالية	والصيانة		
١٩٨٨	١٣٠٧	٧٨٤٢	٤٠٦٦	٤٠٦٩	٤٣٢٥	١١٦٧٥٨٠٠
١٩٨٩	١٢٥٤	٧٥٢٤	٣٤٧٧	٤٠٦٩	٤٣٢٥	١١١٩٦٠٠
١٩٩٠	١٠٨٧	٦٥٢٢	٣٧٧٩	٤١٨٦	٤٣٢٥	١١٦٣٧٨٠٠
١٩٩١	٨٣	٤٩٨	٣٩١٢	٢١١	٤٣٢٥	١١٩٣٧٠٠٠
١٩٩٢	١١٠٨	٦٦٤٨	٤٩٨٤	٤١٩٨	٤٣٢٥	١٢٨٤٢٠٠٠

ومن ذلك يتبين ان دعم الدولة للمياه تتراوح ما بين (١٢٨٤٢٠٠٠-١١١١٩٦٠٠) دينار سنويا خلال السنوات ١٩٨٨-١٩٩٢. وان كلفة متر المياه التي تصل الى ٩٥ فلس يباع بـ ٦ فلس فقط.

الصرف الجوفي :

تقوم سلطة وادي الاردن باعمال الصرف الجوفي للوحدات الزراعية في المناطق المنخفضة او الوحدات ذات التربة عالية الملوحة منذ عام ١٩٨١ حتى الآن مجانا ، دون ان يتكبد المزارع اية نفقات وقد كانت تكاليف الصرف الجوفي خلال السنوات العشر الماضية كما يلي :

اطوال الانابيب كم	المساحة المخدومة	الكلفة
٢٥٠	٣٠٠٠ دونم	١٠٨٩٠٠٠
٥٣	٧٠٠٠ دونم	٢٠٦٠٠٠
٣٠٣	٣٧٠٠٠ دونم	١٣٠٤٠٠٠

وقد بلغت تكاليف الصرف الجوفي ١٣٠٤٠٠٠ دينار ٣٧٠٠٠ دونم على امتداد وادي الاردن والاغوار الجنوبية .

مختبر المياه والتربة

تقدم السلطة الخدمة المجانية لتحاليل التربة والمياه لمزارعي الاغوار منذ عام ١٩٨٠ مجانا . وبالإضافة الى المشاريع السابقة هناك مشاريع كثيرة تخدم المزارعين والزراعة في وادي الاردن تقدمها الحكومة مجانا مثل مشاريع الري والطرق الزراعية والخدمات الزراعية والتسويقية .

- بعد التحية ،
- ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه والري للاجابة وفقا لاحكام النظام الداخلي .
- واقبلوا فائق الاحترام .
- السؤال : ما هي سياسة الحكومة في تطوير وادي الاردن ، وبشكل خاص :
- ١- طريقة توزيع المياه واسعارها
- ٢- طريقة توزيع الاراضي وكيفية حساب اسعارها ، والمالكون من داخل الاغوار وخارجها .
- ٣- حجم المديونية الزراعية مصنفة حسب تصنيف القروض .
- ٤- آلية دعم المزارعين في الاغوار الوسطى .
- د.لوزي شاكر الطعيمة
- نائب محافظة البلقاء

هكذا من الاجل

والملكة قدوة في البر والهيبة:

وزارة المياه والري
مصلحة رادي الاردن

سلطنة رادي الاردن

لائحة الرقاع

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ١٨ / ٢٣٠

التاريخ : ٨ / ٨ / ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٠ / ١ / ١٩٩٤ م

تاكيد ثالث

معالي وزير المياه والري

فاشير الى كتابي رقم ٦٠٣/١٣/١٦/٣
تاريخ ١٩٩٢/٣/٥ و ٦٣٣/١٧/١٦/٣
تاريخ ١٩٩٣/٢/٨ ، والمتعلقين بالسؤال رقم
(١٠٧) تاريخ ١٩٩٢/٣/٢ ، للمقدم من سعادة
النائب الدكتور فوزي شاكر الطيمية .

يرجى العلم أنني ما أزال بانتظار
اجابتهكم على السؤال ، آملاً أن يصلي
رؤكم بالسرعة الممكنة لتمكيني من اطلاع
سعادة النائب عليه .

واقبلوا الاحترام ،،،،

طاهر المصري

رئيس مجلس النواب

دولة رئيس المجلس : شكرا ، وبهذا
نتتھی من بند الاسئلة ، البند الذي يليه .

المسيد الامين العام :

٤- مشاريع القوانين الواردة من الحكومة :

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٩ م ٨٧

١. مشروع قانون معدل لقانون خدمة الافراد
في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٤ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رئاسة الوزراء

الرقم : ق م ٢ / ١١٧٣

التاريخ : ١٧ / ٨ / ١٤١٤

الموافق : ٢٩ / ١ / ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

أُبِيتَ لِدَوْلِكُمْ (٢٠٠) نَسْخَةٌ مِنْ
(مَشْرُوعِ) قَانُونِ مَعْدَلِ لِقَانُونِ خِدْمَةِ الْإِنْفِرَادِ فِي
الْفُرُوقِ الْمُلْحَقَةِ الْأَرْدْنِيَّةِ لِسَنَةِ ١٩٩٤ بِشَكْلِهِ
الَّذِي أَقْرَأَهُ مَجْلِسُ الْوُزَرَاءِ فِي مَجْلِسَتِهِ الْمُنْعَقِدَةِ
بِتَارِيخِ ١٩٩٤/١٢/٢٥ مَعَ الْأَسْبَابِ الْمَوْجِبَةِ لَهُ ،
رِجَاءَ إِحَالَتِهِ إِلَى مَجْلِسِ النُّوَابِ لِلنَّظَرِ فِي
أَقْرَارِهِ .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء بالوكالة

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
قانون معدل لقانون خدمة الأفراد في القوات
المسلحة الأردنية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون
معدل لقانون خدمة الأفراد في القوات المسلحة
الأردنية لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم
(٢) لسنة ١٩٧٢ ، المشار اليه فيما يلي
بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات
كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في

الحمد لله

الجرادة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٩٥) من القانون الأصلي على النحو التالي :-

أولاً : باضافة ما يلي الى الفقرة (ز) منها بعد عبارة " لآخر راتب تقاضاه " الواردة فيها :-
" ومكافاة تعادل رواتب ستة أشهر على اساس الراتب الاساسي الشهري الاخير " .

ثانياً : باضافة الفقرتين التاليتين اليها :-

ط- يعطى كل من المرشح والوكيل الذي تنتهي خدمته بالتقاعد مكافاة تعادل رواتب ستة اشهر على اساس الراتب الاساسي الشهري الاخير ، وتدفع هذه المكافاة مرة واحدة مهما تعددت حالات استخدام اي منهما او احواله على التقاعد .

ي- باستثناء المرشح والوكيل الأول والوكيل يعطى كل من الفرد والموظف والمستخدم المدني الذي تنتهي خدمته بالاحالة على التقاعد وفق احكام قانون التقاعد العسكري او قانون التقاعد المدني المعمول بهما مكافاة تعادل رواتب ثلاثة اشهر على اساس الراتب الاساسي الشهري الاخير . وتدفع هذه المكافاة مرة واحدة مهما تعددت حالات استخدام اي واحد منهم او احواله على التقاعد .

الاسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية

استجابة للرغبة الملكية السامية بضرورة

تحسين اوضاع منتسبي القوات المسلحة الاردنية ومن ذلك مكافاتهم عند احوالهم على التقاعد ليتمكنوا من ترتيب امورهم في مواجهة تكاليف الحياة الجديدة فقد تضمن المشروع :-

١- منح الوكيل الاول والمرشح والوكيل الذي تنتهي خدمته بالتقاعد مكافاة تعادل راتب ستة اشهر على اساس الراتب الاساسي الشهري الاخير .

٢- منح الافراد من الرتب الاخرى غير المنصوص عليها في الفقرة (١) اعلاه والموظف والمستخدم الذي تنتهي خدمته بالتقاعد مكافاة تعادل رواتب ثلاثة اشهر على اساس الراتب الاساسي الشهري الاخير .

وتدفع هذه المكافاة لجميع من ورد ذكرهم مرة واحدة .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكرا سيدي الرئيس .

صحيح ان مشاريع القوانين التي ترد من الحكومة تحال الى اللجنة القانونية بعد أن تعرض على المجلس لقراءتها قرلة أولية حسب النظام الداخلي . وقد قرأت هذا المشروع وقارنته مع قانون خدمة الافراد لعام ١٩٧٢ ، وهذا المشروع جاء كما تقول الاسباب الموجبة وانه جاء نتيجة للرغبة الملكية السامية وأيضا رغبة مجلس النواب الذي طالب بتحسين وضع الافراد في القوات المسلحة .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، إذن هل ترغبون باحواله الى اللجنة القانونية ؟ هل توافقون ؟ . وتتمنى على اللجنة القانونية الاسراع في بت هذا الامر وشكرا . البند الذي يليه

السيد الأمن العام :

٢. مشروع قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ق م ٢ - ١١٧٥

التاريخ : ١٧ - ٨ - ١٤١٤ هـ

الموافق : ٢٩ - ١ - ١٩٩٤

دولة رئيس مجلس النواب

أبعث لدولتكم (٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٤) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٥ مع الاسباب المرجحة له ، رجاء احواله الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء بالوكالة

دولة الرئيس كل ما أريد أن أقوله لاجواني الكرام في المجلس أن نقرأ هذا القانون الآن وأن نقره دون الحاجة الى اللجوء الى اللجنة القانونية ، والمجلس سيد نفسه إذا رأى الموافقة عليه دون أن يحال الى اللجنة القانونية أعتقد أن ذلك مناسباً إذا وافق الزملاء الكرام ... وشكراً .

أصوات : نثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الرؤوف الروابدة .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : شكرا دولة الرئيس .

هناك اسلوبان لاستعمال النظر في القانون ، إما أن تطلب الحكومة صفة الاستعمال وإما أن هناك امورا إضطرارية ، أرجو ان تقرأ المادة "٣٩" من النظام الداخلي (على أنه إذا كانت هنالك أسباب إضطرارية تستدعي النظر فيه حالا فيجب على الرئيس أن يضع ذلك في الرأي فاذا أقرته الاكثرية ...) .

لا اعتقد أن الامر إضطراري ، على اللجنة القانونية أن تستعمل دراسته وأن يكون على جدول أعمالنا في الجلسة القادمة خشية التسرع في الدراسة والصياغة . نحن نقر المبدأ ، لكننا نتحدث عن صياغة قانونية تمنى أن تأتينا مدروسة من اللجنة القانونية في الجلسة القادمة ... وشكراً .

أصوات : نثني على ذلك

هكذا من الأهل

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٤
قانون معدل لقانون خدمة الضباط في
القوات المسلحة الاردنية .

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة
الاردنية لسنة ١٩٩٤) ويقرأ مع القانون رقم
(٣٥) لسنة ١٩٦٦ ، المشار اليه فيما يلي
بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات
كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٩١) من القانون
الاصلي باضافة ما يلي الى الفقرة (ب) منها
بعد كلمة (العلوات) الواردة فيها :-

" ومكافاة تعادل رواتب ستة أشهر على اساس
الراتب الاساسي الشهري الاخير " .

الاسباب الموجبة لمشروع القانون
المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات
المسلحة الاردنية .

استجابة للارادة الملكية السامية بضرورة
تحسين اوضاع متسبي القوات المسلحة الاردنية
ومن ذلك مكافأتهم عند احوالهم على التقاعد
ليتمكنوا من ترتيب امورهم في مواجهة
تكاليف الحياة الجديدة فقد تضمن المشروع
منع الضابط الذي تنتهي خدمته المقبولة
للتقاعد وفق احكام القانون وعند انفكاكه عن
العمل مكافاة تعادل راتب ستة أشهر على
اساس الراتب الاساسي الشهري الاخير ولمرة
واحدة .

دولة رئيس المجلس : أظن نفس المبدأ ،
لكن أريد أن أتهز هذه الفرصة لأقول أمامكم
أتمنى على اللجنة القانونية ان تسرع في بحث
هذه القوانين وقوانين أخرى . هناك شكوى
سمعتها بان النصاب في هذه اللجنة لا يتحقق
إلا بعد فترة طويلة ويتعطل عملها . لذلك
ارجو رجاء حاراً من السيد رئيس اللجنة
ومقررها والاعضاء جميعاً أن يهتموا جداً بهذه
الملاحظة وان يتم الاسراع في بحث هذين
القانونين والقوانين الأخرى المعروضة عليها .
الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو رئيس اللجنة
القانونية :

لأكثر من مرة وجهت مثل هذه
الملاحظة ، اللجنة القانونية .

بدأ هذا المجلس بالانعقاد والمجلس
منصرف الى أمور جانبية بحيث لم يترك
المجال للجنة القانونية أن تجتمع . وإذا حاولت
الاجتماع أكثر من مرة لم يتم النصاب ، اما
الآن فهناك عدد من الاخوان الطيبين الحريصون
الواعين لمسؤولياتهم يحضرون هذا الاجتماع .
ونحن أجزنا عدة قوانين لكن بعضها متوقفة
مثلا على مادة ، هذه المادة يطلب من وزير
البلديات ووزير الدولة للشؤون القانونية
والبرلمانية طلباً أن توجله هذه المادة ، قانون
البلديات منتهى ومؤخر في اللجنة من أجل
مادة واحدة . قانون المالكين والمستأجرين الذي
كان مستعصياً على كل اللجان ، منذ سنة
١٩٨٢ أجزنا هذا القانون والأمر متوقف على

مادة واحدة ، كما أن هناك قوانين أخرى في
طريق الانجاز .

اللجنة نظراً لضيق الوقت وانصراف
النواب الى لجان فرعية مؤقتة التي لا يهم
المجلس الكثير من أمرها يحضرون هذه اللجان
ولا يحضرون اللجان الرئيسية الضرورية التي
يتوقف عمل المجلس عليها . لذلك أرجو من
دولة الرئيس ان يعلم أن هذه اللجنة هي لجنة
متحركة ومنجزة وعاملة ، ونحن في سبيل
إنجاز هذا العمل بأسرع وقت ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، لكن
أبدت الملاحظة بعد هذين القانونين اللذان
يحتاجان لفترة قصيرة وتتميز المجازها بسرعة .
وسماحة الشيخ اشتكى لي أن الاجتماعات
تتعطل فيها النصاب لفترة من الزمن ولا يتم
الاجتماع بداية إلا بعد ساعة وربما أكثر من
الموعود المحدد .

انا لا أريد أن أتكلم في موضوع اللجنة
القانونية لأنه فيه جدول أعمال ، ما هي نقطة
النظام شيخ عبد المنعم ؟

السيد عبد المنعم أبو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس . في المجلس الحادي
عشر كان هناك عرف اتفقنا عليه وطبق أن
الذي يتنكب عن اللجنة ثلاثة اجتماعات بدون
علم مقبول يفصل تلقائياً من تلك اللجنة حتى
تستقيم مسيرتها في اللقاء ... وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً ، إذن يحال
هذا القانون الى اللجنة القانونية . موافقين ؟

موافقين . تفضل شيخ عبد العزيز

السيد عبد العزيز جبر : شكراً دولة
الرئيس .

أنا أوافق على كلام الاخ الشيخ عبد
المنعم من حيث غياب الاعضاء وضرورة إتخاذ
قرار بشأنهم . الناحية الثانية التي أود أن أقولها
أن أوقات اللجان تتداخل ، كثير من إخواننا
رؤساء اللجان لا يستشيرون أعضاء اللجان في
تعيين الوقت المناسب ؟ ولذلك نجد وقتين
متضاربين ، وقت لجنة دائمة ووقت لجنة
مؤقتة ، وهذا مما يؤدي الى الفوضى في العمل
في اللجان .

الناحية الثانية ، بعض الاعضاء الذين
يتغيرون بأماكن دولة الرئيس أن يستدعيهم
ويقول لهم إما أن تداوم وإما أن تستقيل .

دولة رئيس المجلس : إذا رئيس اللجنة ما
بلغني ، كيف ينبغي أعرف ؟

السيد عبد العزيز جبر : الناحية الثالثة
أنا أقترح أن يجتمع دولة الرئيس مع مكتبه مع
رؤساء اللجان والمقررين لتسيق الأوقات بينهم
حتى لا يتضارب وقت مع آخر .. شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، البند
الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥- الاقتراحات برغبة .

دولة رئيس المجلس : هناك إخواني
"٧" اقترأ برغبة ، هل توافقون على إحالتها
للىجنة الادارية ؟ موافقة .

هكذا من الأهل

- وهذه نصوص الاقتراحات التي قرر المجلس إحالتها للجنة الادارية -

السيد الأمين العام :

١. اقتراح برغبة رقم (٧٤) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب السيد محمد عودة لمجادات ، بشأن تحويل مكتب اشغال العقبة الى مديرية اشغال .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : اقتراح برغبة
تحية وبعد ،

أرجو التكرم وعرض الاقتراح برغبة على المجلس الكريم .

الاقتراح برغبة : نظرا لبعد لواء العقبة عن مركز المحافظة ، واهمية مدينة العقبة ، أرجو تحويل مكتب اشغال العقبة الى مديرية اشغال ، ليتمكن من تقديم الخدمات الاساسية للمواطنين

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

١٩٩٤ / ١ / ٢٧
النائب

محمد عودة لمجادات

٢. اقتراح برغبة رقم (٧٥) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب السيد انور الحديد ، بشأن حاجة سكان منطقة التطوير الحضري / ام نواراة الى الخدمات التالية :

تنظيم الشوارع واضاءتها .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اقتراح برغبة :-

أرجو التكرم بمخاطبة دولة رئيس الوزراء الافخم بصفته الوزير المسؤول عن امانة عمان الكبرى بأن الحاجة ماسة لسكان منطقة التطوير الحضري / منارة ٣ (أم نواراة) والبالغ عدد سكانها اثني عشر الف نسمة الى الخدمات التالية :-

١- تنظيم الشوارع غير مكتمل .

٢- اضاءة الشارع الواصل بين الجسور العشرة في منطقة وادي النصر ومنطقة الاسكان حيث ان الشارع مظلم وان الكثير من السواقين يستعملون من توصيل الركاب ليلا .

٣- لا يوجد اضاءة كافية في الشوارع .

آمل ان اتلقى جوابا من دولة رئيس الوزراء على طلبات سكان تلك المنطقة خلال المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام

النائب

انور الحديد

٣. اقتراح برغبة رقم (٧٦) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب

السيد انور الحديد ، بشأن زيادة عدد الباصات

العاملة على خط منطقة التطوير الحضري / ام نواراة .

السيد انور الحديد ، بشأن زيادة عدد الباصات العاملة على خط منطقة التطوير الحضري / ام نواراة .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اقتراح برغبة :-

أرجو التكرم بمخاطبة معالي وزير النقل واعلامه بأن الباصات العاملة على خط منطقة التطوير الحضري / منارة ٣ (أم نواراة) ، غير كافية قياسا على عدد سكانها الذين يعانون من ذلك الامر الذي يستدعي زيادة عدد الباصات المخصصة لتلك المنطقة .

آمل ان اتلقى اجابته خلال المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام

النائب

انور الحديد

٤. اقتراح برغبة رقم (٧٧) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب السيد انور الحديد ، بشأن كسارات غير المرخصة ضمن منطقة التطوير الحضري / ام نواراة .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

أرجو التكرم بمخاطبة معالي وزير الداخلية بشأن كسارات غير مرخصة ضمن منطقة التطوير الحضري / منارة ٣ (أم نواراة) ، يقوم اصحابها بتفجيرات سببت تصدعات في المباني الموجودة في المنطقة ، كما جاء في مذكرة رئيس لجنة تنمية المجتمع المحلي هناك . آمل ان أتلقى اجابة معاليه حول هذا الموضوع خلال المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام

النائب

انور الحديد

٥. اقتراح برغبة رقم (٧٨) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب السيد انور الحديد ، بشأن عدم وجود سرفيس (تكسي) يربط بين منطقة التطوير الحضري / ام نواراة وبين وسط البلد .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اقتراح برغبة :-

أرجو التكرم بمخاطبة معالي وزير الداخلية واعلامه ان منطقة التطوير الحضري / منارة ٣ (أم نواراة) لا يوجد

هكذا من الاصل

فيها سرفيس (تكسي) يربط بينها وبين البلد
وان حاجة سكانها لهذه الخدمة ضرورية .
آمل ان اتلقى اجابته خلال المدة
القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام

النائب

انور الحديدي

٦. اقتراح برغبة رقم (٧٩) تاريخ
١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب
انور الحديدي ، بشأن عدم وجود مركز شباني
في منطقة التطوير الحضري / ام نورة .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اقتراح برغبة :-

أرجو التكرم بمخاطبة معالي وزير
الشباب واعلامه بأن منطقة التطوير
الحضري / منارة ٣ (أم نورة) . تخلو من
اي مركز شباني ، وان شباب المنطقة بحاجة
ماسة اليه . آمل ان اتلقى اجابته خلال المدة
القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام

النائب

انور الحديدي

٧. اقتراح برغبة رقم (٨٠) تاريخ
١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب
السيد انور الحديدي ، بشأن عدم وجود هواتف
في منطقة التطوير الحضري / ام نورة .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اقتراح برغبة :-

أرجو التكرم بمخاطبة معالي وزير
الاتصالات بشأن عدم وجود هواتف في
منطقة التطوير الحضري / منارة (أم نورة) ،

الامر الذي من شأنه اعاقه مصالح سكان
المنطقة نتيجة لذلك . ولا يخفى على دولتكم
بأن الهاتف من ضروريات الحياة لما ييسره من
خدمات في شتى المجالات .

آمل ان اتلقى اجابة معاليه حول هذا
الموضوع خلال المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام

النائب

انور الحديدي

١٩٩٤ / ١ / ٢٥

٨. اقتراح برغبة رقم (٨١) تاريخ
١٩٩٤/١/٢٧ ، مقدم من سعادة النائب
السيد انور الحديدي ، بشأن ان تقوم وزارة التنمية
الاجتماعية بإدارة المركز الاجتماعي في منطقة
التطوير الحضري / ام نورة .

بسم الله الرحمن الرحيم

١٩٩٤ / ١ / ٢٥

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اقتراح برغبة :-

فقد علمت ان في منطقة التطوير
الحضري / منارة ٣ (أم نورة) مركزا اجتماعيا
من المفروض ان تديره وزارة التنمية الاجتماعية
بعد ان تقوم دائرة التطوير الحضري بتجهيزه
وفقا لما ينص عليه عقد مبرم بينهما .

الا ان دائرة التطوير الحضري ترفض
تسليم هذا المركز بحجة انه يخدمها ، علما بان
يوجد مركز اخر مغلق لا يبعد عنه اكثر من
(٣٠٠) متر ، وفيه روضة اطفال تضم (١٠٠)
طفل يدفع كل منهم اربعة دنانير شهريا وان
هذا المركز يخلو من المقاعد ، كما ان
المدرسات فيه اللواتي توظفن دائرة التطوير
الحضري يعملن تحت التدريب لمدة ثلاثة أشهر
بدون رواتب ، وبمدها تتقاضى الواحدة منهن
مبلغ (٢٠) دينارا .

ارجو التكرم بمخاطبة معالي وزير التنمية
الاجتماعية بشأن الوضع القانوني لذلك ، آمل
ان اتلقى اجابته خلال المدة القانونية .

واقبلوا فائق الاحترام

النائب

انور الحديدي

٩. اقتراح برغبة رقم (٨٢) تاريخ
١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب
السيد عبد العزيز جبر ، بشأن ان تكون اذاعة
القرآن الكريم التابعة لوزارة الأوقاف اذاعة دينية
ذات برامج متنوعة كالتفسير والفقه والعقيدة .

بسم الله الرحمن الرحيم

اقتراح برغبة

اقترح أن تكون اذاعة القرآن الكريم
التابعة لوزارة الأوقاف دينية ذات برامج متنوعة
كالتفسير والفقه والعقيدة ، على غرار اذاعة
القرآن الكريم في مكة المكرمة ليستفيد منها
المواطنون في الأردن وفي البلاد العربية
والإسلامية المحيطة .

عبد العزيز جبر

١٠. اقتراح برغبة رقم (٨٣) تاريخ
١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب
السيد مفلح الرحيمي ، بشأن تحويل مدرسة
اسد بن الفرات الواقعة على مثلث قفقفا كفر
خل الى مستشفى مصر .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع : اقتراح برغبة

اقترح تحويل مدرسة اسد بن الفرات
التابعة لوزارة التربية والتعليم والواقعة على مثلث
قفقفا كفرخل في لواء جرش والتي لا يستغل
منها سوى طابق ونصف وهي ثلاثة طوابق
اقترح تحويلها الى مستشفى مصر لخدمة القرى

هكذا من الأفضل

الشمالية في لواء جرش وهي مقصف أم الزيتون ، جب ثغرة عصفور، كفر خل ، المشيرفة الغربية ، المشيرفة الشرقية بلبلا وغرمة والشارع الرئيسي أريد الشام علما بأن سكان هذه المناطق يتجاوز ٣٠ ألف نسمة وإن مستشفى جرش هو الوليد وليس لديه الاتساع الكافي ويمكن أيضا توزيع الطلاب الموجودين في هذه المدرسة على مدارس قراهم المذكورة كون هناك متسع لهم .

واقبلوا الاحترام

١٩٩٤/١/٢٦ النائب

مفلح الرحيمي

١١. اقتراح برغبة رقم (٨٤) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي ، بشأن انشاء عيادة صحية عسكرية في منطقة لواء دير علا .

اقتراح برغبة

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو تحويل اقتراحي هذا الى اللجنة المختصة ليصار الى دراسته .

الاقتراح برغبة

أقترح ان يتم انشاء عيادة صحية عسكرية في منطقة لواء دير علا حيث ان هذا اللواء يفتقر الى وجود مثل هذه العيادة او أي مركز صحي تابع للقوات المسلحة في المنطقة المذكورة .

مقدم الاقتراح

النائب

علي الشطي

١٢. اقتراح برغبة رقم (٨٥) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي ، بشأن انشاء مؤسسة استهلاكية عسكرية في منطقة لواء دير علا .

اقتراح برغبة

دولة رئيس مجلس النواب

ارجو تحويل اقتراحي الى اللجنة المعنية ليصار الى دراسته .

الاقتراح برغبة :

اقتراح ان يتم انشاء مؤسسة استهلاكية عسكرية في منطقة لواء دير علا ، حيث ان هذه المنطقة تفتقر الى وجود هذه المؤسسة .

مقدمه

النائب علي الشطي

١٣. اقتراح برغبة رقم (٨٦) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب الدكتور احمد القضاة ، بشأن احتساب خدمة العلم كخدمة خاضعة للتقاعد .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : احتساب خدمة العلم كخدمة خاضعة للتقاعد .

مجلس النواب

الرقم :

التاريخ :

الموافق : ١٩٩٤ / ١ / ٢٦

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع : اقتراح برغبة

ارجو التكرم بالموافقة على اقتراحي

بتحويل شعبة برید الكفير في لواء جرش الى مكتب برید وذلك خدمة لاهالي هذه البلدة .

واقبلوا الاحترام

النائب مفلح الرحيمي

١٦. اقتراح برغبة رقم (٨٩) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد بدر الرباطي ، بشأن تثبيت العاملين بالأجرة المقطوعة في مؤسسة الموانيء او زيادة اجورهم .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب حفظه

الله .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الموضوع : الاقتراح برغبة .

أرجو أن أقدم الى مجلسنا الكريم

بالاقتراح برغبة يقوم على تحسين أوضاع العاملين في مؤسسة الموانيء من العمال المتقدين

أرجو أن اقترح برغبة احتساب خدمة العلم كخدمة خاضعة للتقاعد لذا ارجو عرض هذا الموضوع على المجلس الكريم لاصدار القرار المناسب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نائب لواء عجلون

الدكتور احمد القضاة

١٤. اقتراح برغبة رقم (٨٧) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد مفلح الرحيمي بشأن تحويل مجلس قروي الكفير في لواء جرش الى بلدية .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع : اقتراح برغبة

ارجو أن أقترح بتحويل مجلس قروي الكفير في لواء جرش الى بلدية كون عدد سكان هذه البلدة يتجاوز الى ٢٥٠ نسمة وهي بحاجة ماسة الى الخدمات البلدية .

واقبلوا الاحترام

النائب مفلح الرحيمي

١٥. اقتراح برغبة رقم (٨٨) تاريخ ١٩٩٤/٢/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد مفلح الرحيمي ، بشأن تحويل شعبة برید الكفير في لواء جرش الى مكتب برید .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

هكذا من الأهل

والذين كانوا يعملون في الشلل وتم انتدابهم ليعملوا في الاقسام المختلفة بأجرة يومية محددة ١٩٠٠ قرشا .

أما وقد مضى على هؤلاء الذين يزيد عددهم عن ٩٠ عاملا ما يزيد على عامين وجلهم من اصحاب العائلات وعليهم مسؤوليات كبيرة .

لذا أقترح أن يتم تثبيت هؤلاء العاملين بالأجرة المقطوعة أو زيادة اجورهم ليتمكنوا من مجابهة الظروف الصعبة التي يواجهونها . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٤ شعبان ١٤١٤ هـ

الموافق ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٤ م

النائب بدر صالح الرياضي

١٧. اقتراح برغبة رقم (٩٠) تاريخ ١٩٩٤/٢/٣ ، مقدم من سعادة النائب الشيخ ذيب أنيس ، بشأن السماح للمواطنين باقتناء باصات صغيرة حمولة أحد عشر راكبا .

بسم الله الرحمن الرحيم

١٨ شعبان ١٤١٤ هـ

٣٠ كانون الثاني ١٩٩٤ م

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع / اقتراح برغبة بالسماح للمواطنين باقتناء باصات حمولة أحد عشر راكبا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،، وبعد :-

أقدم بهذا الاقتراح بناء على مراجعات المواطنين الذين يرغبون في شراء باصات من النوع المذكور للأستعمال الخاص .

حيث ان اصحاب العائلات ذات العدد الكبير يجدون حرجا عند قيامهم برحلات زيارة لأرحامهم او افراسهم أو اداء مناسك العمرة لعدم سعة سيارة التاكسي الخاصة .

أضمن اقتراحي ادخال تعديل على تعليمات السير الحالية التي لا تسمح تسجيل مثل هذا الباص الا للشركات او المدارس .

واقبلوا احترامي

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

النائب ذيب أنيس شهادته

دولة رئيس المجلس : البند الذي يليه

السيد الامين العام :

٦ قرارات اللجان :

١. قرار اللجنة المالية رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٥ ، والمتضمن مشروع قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣ .

دولة رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة المالية

السيد سعد هائل السرور مقرر اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة المالية

مجلس النواب

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٥ ، برئاسة معالي المهندس علي ابو الراغب ، وحضور مقرر اللجنة معالي المهندس سعد هائل السرور ، وأعضاء اللجنة أصحاب المعالي والسماحة والسعادة السادة :

عبد الكريم الكباريتي ، د. نادر أبو الشعر ، بدر الريايطي ، د. هاشم الدباس ، سميج الفرح ، علي الشطي ، محمد داودية ، منير صوير ، د. عبدالحافظ الشخابة .

وحضر اجتماع اللجنة المهندس يوسف بطشون مدير مديرية التعاون الدولي في وزارة التخطيط ، والدكتور مصطفى الصالح مساعد مدير مديرية التعاون الدولي . ونظرت اللجنة في مشروع قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣ .

وبعد دراسة مشروع القانون والاتفاقية الملحقه به دراسة مستفيضة ، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

" اللجنة المالية " أمين عام مجلس الأمة صالح الزعبي

السيد المقرر : تحبوا دولة الرئيس والرأي للمجلس نقرأ البروتوكول أو ندخل للقانون فقط ؟

دولة رئيس المجلس : الواقع المجلس لا يقر إلا القانون ، يعني لا يستطيع المجلس الدخول في تفاصيل البروتوكول . نحن نقر مشروع قانون فقط ، نقرأ القانون إذا سمحت .

السيد المقرر :

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٣ قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية و حكومة الجمهورية الفرنسية .

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

يؤسفني أن أشير الى أننا تناقش هذا القانون للموضوع على جدول الاعمال والذي وصل الى كل عضو من اعضاء المجلس الكريم

هكذا من الأهل

وأعضاء الحكومة ، ويؤسفني أنه لم يحضر هذه المناقشة لا وزير المالية ولا وزير التخطيط الذي له علاقة مباشرة بهذا القانون ، وهذا يجعلني استعج أحذ امرين إما أن الامر إستخفاف بالمجلس الكريم وأن المجلس سوف يقر هذا القانون وهم ليس لهم علاقة به . أو التفسير الآخر أنهم ليسوا مهتمين بهذا القانون سواء صدق أم لم يصدق .

اقتراحي المحدد هو رفض هذا القانون ، فإذا وجدت من يثني على ذلك أرجو أن يطرح اقتراحي للتصويت ... وشكرا سيدي الرئيس .

أصوات : ثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : عدم وجود وزير المالية لا يعفي الحكومة ، بالعكس الحكومة متضايقة ويستطيع أحد أعضائها ان يتكلم باسمها جميعا سواء كان وزير المالية أو غيره . معالي نائب الرئيس ، تفضل

معالي نائب رئيس الوزراء : شكراً سيدي الرئيس .

في الواقع لا اجد مبرر لهذا الطلب الذي تقدم به النائب المحترم ، وهناك عدد من الاخوان الوزراء يستطيعوا ان يتكلموا نيابة عن معالي وزير التخطيط او معالي وزير المالية ، ودولة رئيس الوزراء لا زال موجودا في حرم هذا المجلس الكريم ولو أنه ليس تحت القبة .

فإذا كان هنالك أي استفسارات أو أسئلة أو تعليقات يريد معالي النائب المحترم أن يتقدم بها فلنستمعوا مستعدون لذلك . اما أن يرد

القانون سواء كان بالاقترح أو بالثنية عليه .
دولة رئيس المجلس : إذا سمحت معالي نائب الرئيس ، أولا نحن الآن بصدد المادة الاولى ، أي موضوع يتعلق برد القانون يأتي في نهاية التصويت على القانون بقوله بمجمله أولا ، فنحن الآن نصوت على المادة الاولى فقط . تفضل أخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً دولة الرئيس .

يؤسفني أشد الأسف أن يصدر هذا الكلام الغريب عن معالي نائب رئيس الوزراء ، ففي الجلسة السابقة عندما قام دولة رئيس الوزراء بالرد على كلمات النواب في مناقشة موضوع الغذاء والدواء تطرق الى كلام أساء به الى بعض أعضاء هذا المجلس وحاول أن يعلمنا الادب وكأننا غير مؤدبين . ثم يأتي الآن معالي نائب رئيس الوزراء ليعلمني ما هو التطرف أو غير التطرف .

إن من حقني كعضو في هذا المجلس أن أطرح رفض القانون وهذه قناعتني ومن حقني أن أمارس قناعتني ، ولا يؤثر على هذا الحق لا تكسير سيارتي ولا حرقها ولا وضعي في السجن ولا إصدار لائحة إتهام بحقي .

فأرجو أن يعتذر تحت القبة وأن لا تتكرر الاساءة الى النواب ، وإذا سمحتم بهذا الاساءة أيها الزملاء النواب سيسيء لكم أي وزير ، وأي رئيس حكومة سيسيء لأي واحد منكم ، وحقى عندك دولة الرئيس وعند المجلس الكريم

أن يعتذر عن الكلمة التطرف ويسحبها من المحضر ولا سيكون هذا المجلس كما قيل عنه في الشارع وكما قيل عنه في الصحافة .

فأرجو ان لا تعاد هذه الكلمة وأن يعتذر معالي نائب الرئيس ، فأنا أعرف أن اقتراحي مقتنع به دون أن يؤثر ذلك علي أي أحد من الخارج ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : نحن في القانون إذا سمحتوا ، يأتي النقاش في القانون عندما نصوت عليه برمته .

السيد عبد الكريم الدغمي : المجلس أهين دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : شكراً دولة الرئيس .

أن يقترح نائب رد القانون ليس هذا بالذي يوصف بأنه تطرف ، فمن حق النائب حين يدخل القانون الى قاعة هذا المجلس أن يطلب ابتداء رد القانون إذا كان مقتنعا بغير ذلك . إذا كان يرى أن هذا القانون من حيث الشكل أو الموضوع لا قيمة له لكل نائب أن يقترح رد هذا القانون .

فأنا لا أعتقد ان ما تقدم به الزميل الدغمي يعتبر تطرفا في هذا المجال ، وأنا ارى أن عبارة نائب رئيس الوزراء ليست في مكانها في هذا المجال .

فرجاء ، إما أن يؤجل بحث موضوع القانون إذا رأى المجلس ذلك حتى يحضر وزير المالية ووزير التخطيط . أما قولك دولة الرئيس بأننا الآن في المادة الاولى ورد القانون يأتي في النهاية فهذا قول غير صحيح دولة الرئيس ، الرد يكون في البداية وليس في النهاية ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : رجاء يا اخوان لا نريد أن نغير الاساليب المتبعة ولا موضوع النظام . تفضل أخ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الكباريتي : بحق للنائب أن يدفع بتأجيل النظر في الموضوع ، لذلك أرجو بدفع تأجيل النظر في الموضوع لجلسة قادمة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : ما هو المبرر ؟ الإخ محمد داودية .

السيد محمد داودية : يا سيدي أنا اتفق مع الزميل الدغمي في أن من حقه أن يدفع وأن يقترح ، إلا أنه ليس من حق نائب رئيس الوزراء المحترم أن يعلق هذا التعليق غير المناسب على حق النائب في أن يدفع بما يريد .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا اخوان نحن نريد ان نحكي في القانون .

السيد عبد الكريم الدغمي : إذا سمحت يجب الاعتذار ، أنا لا أعتقد في مجلس أهان فيه . أنا ما أرسلوني الناس لهذا حتى يهينيني نائب رئيس الوزراء ولا أقبل الاهانة ، وإذا ما بذلك تأخذ حقني أنت كرئيس

هكذا من المذاهب

الروابدة .

السيد عبدالرؤف الروابدة : دولة الرئيس ، أعتقد أن كثرة التشديد على هذا الموضوع متخرجه عن مجاله ، ولذلك أتمنى على دولتكم أن يؤجل بحث هذا الموضوع وسنبحث بما في ذلك ما ورد على لسان الزميل النائب والاخ معالي نائب رئيس الوزراء .

أتمنى على إخواني أن يقبلوا أن بهذا الامر وأن يخرج من إطار الاستشارة من أي طرف من الأطراف ، رجائي الحار يتوجه لإخواني أن نبحث هذا الموضوع بعد أن ننهي جلستنا ... شكرا سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، هل توافقون على تأجيل بحث الموضوع ؟ أخ عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : دولة الرئيس ، أقتراح مرة أخرى شطب ما تقوه به معالي نائب رئيس الوزراء في هذا المجال ، وثانياً تأجيل الموضوع لحين حضور وزير المالية ووزير التخطيط .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على التأجيل إخواني الكرام ؟ إذن يا إخواني بدنا تأجل بحث الموضوع حسب التصويت الذي أراه أنا . بالنسبة للاقتراح الأول أتركوه علي ، والاقتراح الثاني للمجلس وأظن وافق علي تأجيله إلى موعد آخر . أخ خليل جندادين .

السيد خليل جندادين : سيدي الرئيس ،

لنا أنا أعرف كيف أخذ حقي . أنا لا أرضى بهذا .

دولة رئيس المجلس : تفضل إجلس أبو فيصل ، هذا الموضوع نحن نعالجه بعدين . السيد عبدالكريم الدغمي : ليش نعالجه بعدين ؟

دولة رئيس المجلس : أخ عبدالهادي ، تفضل . السيد عبدالهادي الجبالي : شكراً دولة الرئيس .

أنا أعتقد أن الحل الامثل أن يؤجل البحث في هذا الموضوع لجلسة قادمة . دولة رئيس المجلس : تفضل شيخ حمزة .

السيد حمزة منصور : دولة الرئيس ، ذات يوم خرجت كلمة عن الشرقة واعتذر دولة الرئيس عنها وأكبرناه من خلالها ، زميلنا هنا أسوء إليه ، وأظن أنه لا يضير معالي نائب رئيس الوزراء أن يسحب هذه الكلمة .

أما أن يقترح زميلنا كلمة يدافع بها عن نفسه ويثني على هذا الاقتراح ثم يقول نؤجلها !! .. أبا حقيقة أرى ابتداءً أن يسحب معالي نائب رئيس الوزراء هذه الكلمة التي جاءت في غير موضعها ثم تبدأ بالحديث حول هذا الموضوع ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالرؤف

ونافلاً بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منه .
المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٣/٢/١٣

بروتوكول مالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية و حكومة الجمهورية الفرنسية .

توطيداً لروابط الصداقة والتعاون الفني التي تربط بين البلدين ولدعم الاقتصاد الاردني وتطويره . فقد اتفقت كل من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية على ابرام هذا البروتوكول .

المادة (١) - قيمة وغاية قرض الخزينة الفرنسية .

تقدم الحكومة الفرنسية الى الحكومة الاردنية قرض من الخزينة الفرنسية لتمويل مشاريع تطرح على اسس تنافسية دولية . والتي تعد من ضمن الاولويات للتنمية للملكة الاردنية الهاشمية وحسب الاولويات المبيته في الملحق . هذا القرض ، الذي لا تتجاوز قيمته ال (٨٠) مليون فرنك فرنسي (ثمانين مليون فرنك فرنسي) سيستخدم لغايات تمويل شراء السلع والخدمات الفرنسية اللازمة لتنفيذ احد المشاريع او جزءاً من مشروعين او اكثر من تلك المشاريع المشار اليها في ملحق هذا البروتوكول .

الاقتراح فقط تأجيل البحث في القانون أما الشطب ليس الآن حتى نبحث فيه ، يجب أن يبقى حتى نبحث في هذا الامر ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير الشؤون القانونية .

معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية : شكراً دولة الرئيس .

لا أرى ضرورة لتأجيل البحث في القانون .

دولة رئيس المجلس : صوتنا وأجلناه معالي الوزير .

- وهذا هو نص مشروع قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣ والذي قرر المجلس تأجيل بحثه -

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٣ قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية .

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون التصديق على البروتوكول المالي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٩٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعتبر البروتوكول المالي الملحق بهذا القانون . والمقتود بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الفرنسية صحيحاً

هكذا من الأفضل

المادة (٢) - الشروط التي تحكم قرض الخزينة الفرنسي .

يمنح قرض الخزينة الفرنسية لمدة (٢٠) عاما ضمنها فترة سماح مدتها (١٠) سنوات . وبسعر فائدة (١٪) سنويا . ويسدد القرض على (٢٠) قسطا متساويا نصف سنوي ويستحق القسط الاول منها بعد (١٢٦) شهرا من نهاية ربع السنة التي حصل فيها السحب الاول . وتدفع الفائدة على اجمالي الرصيد المسحوب ويجري سريانها من تاريخ كل سحب من قرض الخزينة وتسدد على دفعات نصف سنوية .

ان اتفاقا بين البنك المركزي الاردني كممثل للحكومة الاردنية وبنك الائتمان الوطني الفرنسي كممثل للحكومة الفرنسية سيتم بموجبه تحديد آلية استعمال وتسديد القرض .

المادة (٣) - عملة الحساب والسداد .

يجب ان تتم جميع المعاملات المالية الخاصة بهذا البروتوكول بالفرنك الفرنسي .

المادة (٤) - فترة استغلال قرض الخزينة الفرنسي .

لاستغلال قرض الخزينة الفرنسي الوارد في المادة (١) اعلاه يتطلب ان يتم ابرام العقود لغاية نهاية عام ١٩٩٣ كحد نهائي كما ان القرار النهائي للموافقة على كل عقد بموجب شروط هذا البروتوكول يجب ان يتم خلال ثلاثة اشهر بعد ذلك التاريخ كحد نهائي .

لا يسمح بالسحب من قرض الخزينة الفرنسي المقدم بموجب هذا البروتوكول بعد تاريخ ١٠/٢١/١٩٩٦ ولا يسمح بتأجيل هذا التاريخ إلا باتفاق خاص بين الحكومتين وفي حالة الصعوبات الاستثنائية .

المادة (٥) - العقود المغطاة .

ان القرار النهائي حول ما اذا كانت العقود الخاصة بالمشاريع المشار اليها في المادة (١) اعلاه مؤهلة لان تمول من ضمن قرض الخزينة الفرنسي وفقا لشروط هذا البروتوكول سيتم من خلال تبادل الكتب ما بين السلطات الاردنية المختصة والقنصل الاقتصادي والتجاري في السفارة الفرنسية في عمان ممثلا للجهات الفرنسية الرسمية .

لن يتم اتخاذ اي قرار نهائي ايجابي بشأن العقود المغطاة في حالة حدوث تأخير في مستحقات قروض الخزينة الفرنسية .

المادة (٦) الشحن والتأمين

يعتبر الشحن والتأمين اللذين سيتم تمويلهما من ضمن هذا البروتوكول كخدمات فرنسية عندما :-

- يتم الشحن البحري بوثيقة شحن صادرة عن شركة شحن بحري فرنسية او بواسطة الشحن الجوي بوثيقة شحن صادرة عن شركة شحن جوي فرنسية او الشحن البري بوثيقة شحن بري صادرة عن شركة فرنسية ومصدقة من الجهات المعنية الفرنسية لاثبات بأنها خدمة فرنسية .

- يتم التأمين مع شركات تأمين مقبولة في السوق الفرنسي .

المادة (٧) - الضرائب

لا تخضع الاقساط او الفوائد المستحقة على التسهيلات المالية المقدمة بموجب هذا البروتوكول للضرائب الاردنية .

المادة (٨) - تقييم المشاريع

يمكن للحكومة الفرنسية ان تقوم وعلى نفقتها الخاصة باجراء تقييم نهائي للمشاريع التي سيتم تمويلها من ضمن هذا البروتوكول بهدف تقييم اثرها على التنمية الاقتصادية في الاردن . ويمكن للحكومة الملكية الاردنية الهاشمية ، اذا مارغت المشاركة في هذا التقييم للاستفادة من النتائج وتوافق حكومة المملكة الاردنية الهاشمية على استقبال البعثة التقييمية التي ترسلها الحكومة الفرنسية وتسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات العلاقة بهذه المشاريع .

المادة (٩) - تاريخ النفاذ

يعتبر هذا البروتوكول ساري المفعول اعتبارا من تاريخ توقيعه .

وشهادة على ذلك قام للرقمون ادناه المفوضون من قبل حكوماتهم لهذه الغاية حسب الاصول بتوقيع هذه الاتفاقية ووضع اختتامهم عليها .

وقع في باريس ، في اليوم الثامن من شهر كانون الاول عام ١٩٩٢ على اربع نسخ

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى للمملكة في ١٩٩٤/٢/٩ م ١٠٥

اصلية اللتين باللغة الانجليزية واللتين باللغة الفرنسية ويعتبر النصان معتمدان بنفس المقدار .

وقع

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

وقع

عن حكومة الجمهورية الفرنسية .

دولة رئيس المجلس : البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٢. قرار اللجنة القانونية رقم (٧) تاريخ ١٩٩٤/١/٣٠ ، والمتضمن الاقتراح برغبة رقم (٢) بشأن تعديل قانون التقاعد العسكري وزيادة رواتب المتقاعدين العسكريين بما يتناسب وتواريخ احوالهم على التقاعد .

دولة رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة القانونية .

السيد عبدالكريم الدغمي مقرر اللجنة القانونية : اعتذر عن الخروج واستقيل من مجلس النواب الذي يساء به لأعضاء مجلس النواب من قبل الوزير ، واستقيل من هذا المجلس وسأخذ حقي كاملا .

دولة رئيس المجلس : أخ بسم

الدكتور بسم العموش : يا سيدي إذا سمحت ، أنا أسأل الحكومة لو أن ثانيا من النواب أخطأ ، ما هي إجراءاتك أنت وإجراءات الحكومة ؟ لماذا الحكومة لا تتواضع وتعتذر ؟

هكذا من الأجل

دولة رئيس المجلس : الدكتور سعيد التل :

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي : شكرا دولة الرئيس .

الحقيقة أن معالي نائب الرئيس بكلامه لم يقصد بأي صورة من الصور الاساءة الى أي إنسان ، فنحن في المسؤولية نشترك مع بعضنا البعض من أجل المصلحة العامة دون قيد أو شرط .

معالي نائب الرئيس لم يصف معالي النائب المحترم بالتطرف إطلاقاً ، كل ما قصده في هذا المجال أن التأجيل مع المناقشة ، يعني هل نناقشه أو نؤجله ، أعتبر التأجيل أنه إجراء متطرف كأجراء من حيث ان الرغبة تتطلب مناقشة هذا مشروع القانون والتصديق عليه .

النقطة الأخرى التي أود أن أذكرها بأي صورة من الصور وبأي شكل من الأشكال نحن دون قيد أو شرط نحترم بعضنا البعض ، ما في هذا الموضوع لأي مناقشة أو جدل أو تفكير فيه .

مرة ثانية أؤكد إن معالي نائب الرئيس لم يقصد ولم يصف معالي النائب بالتطرف إطلاقاً ، قصد الإجراء . وإذا كانت هذه الكلمة غير مناسبة فأنا أَسْجِبُهَا شَخْصِيًّا . ومرة ثانية أقول يا قبة بأي شكل من الأشكال كقضية الاساءة ، وأرجو أن لا تضع هذا الوقت .

معالي نائب الرئيس لم يصف معالي

النائب بالتطرف ، كل ما قصده معالي نائب الرئيس أن تأجيل مناقشة هذا الموضوع تطرف ، فقط التأجيل .

دولة رئيس المجلس : إذن الكلمة مسجوبة ، نائب الرئيس سامع وموافق . الاخ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكرا دولة الرئيس .

كان الأولى أن يجيب معالي نائب رئيس الوزراء الاستاذ مع أبو نوار وليس معالي الاستاذ سعيد التل ، كان الأولى لأنه هو الذي تكلم ، هذه ناحية .

والناحية الثانية ، أنت يا دولة الرئيس ، رئيس المجلس ، للأسف أقول أنك تهاون في حقنا ، والمسألة أنا أقول أنه لم يقصد الاساءة ولكن بسكونك تبين أنها إساءة ، وللأسف تسكت أول مرة وثاني مرة وثالث مرة وأقول أن هذا لا يجوز ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : شكرا لك ، معالي نائب الرئيس السيد مع أبو نوار .

معالي نائب رئيس الوزراء : شكرا سيدي الرئيس .

كان واضحاً واعتقد أنه كان واضحاً الى معالي النائب المحترم بأنني لم أقصد أنه متطرف ، ولم يسبق بأنني حتى عندما تكلم النائب المحترم وأساءة إلي في خطابه يوم الـ ٢٢ بأنني تحدثت إليه بكل الاحترام الذي يستحقه

سنحفظوا .

السيد عبد الكريم الدغمي : اعتبرني مستقيل من المقرر ومن المجلس وسأقدم لك استقالي ...

دولة رئيس المجلس : باعتبار الكلام سحب يا إخوان ، نائب الرئيس حكوا في نفس الكلام . أرفع الجلسة لمدة ربع ساعة .

- وهنا رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة ثم عادت بعدها للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

دولة رئيس المجلس : خلال فترة رفع الجلسة التقى بعض الزملاء النواب مع دولة رئيس الوزراء وبحضوري وقد قبلنا جميعاً ونقبل كمجلس نواب إعتذار دولة الرئيس عن العبارة التي بدت حول إقترح النائب السيد عبد الكريم الدغمي بأنه إجراء متطرف ولا يليق بالنائب . وسوف أقوم بحذف هذه الكلمات من المحضر بعد التأكد من حقيقتها .

ولذلك تعتبر ان الموضوع منتهى ونستأنف جلستنا بالطلب من مقرر اللجنة القانونية بالتفضل لتقديم قرار اللجنة القانونية .

السيد عبد الكريم الدغمي :
بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر اللجنة القانونية : شكرا دولة

الرئيس .

أشكرك وأشكر دولة رئيس الوزراء على

أولا كتاب محترم وثانيا كصديق ، وقد أجبته إجابة مطولة اعتقد بأنه قبلها بعد أن أساء إلي وإلى سمعتي دون أن أقول كلمة واحدة ، ويعرف معالي ذلك في الخطاب الذي أرسلته إليه .

كل ما هنالك أن هذه الحكومة ولي الشرف أن أكون أحد أعضائها تسعى الى العمل ، الى بذل جهد أسرع ، الى إجراء خطوات سريعة في خدمة الشعب . وكل دقيقة هنا تحت هذه القبة المشرفة ، تحت هذه القبة الكريمة ، كل دقيقة تمر هي في خدمة الشعب .

فتأجيل ذلك القانون باعتقادي لم يكن له أي مبرر حقيقي ، وقد ذكرت بأن ذلك الاجراء إجرايا متطرفا ، وهذا ما قصده .

إذا شعر وضميره مرتاح معالي السيد عبد الكريم الدغمي بأنني قصدت بسوء فيه أن أوجه له أي إهانة ، فأنا أقول له بأنني ما اعتدت على ذلك حتى مع أي إنسان على وجه هذه الارض ، وأنني لم أقصد معاليه بأي أدنى أو سوء خصوصا تحت هذه القبة ، ولكنني لا أعتذر ولا أستطيع أن أعتذر وضميري مرتاح لأن الاجراء الذي طلبه معاليه كان إجراء متطرفا ... شكرا سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، خالص أبو فيصل الرجل سحب كلامه ، يعني هذا يعتبر سحب للكلام ، ولذلك الموضوع منتهى إذا

هكذا من التأجيل

إعتذاره الذي جرى امام عدد من النواب وبحضور دولة رئيس المجلس وأقبل هذا الاعتذار الذي هو ليس غريبا عن أخلاقه .. وشكرا .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

اللجنة القانونية لمجلس النواب الثاني عشر .

قرار رقم (٧)

اجتمعت اللجنة القانونية بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١/٣ برئاسة رئيسها سماحة الشيخ عبدالباقى جمو وحضور مقررها معالي السيد عبدالكريم الدغمي .

وحضر من السادة النواب اصحاب السعادة اعضاء اللجنة : سليمان سلامة السعد ، د. أحمد الكوفحي ، د. فوزي الطيمية ، د. هاني حجازين ، د. همام سعيد ، عبد العزيز جبر ، عبد الله اخوارشيدة ، حاتم الفزاوي ، والسيدة نوجان فيصل .

وتغيب بمعللة اصحاب السعادة والسعادة السادة النواب اعضاء اللجنة : د. ابراهيم زيد الكيلاني ، د. مصطفى شنيكات ، محمود الهويل .

وحضر من السادة الوزراء : معالي

القانونية والبولمانية .

ونظرت اللجنة في الاقتراح بقانون رقم (٢) بشأن تعديل قانون التقاعد العسكري وزيادة رواتب المتقاعدين العسكريين بما يتناسب وتواريخ احوالهم على التقاعد ، وقررت اللجنة الطلب من السادة النواب الموقعين على الاقتراح ان يتقدموا بمشروع قانون مفصل يبينون فيه المواد التي يريدون تعديلها من القانون الاصلي والنصوص المقترحة بصياغة كاملة حسب الاصول ، واما فيما يتعلق بما ورد في الاقتراح بشكله الحالي فلا يتعدى ان يكون اقتراحات برغبة ، وقسم منه اسباب موجبة لتعديل القانون ، لذا ترى اللجنة ان تحال الاقتراحات برغبة الى اللجان المختصة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

امين عام مجلس الامة "اللجنة القانونية" صالح الزعبي مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٧ / ٢٣ / ١٤٩

التاريخ : ١٤١٤ / ٧ / ٣٠ هـ

الموافق : ١٩٩٤ / ١ / ١٢ م

سماحة رئيس اللجنة القانونية

قرر مجلس النواب في جلسته الثانية عشرة من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب

ان هذا الوضع لا يؤثر على المتقاعدين وحدهم ، بل يمتداهم الى اللذين لا يزالون في الخدمة ، وهذا يتطلب مراجعة ودراسة الجوانب التالية :-

١- العسكريون المتقاعدون حاليا .

٢- العسكريون الذين سيحالون على التقاعد مستقبلا .

٣- مؤسسة المتقاعدين العسكريين .

دولة الرئيس

إشارة الى ما سبق .. أقترح ما يلي :-

١- زيادة رواتب المتقاعدين العسكريين بما يتناسب وتواريخ احوالهم على التقاعد .

٢- تعديل قانون التقاعد العسكري على النحو التالي :

أ- أن تكون القسمة على (٣٦٠) للضباط بدلا من (٤٨٠) عند الإحالة على التقاعد وتكون القسمة على (٢٨٠) للأفراد بدلا من (٣٦٠) عند الإحالة على التقاعد .

ب- الاستمرار بصرف آخر راتب تقاضاه الضابط مع علاوات لمدة سنة باستثناء علاوات المنصب والاختصاص والعمل الإضافي وخطر الأشعة ، ولمدة ستة أشهر للأفراد .

ج- منح الضابط الذي ينهي الحد الأدنى لمدة الترفيع المقررة بالتقوانين المعمول بها حاليا - راتب الرتبة الأعلى من رتبته عند إحالته على التقاعد دون ترفيع .

الثاني عشر ، والمنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/١/٨ ، الموافقة على احالة الاقتراح بقانون رقم (٢) ، بشأن تعديل قانون التقاعد العسكري وزيادة رواتب المتقاعدين العسكريين بما يتناسب وتواريخ احوالهم على التقاعد على اللجنة القانونية لدراسته ورفع القرار اللازم بشأنه الى المجلس .

واقبلوا فاتق الاحترام ،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس اقترح تعديل قانون مقدم من النائب ابراهيم سمارة الزعبي .

إن القوات المسلحة الأردنية سيف البلاد وسيادتها .. عاملين ومتقاعدين ، ولا بد وأن تمتلك أولى الأولويات من دعمنا لها ، من أجل حفظ كرامتها وكبريائها ، لتتعم بالاستقرار والطمأنينة في ظل المتغيرات الحياتية الجديدة . حيث يزداد وضع المتقاعدين العسكريين تراجعا كبيرا في حياتهم المعيشية عاما بعد عام . خاصة من ذوي الرتب العالية والمتوسطة ، والذين يشكلون شريحة هامة من شرائح المجتمع ، ليس بمقدورهم العمل بما يتناسب مع وضعهم الاجتماعي ، لما غرس في انفسهم من مبادئ العزة والكرامة وترتيبهم العسكرية ، مما يجبرهم على البقاء في صراع مع الحاجة دون القبول بعمل يعود بسمة سيئة على القوات المسلحة أو يضرب بأمن الوطن .

هكذا من الأهل

د- احتساب ١/٢ مدة الخدمة الفعلية للمعمرين تقاعد وإن لم يعملوا في أجهزة الدولة .

تفعيل دور مؤسسة التقاعد المعمرين من خلال ما يلي :-

أ- دعم المؤسسة مالياً على شكل منح أو قروض بدون فائدة .

ب- اعتماد المؤسسة كوسيط مع صندوق التنمية والتشغيل ؛ لاعطاء قروض للمتقاعدين (فردية أو جماعية) .

ج- إعطاء التقاعدين القدامى الأولوية في الاستفادة من التسهيلات التي تقدمها المؤسسة مثل : (المشاريع ، القروض ، إستثمار الأراضي والتوظيف) والإسكان وأرى أن ذلك ليس بمنزلة على قواتنا المسلحة الباسلة .

شكراً دولة الرئيس .

١٩٩٣/٢/٢٦

السادة النواب وعددهم ٢٨ نائباً

(١) الدكتور نادر ابو الشعر

(٢) عبدالله النصور

(٣) فوزي طيعة الداود

(٤) حاتم المزاري

(٥) د. فرح الرضوي

(٦) عبدالهادي الخالي

(٧) الدكتور هاني خجازين

(٨) مفلح الرحيمي

(٩) د. راتب السعد

(١٠) محمد عودة نجادات

(١١) جمال الخريشا

(١٢) نواف سعود القاضي

(١٣) ضيف الله موسى

(١٤) محمد الذروبي

(١٥) عبدالرؤف الروابدة

(١٦) طلال عبيدات

(١٧) عبدالله اخوارشيدة

(١٨) الدكتور محمد الزين

(١٩) خالد عبدالنبي العجارمة

(٢٠) أحمد القضاء

(٢١) مفلح اللوزي

(٢٢) ابراهيم سماره

(٢٣) عبدالكريم الدغمي

(٢٤) نادر الظهيريات

(٢٥) سمير جاشنة

(٢٦) محمد داودية

(٢٧) رياض جرار

(٢٨) سمح الفرج

دولة رئيس المجلس : تفضل أخ

ابراهيم .

السيد ابراهيم الزعبي : دولة الرئيس ،

إشارة الى قرار اللجنة القانونية لمجلس النواب

الثاني عشر رقم (٧) المتضمن تقديم مشروع

قانون مفصل يبين فيه المواد المراد تعديلها في

قانون التقاعد العسكري رقم "٣٣" لسنة

١٩٥٩ .

قدمت صباح هذا اليوم مع زملائي

مشروع قانون معدل للقانون الذي قدمناه في

السابق ، والقانون المعدل كالتالي .

قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

صادر بمقتضى المادة "٣١" من الدستور .

المادة ١- يسمى هذا القانون قانون

معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٩٤

ويقرأ مع القانون رقم "٣٣" لسنة ١٩٥٩ ...

دولة رئيس المجلس : حقاً أخ ابراهيم

تريد ان تقدمه الان ؟

السيد ابراهيم الزعبي : نعم .

دولة رئيس المجلس : ليس الآن إذا

سمحت ، لا بد من تقديمه للأمانة العامة أولاً

ثم يحول مباشرة .

السيد ابراهيم الزعبي : عملنا على

تقديم قانون مقترح وأضفنا على القانون السابق

مع بيان الاسباب الموجبة .

دولة رئيس المجلس : قدميه للأمانة العامة

إذا تكرمت . السيد رئيس اللجنة .

السيد عبدالباقي جمو رئيس اللجنة

القانونية : في نفس الاجتماع وعند مناقشة

هذا الاقتراح أفاد معالي وزير الدولة للشؤون

القانونية والبرلمانية أن الحكومة بصدد وضع

مشروع قانون التعديل المقترح في هذا

الاقتراح ، تغيير النسب من ٤٨٠ الى ٣٦٠

ومن ٣٦٠ الى ٢٨٠ . وعلى هذا فالحكومة

في صدد وضع هذا المشروع وأظن الصيغة

انتهت حسب ما أفاد وزير الدولة للشؤون

القانونية والبرلمانية .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ولكن

يبقى من حق السيد النائب أن يقدم مثل هذه

الاقتراحات مسيبة . السيد عبدالرؤف .

السيد عبدالرؤف الروابدة : شكراً

دولة الرئيس .

ما أوردته الزميل ابراهيم سماره ان

المشروع موجود ، كي لا يضيع الوقت أن يقدم

للأمانة العامة فيدرج على جدول الأعمال

فيحال على اللجنة القانونية ، ان يحال هذا

الاقتراح وفقاً لطلب اللجنة إليها . وكفى الله

للمؤمنين ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالكريم

الدغمي المقرر .

السيد عبدالكريم الدغمي مقرر اللجنة

القانونية : شكراً دولة الرئيس .

لا مانع من إتباع الطريق الذي أشار إليه

هكذا من الأهل

الزميل الروابدة .

دولة رئيس المجلس : هل هذا أصولي ؟

السيد المقرر : أصولي ، لأن الاقتراح أصلاً وافق عليه من حيث المبدأ وحول للجنة القانونية ودرس هناك ولكنه لم يكن مفصلاً . إذا كان قد فصله لا مانع من أن يرد للجنة القانونية شريطة تسجيله في ديوان المجلس .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالله النور .

الدكتور عبدالله النور : لاقتراح مشروع قانون يجب أن يتوافر عشرة أعضاء ، عشرة عندهم إقتراح برغبة ، أما مشروع قانون بمواد مفصلة فأما يعود الأمر إلى الأعضاء الذين تقدموا بالاقتراح . وهذا واضح من قرار اللجنة القانونية نفسها إذ تقول (وقررت الطلب من السادة النواب الموقعين على الاقتراح ان يقدموا ...) . عشرة وليس واحد .

دولة رئيس المجلس : هم عشرة ، على كل حال إذن يتم الموافقة على ذلك ويقدم الموقعين للأمانة العامة ليحال بسرعة للجنة القانونية . البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٢. قرارات اللجنة الادارية :

١- استكمال القرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٤/١/١٩ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوي

دولة رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة الادارية .

السيد أحمد الكساسبة مقرر اللجنة الادارية : بسم الله الرحمن الرحيم

في الجلسة قبل الماضية وصلنا حتى البند "٧" ، وأقترح أن نبدا بالشكاوي حقيقة لأنه لا يوجد أي إقتراح برغبة تحفظت عليه اللجنة وأحيلت كلها إلى الحكومة لمنطقيتها . لذا أرى ان نبدا بالشكاوي ...

دولة رئيس المجلس : نبدا بالتسلسل حتى نهي القرار ، لأن القرار رقم "٤" لم ينتهي بعد فلا بد من إنهائه .

السيد المقرر : اذن نبداً من البند "٧" .

(٧) الاقتراح برغبة رقم (١٨) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، والمقدم من سعادة النائب أحمد الكساسبة ، بشأن فتح وحدة اشراف تربوي في قضاء عي .

(تري اللجنة جواز النظر وإحالة الى الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على قرار اللجنة ؟

موافقون .

(٨) الاقتراح برغبة رقم (١٩) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، والمقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة ، بشأن فتح مكتب للتنمية الاجتماعية في قضاء عي ، وفرع لصندوق

المعونة الوطنية .

(تري اللجنة جواز النظر وإحالة الى الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟ موافقة ؟ موافقة .

(٩) الاقتراح برغبة رقم (٢٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، والمقدم من سعادة النائب أحمد الكساسبة ، والمتضمن فتح فرع للمؤسسة الاستهلاكية العسكرية في قضاء عي .

(تري اللجنة جواز النظر وإحالة الى الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقين .

دولة رئيس المجلس : موافقين

السيد المقرر :

(١٠) الاقتراح برغبة رقم (٢١) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، والمقدم من سعادة النائب أحمد الكساسبة ، والمتضمن فتح فرع للمؤسسة الاستهلاكية المدنية في قضاء عي .

(تري اللجنة جواز النظر وإحالة الى الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقين .

(١١) الاقتراح برغبة رقم (٢٢) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، والمقدم من معالي النائب

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٩ م ١١٣

الدكتور صالح ارشيدات ، حول مساواة المعلمين بالمهندسين والأطباء من حيث العلاوة .

(تري اللجنة جواز النظر وإحالة الى الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : هل هناك رأي ؟ هل توافقون ؟ موافقين

السيد المقرر :

(١٢) الاقتراح برغبة رقم (٢٣) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، والمقدم من سعادة النائب الشطي ، بشأن تعيين العاملين بقسم الملايا بوزارة الصحة رسمياً .

(تري اللجنة جواز النظر وإحالة الى معالي وزير الصحة) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟ موافقين

السيد المقرر :

(١٣) الاقتراح برغبة رقم (٢٤) تاريخ ١٩٩٤/١/٢ ، والمقدم من من النواب السادة :

سالم الروابدة ، توفيق كرشان ، والمتضمن ارسال نسخ من التعميمات في وظائف الدولة الى ديوان الرقابة والتفتيش الاداري واطلاع مجلس النواب عليها .

(تري اللجنة جواز النظر وإحالة الى الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالرؤوف الروابدة .

هكذا من الأهل

السيد عبدالرؤف الروابدة : دولة الرئيس ، إنني أحترم هذا الطلب واحترم زملائي الذين طلبوه ، ولكنها بداية للتدخل في شؤون السلطة التنفيذية ، وقد لا أرفض ذلك التدخل ولكنني أرفض ما سترتب عليه ، أنا إذا بلغنا بصيغة القرار ولم نعترض عليها أصبح قبولا . وبالتالي فأني أرجو أن لا يبلغ مجلس النواب بأي قرار اداري بالتعيين حتى يبقى حقنا في المساءلة قائما . أما لمن ترسل نسخ من اجراءات التعيين فذلك إجراء حكومي تتحمل مسؤوليته ووزره الحكومة وحدها .

وبالتالي أنا أوصي ، مع كل الاحترام لزملائي ، بعدم تحويل الطلب وحفظه ... شكرا .

دولة رئيس المجلس : شكرا لك ، الدكتور عبدالله العكايلة .

الدكتور عبدالله العكايلة : شكرا دولة الرئيس .

أنا أعجب مما ذهب اليه الزميل عبدالرؤف الروابدة من أننا إذا أبلغنا ولم نعترض فإن حقنا القانوني قد ذهب . لستنا نحن المعنيين بالقرار كأصحاب حتى نستأنف أو لا نستأنف أو نرفع دعوى ، هذا الكلام ينسحب على أي مواطن لديه حق الدفع بقرار السلطة التنفيذية للجهات القضائية المختصة ، حق مجلس النواب في المساءلة يبقى ولو علم بالامر قبل سنة ، فانا مع تحويل الاقتراح وأن يذهب الى الجهة المختصة وأن تودع نسخ من

هذه علما الى المجلس النواب حتى يبقى حق المجلس في المساءلة قائما ، ولا يمنع هذه المساءلة مرور أيام أو أشهر عليها ، فالحق القانوني هنا غير وارد إطلاقا ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : السيد محمد داودية .

السيد محمد داودية : أثني على إقتراح معالي أبو عصام .

دولة رئيس المجلس : الدكتور فوزي .

الدكتور فوزي الطعيمة : دولة الرئيس ، لقد كان توجه المجلس الحادي عشر بأن تخضع المخالفات التي تتم في هذا المجال ، مجال التعيينات ، الى رقابة ديوان المحاسبة وديوان الرقابة والتفتيش ، نحن نتحدث عن المخالفات ولا نتحدث عن التعيينات كما اشار بها أبو عصام ، نحن نطلب من هذه الدواوين أن تراقب وأن تزود المجلس بكل المخالفات التي تتم في مجال التعيينات .

أقترح دولة الرئيس أن يتم تعديل الاقتراح برغبة ، بدل أن يتضمن إرسال نسخ من التعيينات أن يتضمن المخالفات التي تتم في التعيينات أو التجاوزات ... وشكرا .

اصوات : ثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالرؤف .

السيد عبدالرؤف الروابدة : شكرا سيدي الرئيس .

أنا أوافق الزميل الدكتور فوزي على ما ذهب اليه ، نحن نريد أن نرى تقارير ديوان الرقابة والتفتيش الادارية كتحقيق ونتيجة وصل إليها حتى تتحمل مسؤوليتها في الرقابة السياسية على إجراءات الحكومة .

أنا ما ذهبت للاعتراض عليه أن يرسل مجلس النواب نسخة من كل قرار تعين يجري في الدولة ، وهذا أمر يعتبر تدخلا . ولا يجوز تصحيح الاقتراح برغبة ، الاقتراح برغبة أصحاب الحق فيه من قدموه . إذا أراد زملائي ان يقدموا إقتراحا آخر برغبة يتعلق بإرسال تقرير ديوان الرقابة والتفتيش الاداري ، ذلك ضروري ، مع أنه ورد في تقرير اللجنة المالية عند النظر في قانون الموازنة ... شكرا .

دولة رئيس المجلس : السيد توفيق كريشان : السيد توفيق كريشان باعتباره من الموقعين ، الان الفرق هو هل يُعلم مجلس النواب بكل التعيينات أم ترسل نسخة من تقارير الاجهزة التفتيشية الى المجلس ؟ . تفضل

السيد توفيق كريشان : شكرا دولة الرئيس .

أصحح الاقتراح على أن ترسل نسخة من المخالفات من ديوان الرقابة والتفتيش الى مجلس الامة .

دولة رئيس المجلس : أحد مقدمي هذا الاقتراح طالب بهذا التعديل وهو حقه . الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : يا سيدي أنا

مع إرسال كل ما يتعلق بالموضوع حتى لو اقتصر فقط على المخالفات ، يعني لا تأخذ صفة أن المجلس وافق عليها . وإذا كانت كلمة المجلس تغطي صفة رسمية أنا اقترح شطب كلمة (المجلس) وتبليغ النواب كنواب ، يعني ترسل له كشخص . وشكرا .

دولة رئيس المجلس : الاخ عبدالله .

السيد عبدالله أخورشيده : أرجو ابتداءً من الزميل توفيق ان يتراجع عن التعديل الذي اقترحه ، لأن فحوى الاقتراح بنظري هو أن يتمكن مجلس النواب من الاطلاع على المخالفات بأسرع وقت . هنا المقصود بالارسال بالنسبة لديوان الرقابة والتفتيش هذا دائرة حكومية معتمدة بقانون ولا مانع من إرسال نسخ من التعيينات اليها لأطلاعها ، حتى تتمكن من فحص هذه التعيينات وإذا رأت مخالفات فهي تعلن عنها .

أما بالنسبة للشق الأخير (إطلاع مجلس النواب عليها) ، أنا أوافق الزميل عبدالرؤف الروابدة بأن هذا يعتبر تدخل لا مبرر له . لكن أقترح إما ليمكن مجلس النواب من الاطلاع على المخالفات التي يديرها ديوان الرقابة والتفتيش أو حذف العبارة كاملة بالنسبة لمجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : نريد ان نبت في الموضوع ، هناك اقتراح ووافق عليه أحد مقدمي الاقتراح برغبة بأن المخالفات فقط هي التي يعلم بها مجلس النواب من قبل ديوان الرقابة

هكذا من الأهل

والفتيش الاداري . فهذا اقتراح ، من يوافق على هذا الاقتراح ؟ الاغلبية ، اذن الجميع موافق لذلك يعدل على هذا الاساس . تفضل

السيد المقرر :

(١٤) الاقتراح برغبة رقم (٧٥) تاريخ ١٩٩٤/١/٤ ، والمقدم من النواب السادة :

الدكتور فوزي الطعيمة والدكتور مصطفى شنيكات ، المتضمن :

أ- شمول الافراد المستفيدين من مظلة الضمان الاجتماعي بالزيادة .

ب- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي ، ليشمل التأمين الصحي .

ج- تسهيل اجراءات الضمان الاجتماعي التي يواجهها المستفيد .

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير العمل) .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله السور .

الدكتور عبدالله السور : سيدي الرئيس ، لا يستطيع عضو مجلس النواب ان يعارض زيادة الناس البسطاء الطيبين المشمولين بالضمان الاجتماعي الان ، يعني الناس التي طالعين على التقاعد في الضمان الاجتماعي يأخذوا ٥٠-٧٠ دينار في اقصى حد .

من يستطيع من أعضاء هذا المجلس ان يرفع يده ويخالف الطلب بزيادتهم ؟ .. ولكن

يا سيدي الرئيس هذا الطلب مكون من ثلاث فروع أ ، ب ، ج .

البند "أ" غير قانوني ، يجعل مجلس النواب يقرر أن يزيد هؤلاء الناس ، لأنه لا مجلس النواب ولا الحكومة تستطيع مال الضمان الاجتماعي هو مال العمال جميعا وهو نوع من البركة ، يضعوا مساهمات ولما يتقاعدوا يأخذوها . فحتى تزيد رواتب هؤلاء لا بد من أن تزيد الاقطاعات .

ولذلك هذه الرحمة الانسانية الحقيقة غير وارده وفي غير محلها والبند (أ) غير قانوني لا يستطيع لا المجلس ولا الحكومة .

ولذلك أترح أن نصوغ "أ" التقدم من مجلس إدارة الضمان الاجتماعي بالنظر في زيادة هؤلاء وفق إمكانياتهم .

دولة رئيس المجلس : هو إقرار برغبة أصلاً .

الدكتور عبدالله السور : عفوا سيدي الرئيس أنا أحكي قانون ، أنا اللي احكيه شيء قانوني . يقول هنا (الاقتراح برغبة المقدم من الدكتور فوزي الطعيمة ومصطفى الشنيكات المتضمن شمول الافراد المستفيدين من مظلة الضمان الاجتماعي بالزيادة) .

انا احب أن اسمع من إخواننا القانونيين هل هذا صلاحيتها ؟ هل هذا صلاحيتك كرئيس وزراء دولة الرئيس ؟ ليس صلاحيتك ان تزيد ، الذي يزيد مجلس الادارة وفق المال الذي هو عنده . عندنا جبراء في هذا المجال ،

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : دولة الرئيس كان قرار اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير العمل الحقيقة سقطت سهوا ، الى رئيس مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي . باعتبار تحويلها الى المؤسسة المعنية ومعالي الوزير رئيس لهذا المجلس ، ليدي رأي في هذا الامر .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على قرار اللجنة ؟ موافقين

السيد المقرر :

(١٥) الاقتراح برغبة رقم (٢٦) تاريخ ١٩٩٤/١/٤ ، والمقدم من سعادة النائب احمد الكساسبة ، بشأن تشييد طريق حي الظهور / بلدة عي .

تري اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الاشغال العامة والاسكان) .

دولة رئيس المجلس : موافقين ؟ ماشي .

السيد المقرر :

(١٦) الاقتراح برغبة رقم (٢٧) تاريخ ١٩٩٤ ، والمقدم من النواب السادة : توفيق كرشان ، سالم زوايدة ، بشأن تحويل مستخدمي الدولة الذين يعملون بأجور يومية الى الراتب المقطوع .

(تري اللجنة جواز النظر واحالته الى الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقين

الدكتور جواد العناني الذي رأس أول منظمة ، هل هذا قانوني أم لا ؟ . إذا غير قانوني أربأ بالمجلس مدفوعا بطيبته وإنسانيته إلا بالقرار الغلط .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالرؤوف الروابدة .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : أنا

اخاف من "أربأ" يا سيدي تسبب "هوشة" . إذا سمحت نحن نتحدث عن اقتراح برغبة ولا نتحدث عن قرار مجلس . يبدو أن الزميل الدكتور عبدالله السور لم يفهم بين أمرين ، بين الاقتراح برغبة وبين القرار ، نحن لا نأخذ قرارا بموضوع ليس من صلاحيتنا .

أنا أتحدث عن اقتراح برغبة والاقتراح برغبة يشير الى رغبة مجلس النواب أن تدرس الحكومة ذلك الامر ، ويبقى من صلاحيتها وهي تعلم المجلس بما اتخذت من إجراءات قبولا للطلب او تعديلا له أو رفضا . وليست ملازمة بالصيغة التي يرسل بها الاقتراح اليها ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : الدكتور

عبدالرزاق .

الدكتور عبدالرزاق طيخات : شكرا

دولة الرئيس .

الحقيقة الاقتراح محمول للجنة الادارية ، واللجنة الادارية طبعاً تبحث الموضوع مع المسؤولين . فكلام معالي الدكتور عبدالله لا يتناقض مع هذا الكلام .

هكذا من الأهل

السيد المقرر :

(١٧) الشكوى رقم (٨١) تاريخ ١٢/٢٧/١٩٩٣ ، والمقدمة للمجلس من مجموعة من الموظفين ، بخصوص تعديل المادة (١٦٨) من نظام الخدمة المدنية والمطالبة بشمولهم بهذا التعديل .

(ترى اللجنة عدم جواز النظر وحفظ الشكوى ، حيث صدر تعميم من مجلس الخدمة المدنية رقم ٦٨٢/١/٤ تاريخ ١٢/١٩/١٩٩٣ ، ينصف هؤلاء الموظفين) .

دولة رئيس المجلس : موافقون على قرار اللجنة ؟ موافقون

السيد المقرر :

(١٨) الشكوى رقم (١٣٩) تاريخ ١٥/١/١٩٩٤ ، والمقدمة من نسيب ناجي خضير ، بخصوص تعديل وضعه الوظيفي بعد تعديل المادة (١٦٨) من نظام الخدمة المدنية .

(ترى اللجنة عدم جواز النظر وحفظ الشكوى للأسباب التي ذكرت في الشكوى رقم (٨١) .

نفس السبب الذي ورد في الشكوى رقم "٨١" بقرار رئيس مجلس الخدمة المدنية يشمل وبامكانه مراجعة دائرته لتصويب وضعه .

دولة رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش

الدكتور بسام العموش : الحقيقة بالنسبة للشكوى انا لاحظت تاريخ تقديم الشكوى في ٩٣/١٢/٢٧ بينما القرار في ٩٣/١٢/١٩ .

فلو كان هذا القرار وصلهم لما تقدموا بالشكوى .

دولة رئيس المجلس : اللجنة أدرى بذلك من الشخص الذي قدم .

السيد المقرر : الصحيح صدر تعميم ، التعميم الاول لم يشر الى الذين عينوا قبل ١٩٨٨/١/١ ثم حول الى معالي نائب رئيس الوزراء رئيس مجلس الخدمة المدنية وأصدر تعميماً بأن يشمل الذين عينوا قبل ١٩٨٨/١/١ .

دولة رئيس المجلس : البند الذي يليه .

السيد المقرر :

(١٩) الشكوى رقم (١٤٥) تاريخ ١٩٩٣/١١/٢٤ ، والمقدمة من مجموعة من موظفي المنظمة التعاونية ، بخصوص فصلهم من العمل قبل بلوغ سن التقاعد في الضمان الاجتماعي .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : موافقون ؟ موافقة .

السيد المقرر :

(٢٠) الشكوى رقم (١٤٦) تاريخ ١١/١٢/١٩٩٤

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

(٢٣) الشكوى رقم (١٤٧) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٣ ، والمقدمة من عائلة ابو دوش عنهم فؤاد محمد خليل بخصوص اعادة اراضيهم التي استملكها سلطة وادي الاردن .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟ موافقة .

السيد المقرر :

(٢٤) الشكوى رقم (١٥٤) تاريخ ١٩٩٤/١/٤ ، والمقدمة من مجموعة من المهندسين الجيولوجيين العاملين في سلطة المصادر الطبيعية بخصوص تعيينهم على نظام الخدمة المدنية (ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية .

وهناك اجابة مرفقة من رئيس ديوان الخدمة المدنية بين المحاطبات التي تمت بهذا الشأن .

دولة رئيس المجلس : الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً ، الحقيقة كان هناك مراسلة جانبية ولا أدري معالي الوزير أشعري انه فيه اجابة على هذا الموضوع . فلا أدري يبقى الامر كما هو ام هناك اجابة ؟

١٩٩٤ ، والمقدمة من مجموعة من موظفي الحساب التجاري في وزارة التموين بخصوص حرمانهم من التصنيف .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها الى الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : موافقة

السيد المقرر :

(٢١) الشكوى رقم (١٠١) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٤ ، والشكوى رقم (١٤٨) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١١ ، والمقدمة من نقيب الصيادلة السيد حسام الدين مسمار ومجموعة من الصيادلة المتقربين ، بخصوص التعديلات على قانون مزاوله مهنة الصبيلة . رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٢ .

(ترى اللجنة عدم جواز النظر وحفظ الشكوى استنادا الى القرار رقم (١٢) لسنة ١٩٧٥ ، الصادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

(٢٢) الشكوى رقم (١٤٤) تاريخ ١٩٩٣/١١/١٦ ، والمقدمة من المواطن علي حمدان ذؤابة بخصوص اعادة اراضيهم من سلطة وادي الاردن .

(ترى اللجنة عدم جواز النظر وحفظ الشكوى وذلك لصدر قرار محكمة بشانها) .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس : تأتي الإجابة عند إحالته . تفضل .

السيد المقرر : الصحيح طلبنا من ديوان الخدمة المدنية ورئيس سلطة المصادر الطبيعية وزودنا بكتابين ، ديوان الخدمة أفاد بأن لهم حق والجواب مرفق مع شكوى المواطنين التي ستحال الى الحكومة بما فيه إجابة رئيس سلطة المصادر الطبيعية ، كل الوثائق ستحال الى الحكومة للنظر فيها .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على قرار اللجنة ؟ موافقين .

السيد المقرر :

(٢٥) الشكوى رقم (١٤٩) تاريخ ١٩٩٤/١/٤ ، والمقدمة من مجموعة من المهندسين العاملين في مشروع كهربية الريف الاردني بخصوص تعيينهم بمقدور رسمية .

(تري اللجنة جواز النظر وإحالته الى الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟ يوافق المجلس .

السيد المقرر :

(٢٦) الشكوى رقم (٩٣) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٥ ، والمقدمة من الدكتور احمد حسين الطوبالة بخصوص إعادته الى الخدمة لانه ظلم في إحيائه على التقاعد .

(تري اللجنة عدم جواز النظر وحفظ

الشكوى) .

بسبب أن القضية منظورة أمام محكمة العدل العليا الآن .

دولة رئيس المجلس : تفضل .

الدكتور احمد الكوفي : الحقيقة أي قضية ظلم أو أي شكوى لا بد أن نكون في جانب الاحتياط ، وهذا يتحتم أن نحيلها الى الجهة المختصة . فنحن نصبح محكمة نبت في القضية !!! في ظني أنه إفتئات وتعمسف في مثل هذه الممارسة .

دولة رئيس المجلس : هي معروضة أمام القضاء شيخ أحمد ، لذلك هل توافقون على قرار اللجنة ؟ موافقة

السيد المقرر :

(٢٧) الشكوى رقم (١٥٠) تاريخ ١٩٩٤/١/١ ، والمقدمة من مجموعة من المتقاعدين العسكريين العاملين في الشركات والبنوك (حراس) بخصوص إعادة التقاعد الذي حرموا منه بأثر رجعي .

حقيقة كان مطبوع في جدول الاعمال تري اللجنة عدم جواز النظر ، ولدى إطلاعنا على وثائق أتى بها مشتكون وراجعنا بها سعادة النائب هاشم الدباس بصفته رئيسا لديوان المحاسبة إذ ذاك . فتري اللجنة الآن اعتمادا على ما ذكره سعادته والكتاب المرفق جواز النظر وإحالتها الى الحكومة للنظر فيها .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، الدكتور

هاشم .

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٩ م ١٢١

الحقيقة التصنيف له شروطه إما مؤهل أو الخبرة ، الكلام الوارد في الشكوى أن الاخوة ربما يكونوا غير مؤهلين ، بعض منهم أميين ، وبعضهم يحمل شهادة الابتدائية فقط ويريد أن يصنف على الوظائف غير المصنفة ، أو بعضهم يطالب أن يصبح مصنف في درجات الخدمة المدنية في الفئات الثالثة والثانية والأولى إذا كان مؤهله يساعده .

نظرا لعدم توفر شروط التمييز على هذه الفئة ، الفئة الرابعة أو غيرها ، لذلك رأت اللجنة أن لا ينظر في تصنيفهم .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على قرار اللجنة ؟ موافقة

(٢٩) الشكوى رقم (١٥٢) تاريخ ١/٥/١٩٩٤ ، والمقدمة من احمد عبدالرحمن بخصوص المطالبة بشموله بقانون التقاعد العسكري المعدل عام ١٩٦٧ .

(تري اللجنة عدم جواز النظر وحفظ الشكوى)

الحقيقة هذا قام بمخاطبة جلالة الملك عبر صحيفة (العرب تايمز) في الولايات المتحدة وأرسل الى المقام السامي ولم يرد رد على شكواه . ثم تقدم بشكوى مرة أخرى .

رأينا عدم جواز النظر لكن في مداولة مع الاخوة مرة أخرى لهذه الشكوى قالوا أن تحال لدولة رئيس الوزراء وزير الدفاع لينظر في قضيته .

الدكتور هاشم الدباس : بالنسبة للتقاعد وإعادة تعيين الموظفين في خدمة الدولة يحجب عن هؤلاء الموظفين الذين يعملون ويتقاضون رواتبهم من خزينة الدولة اخذ أي شيء من تقاعدهم ما عدا جزء للعسكريين ، طبعاً الحراس المتقاعدون العسكريين من خلال ملاك الامن العام يتقاضون رواتبهم من الشركات التي يحرصونها ، إذن هذا ليس مالا عاما بل هو إقتطاعات من شركات معينة توضع في خزينة دوائر الامن العام أو الجيش .

ولذلك أنا أعتقد أن عدم استحقاقهم لتقاعدهم هو مخالف للأصول والمواد القانونية التي تبيح لهم أخذ كل تقاعدهم إذا كانت رواتبهم تأتي من قطاع خاص وليس من أموال الخزينة ... وشكرا سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على جواز النظر وتحويلها الى الحكومة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

(٢٨) الشكوى رقم (١٥١) و (١٥٣) تاريخ ١٩٩٤/١/٣ ، ١٩٩٣/١٢/٣ ، والمقدمة من مجموعة من موظفي الفئة الرابعة في الدولة بخصوص تصنيفهم في وظائفهم .

(تري اللجنة عدم جواز النظر وحفظ

الشكوى) .

هكذا من الأشهر

دولة رئيس المجلس : هل هذا قرار لجنة ؟

السيد المقرر : نعم ، قرار اللجنة ، اتفقنا على ان نحال أن يحال للحكومة .

دولة رئيس المجلس : قرار اللجنة عدم جواز النظر ، والمجلس موافق على عدم جواز النظر .

السيد المقرر :

إذا سمحت دولة الرئيس ، أرى للمدالة والانصاف أن يؤجل قرارنا في هذا ، يعني ان نورد الشكوى على جدول أعمال قادم .

دولة رئيس المجلس : ماشي .

السيد المقرر :

(٣٠) الشكوى رقم (١٥٩) تاريخ ١٢/٢٠/١٩٩٣ ، والمقدمة من النقيب المسرح خالد متعب المرسان بخصوص تسريحه من وحدة الدروع ، أثر مشادة كلامية مع قائد الوحدة .

(تري اللجنة عدم جواز النظر وحفظ الشكوى) .

دولة رئيس المجلس : الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : أنا لا أدري إذا كان الروتين في مجلس النواب بالنسبة للجنة الادارية ، يوضع القرار بدون تعليل . لماذا التعليل يكون من ذاكرة الاخ المقرر ؟ لماذا لا يكون سطر زيادة في التعليل ؟

دولة رئيس المجلس : تفضل .

السيد المقرر : بالنسبة لكلام الدكتور بسام ، النص يقول ، أن يقول القرار جواز النظر أو عدم جواز النظر ثم يتولى المقرر أو رئيس اللجنة بتعليل قرارهم إن لزم الامر .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على قرار اللجنة ؟ موافقة . اولاً ، مثل ما أرى في نص الكلام فيه شرح معين ، (أثر مشادة كلامية مع قائد الوحدة) فيه نوع من التعليل ، ثم يزيد المقرر فيما بعد إذا طلب النواب ذلك وقد فعل . رئيس اللجنة تفضل .

السيد محمد عودة مجادات رئيس اللجنة الادارية : شكرا سيدي الرئيس .

الواقع إذا بدنا نعلل الاسباب قد تأخذ عدة وثائق وكلام كثير ، لأن قسم منها يزيد عن الصفحة . فحين عندنا إجابة لأي عدم جواز النظر في أي موضوع سواء المقرر أو أي واحد من أعضاء اللجنة .

دولة رئيس المجلس : دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : مثلاً في البند رقم ٢١ " تري اللجنة عدم جواز النظر وحفظ الشكوى استناداً الى القرار رقم (٥٠٠) يعني هناك تعليل . فما المعنى أنه مرة نعلل ومرة لا نعلل ؟ لماذا أتى هنا وأفهم من المقرر ؟ أريد أن أدرسها في بيتي .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ حمزة .

السيد حمزة منصور : شكرا سيدي الرئيس .

١٢٣ . والمقدمة من رئيس مجلس قروي قصب / المعارضة ، بخصوص استبدال المحولات - الكهربائية الموجودة في القرية لعدم كفايتها .

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية) .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الأمة بالوكالة اللجنة الادارية لمجلس النواب د. حسين ابو عرابي

دولة رئيس المجلس : موافقة . دكتور محمد

الدكتور محمد أبو عليم : تمليني دولة الرئيس حول الاقتراحات بقرعة بشكل عام يمكن أحكي ؟

دولة رئيس المجلس : على قرارات اللجنة يعني ؟

الدكتور محمد أبو عليم : على كل الاقتراحات .

دولة رئيس المجلس : نحن نناقش قرارات اللجنة الادارية .

الدكتور محمد أبو عليم : أنا أريد أن أعطي رأيي فيها حقيقة ، انتهت القرارات سيدي ، أنا أريد أن أحكي رأيي في هذا الموضوع .

مع احترامي للسادة الزملاء المحترمين ومع

أنا أرى أن الدكتور بسام محق فيما طرح ، وأن أي رفض للشكوى يجب أن يكون معلل . ليقل في الاجابة أن هناك قرار من المحكمة على سبيل المثال وعندها نتوقف .

دولة رئيس المجلس : الدكتور فوزي .

الدكتور فوزي الطعيمة : دولة الرئيس ، الحقيقة الامور ليست بحاجة الى تعليل ، النائب يستطيع أن يحكم من خلال قرار اللجنة الادارية ما هي مسوغات الرفض أو القبول . أضف الى ذلك أن وظيفة المقرر التوضيح لمن له سؤال حول هذا القرار ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : على كل حال رئيس اللجنة والمقرر بقدر الامكان إذا استطاعوا أن يوفروا على النواب اسئلة من خلال العرض يكون أحسن . تفضل

السيد المقرر :

(٣١) الشكوى رقم (١٥٥) تاريخ ١/٢/١٩٩٤ والمقدمة من مجموعة من اصحاب المحلات التجارية عمان بخصوص المادة (٩) فقرة (أ) من قانون المالكين والمستأجرين .

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها الى اللجنة القانونية) .

دولة رئيس المجلس : موافقون ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٣٢- الشكوى رقم (١٦٠) تاريخ

هكذا من المأجول

دولة رئيس المجلس : لحظة لو سمحتوا ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام : شكرا دولة الرئيس .

إشارة لما تفضلتم به فأنا الحكومة الموقرة قد أجابت بثمانية ردود وهي تصل تباعا ضمن المدة القانونية .

دولة رئيس المجلس : إذن وصلنا ثمانية ردود ، إذن فيه تجاوب . معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية : شكرا دولة الرئيس .

الحقيقة في هذه النقطة بالذات ويمكن أنا خلال حضوري مع الاخوة في اللجان ، في اللجنة الادارية بالذات ، يدور باستمرار حديث حول هذه الموضوعات التي يتقدم بها السادة النواب ، سواء الاقتراحات برغبة ؟ أو تلك التي تأتي على شكل شكاوي وعرائض للمجلس .

والحقيقة الكثير من الامور حتى التي توصي فيها اللجنة بعدم الحفظ أحاول أمام اللجنة أن أوضح ، يعني قرار فصل موظف أو قرار تسريح شخص بموجب سلطة تأديبية تملك اتخاذ القرار ، بعد فوات مدة سنة على اتخاذ هذا القرار الذي يصبح قرارا قطعيا لا يجوز إعادة النظر فيه من أي جهة سواء من السلطة الرئاسية حتى لا تتراجع بقرارها بأثر رجعي أو الطعن فيه أمام السلطة القضائية . ومع ذلك الإخوان يروا إحالته الى الحكومة

احترامي للنظام الداخلي ، لكن في تجربتنا الماضية وجدنا أن الاقتراحات برغبة لا تسفر عن شيء ، فقد يكون من الاجدى أن يناقش الزميل مع الجهة المعنية بعض الامور خاصة وأن الاقتراحات تخضع لخطب مسبقة في الوزارات المعنية ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، تمليك كان لازم يكون قبل . الشيخ عبدالعزيز جبر .

السيد عبدالعزيز جبر : الحقيقة أنا سؤالي موجه لدولة الرئيس ، بالنسبة للنظام الداخلي المادة "١١٨" (يخبر الوزراء المجلس بما تم في العرائض التي بعث بها اليهم كلما طلب منهم ذلك لمدة لا تتجاوز الشهر) . هذه العرائض التي تمال على الحكومة ، على الوزراء ، أسأل دولة الرئيس هل رد الوزراء على هذه الشكاوي وهذه العرائض ؟ نريد أن نطلع على ردودهم .

دولة رئيس المجلس : ليس بحد علمي لكن الامانة العامة ممكن تصحوني في هذا الامر ، يعني من أول مرة حولنا قرارات اللجنة الادارية للحكومة ما مضت المدة القانونية ، فيه عندنا إجابات لحد الان ؟ ما فيه إجابات حسب رأي الامانة العامة .

السيد عبدالعزيز جبر : إذن ما هي الفائدة ياسيدي ، خلال شهر مفروض كل وزير يرد على هذه الامور ، إذا كان لا ردود إذن ما الفائدة من هذا ؟ أنا ألفت نظر المجلس الى هذا الموضوع .

والحكومة على استعداد للأجابة .

أرى أن لا يتقدم الاخوة النواب إلا بالاقتراحات التي لم يرد ذكرها في مناقشة الموازنة حتى توفر على الحزبية والامانة العامة ووقت المجلس الكثير .

أما ما ترد من شكاوي الى هذا المجلس فأمرها يختلف عن الاقتراحات ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالرحيم العكور .

السيد عبدالرحيم العكور : شكرا سيدي الرئيس .

أنا أريد ما ذهب اليه بعض الاخوة من أن الحكومة تتجاهل كثير من مطالب تحال اليها ، وعلى سبيل المثال مجموعة من النواب تحدثوا عن ضرورة أن يتوقف وزير التربية والتعليم والحكومة عن شراء السيارات بأموال التبرعات المدرسية ولأن لم تتلقى الجواب ، وقتنا في حينها أنا إذا لم يجب وزير التربية والتعليم سنضطر الى تحويل هذا الموضوع الى استجواب ، ولا زالت الحكومة ساكنة على الموضوع وغيره من القضايا وبالتالي هذه القضية يجب أن تنتهي ، يجب أن ترد الردود سلباً أو ايجاباً حتى تتمكن من أن تتخذ موقف ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : شكرا السيد عبد موسى .

السيد عبد موسى النهار : دولة الرئيس ، الواقع ان الرد على الاسئلة يتأخر من الحكومة .

جميع ما يحال اليها سواء الاقتراحات برغبة أو تلك التي تأتي بكتب كونها شكاوي أو عرائض لدينا الآن قسم وأنا أتابع هذا الموضوع مع السادة الزملاء أصحاب المعالي وبدلنا نجيب لأنها بدأت تصلنا مؤخرا ، ويمكن فيه عدد من الكتب صدرت للامانة العامة وقسم منها حتى الشكاوي التي يتقدم بها الافراد من خلال النواب يبعث الى السادة النواب نسخة من الرد ومن الاجراء المتخذ ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : شكرا لك ، الشيخ عبدالباقي .

السيد عبدالباقي جمو : شكرا دولة الرئيس على تفضلكم ، أعتقد بأن لكل نائب حقاً في الكلام ، فالذي يظهر ان صوري غير واضحة في هذا المجلس .

دولة رئيس المجلس : لا حول ولا قوة إلا بالله .

السيد عبدالباقي جمو : جميل من دولة الرئيس أن يحمد الله وجميل منا أن نحمله ، إنما أردت أن أقول لأخواني الزملاء الذين يكلفون الحزبية والامانة العامة ووقت المجلس بهذه الاقتراحات . كل نائب في مناقشة الموازنة ومناقشة بيان الحكومة قدم الطلبات التي تعجز عنها خمسون موازنة ، ثم نتبع لنقل الموازنة أن تطبع أكثر من مئة نسخة في كل أسبوع وأن توزع لتلقى .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس : هذه ليست اسئلة، هذه قرارات لجنة إدارية .

لذلك إذا كانت هناك في الشكاوي أمور مهمة علينا أن نحدد في قرار اللجنة الإدارية المدة الزمنية اللازمة للرد على هذه الشكاوي حسب نص النظام .

دولة رئيس المجلس : معالي الوزير .

معالي وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية : الحقيقة النظام الداخلي اعطانا المهل سواء فيما يتعلق بالسؤال ، السؤال مجرد أن يصل إلى الحكومة المهلة مدة اسبوعين وليس من تاريخ تقديم السؤال إلى المجلس . السؤال الذي يرسل عن طريق رئيس المجلس فمن تاريخ وصوله عندي اسبوعين وترد الاجابة خلال هذين الاسبوعين . بالنسبة للاقتراحات برغبة في المادة "٩٣" (ان لا تتجاوز ثلاثة أشهر) ، فأني لإقترح برغبة يرد إلى الحكومة خلال هذه المدة تكون معنيه بأن تجيب المجلس ما اتخذت من إجراءات .

فيما يتعلق بالعرائض المادة "١١٨" ذكرت (بخير الوزراء المجلس بما تم في العرائض التي بعث بها اليهم كلما طلب منهم ذلك في المدة لا تتجاوز الشهر) وكل هذه الامور لم تتجاوز الحكومة فيها سواء الاقتراح برغبة او بالنسبة للاسئلة ؟ او بالنسبة للعرائض .

ونحن على استعداد اي نائب يحب أن نراجعنا أو يطلب الاستعجال ، بغير ذلك نحن نرسل بدون تأني أو إهمال ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، السيد المقرر .

السيد عبد موسى النهار : نعم تعليقا على الردود ، الواقع ؟ أنني بعثت أكثر من سؤال إلى أكثر من وزارة قبل شهر ولم يأتي أي رد على هذا الموضوع . الشيء الآخر أنني أريد ما قاله الشيخ عبد الباقي بأن يرى الزملاء أن يقدموا الاقتراحات التي يعجزون عن تليتها إذا ما راجعوا الدوائر المعنية أو الوزارات ، فيمكن حل هذه الاسئلة أو هذه الرغبات ومراجعة الدوائر المعنية . وإذا تعذر ذلك وكان هذا الموضوع موضوع منطقي ومعقول يأتون بأشياء في اقتراحاتهم ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالرؤوف الروابدة .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : هناك خروج كامل عن موضوع البحث ، ما أثاره سعادة الزميل الاستاذ عبدالعزيز جبر هو حديث عن الشكاوي ولم يكن عن الاقتراحات برغبة ولا عن الاسئلة . وكلنا نواب متمثلون نعرف مسؤولياتنا ونعرف ماذا تقدم لاقتراح برغبة وماذا لا تقدم ولا نتلقى تعليمات من أحد ما هي الصيغة التي نقدم فيها الاقتراحات برغبة .

أنا أطرح ما قاله الاستاذ عبدالعزيز جبر ، الشهر مرتبط بطلب المجلس ، بمعنى آخر أن المجلس يستطيع ان يطلب من الحكومة أن تجيب خلال شهر ، لأن لم يسألها تستطيع الانتظار مدة أطول حتى يتهيأ موضوعها .

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى للمقعدة في ١٩٩٤/٢/٩ م ١٢٧

السيد المقرر : شكرا دولة الرئيس .

سماحة الاستاذ . تفضل البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٢. قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٤/١/٢٣ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوي .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : بسم الله الرحمن الرحيم

قرارا رقم (٥) :

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب الثاني عشر بنصايبها القانوني بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٣ ، برئاسة سعادة السيد محمد عودة مجادات رئيس اللجنة وحضور سعادة السيد احمد الكساسبة ، مقرر اللجنة وحضر الاجتماع من الاعضاء اصحاب السعادة السادة مفلح اللوزي ، محمد الحنيطي ، ضيف الله المومني ، صالح شعراطة ، فياض جرار ، ذيب أنيس ، سالم الزوايده ، ابراهيم سمارة ، خالد عبد النبي المجارمة ، نادر الظهورات ، جميل الحشوش ، عبد المجيد الاقطش .

وتنوب بمعدرة من الاعضاء سعادة السيد عبدالرحيم المكور .

وتنوب بدون معدرة اصحاب السعادة السادة نواف القاضي ، نزيه عمارين .

ونظرت اللجنة بالاقتراحات برغبة والشكاوي المحالة اليها من رئاسة المجلس . وقررت ما يلي :

ما قاله معالي الوزير أغفل الجزء الاخير من المادة "٩٣" (لا إذا قرر المجلس أجلاً أنصر من ذلك) وجربا على ما كان في اللجنة الادارية في مجلس النواب الحادي عشر انهم كانوا يحددوا فترة اسبوع الى اسبوعين للاجابة ، لأنه لو تركنا لثلاثة شهور إلى أن يصل الاقتراح برغبة من الامانة إلى اللجنة الادارية ثم تعقد جلسته وإلى غير ذلك خلال اربع شهور تنتهي الدورة العادية وتأتي الدورة الثانية وربما لا يصلنا أي رد .

لكن أنا أقترح على الاخوة في المجلس الكريم أن يخلوا اللجنة الادارية على أن ترد الاجابة خلال اسبوع أو اسبوعين من تاريخه حتى نختصر هذا الفاصل الزمني الكبير .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : لعل معالي الاخ اصابه ضيق من الرأي الذي أبدته ويظن بأن إبداء الرأي حق لأناس دون آخرين ، ولذلك أنا قدمت اقتراحا بنصيحة وكل إنسان حر أن يتقبل النصيحة أو يرفضها . ولذلك أنا أرفض مثل هذا التعقيب الذي لا يدل على قبول الرأي وما يتادي به بعض الاخوة من ديمقراطية .

دولة رئيس المجلس : إذا سمحوا لا

نريد أن نفتح مجال كل واحد يرد على الثاني ، هذا موضوع خارج عن الموضوع

هكذا من الأهل

١. الاقتراح برغبة رقم (٢٨) تاريخ ١/٦/١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش ، بشأن ان يتم خصم تبرعات المواطنين للأحزاب الاردنية من ضريبة الدخل .

(تري اللجنة جواز النظر وإحالته الى الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟
الدكتور عبدالمجيد .

الدكتور عبدالمجيد العزام : هناك تحفظ على هذا القرار من بعض الزملاء .

السيد المقرر : نعم هناك تحفظ على هذا القرار من كل من النائبين خالد عبدالنبي المعجامة ومحمد الخطيبي .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالمجيد .

الدكتور عبدالمجيد العزام : أؤيد تحفظ زملائي على هذا القرار حيث أن الكثير من الدراسات الميدانية في الاردن والتي درست الحياة الحزبية في الاردن أثبتت بأن ٩٤٪ تقريبا من مجموع المواطنين غير منتسب الى أحزاب سياسية ؟ وأن هناك فقط ٦٪ منتسبين الى أحزاب سياسية ، وإن ما يقارب ٦٧٪ من أفراد المجتمع الاردني غير مكرئين والبعض منهم يرفض فكرة وجود الأحزاب السياسية .

وبالنسبة إذا ما أخذنا قواعد اللعبة الديمقراطية بأن الرأي يكون رأي الأكثرية ، بسوء رأي الأكثرية مع إعطاء الفرصة للأقلية

لتصبح أكثرية ، فأنتي أرى بعدم إعفاء التبرعات للأحزاب السياسية ، هذه نقطة .

والنقطة الثانية والأهم أخشى أن تستخدم الإعفاءات الضريبية كوسيلة لتفاف على ضريبة الدخل من قبل المواطنين الاثرياء الاعضاء في الأحزاب السياسية الكثيرة ، وخاصة أن وضع خزينة الدولة بحاجة الى هذه الضرائب التي على الأقل يمكن أن تعطى للفقراء وهم أكثر بحاجة اليها أكثر من حاجة الأحزاب السياسية لها ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس .

أنا أستغرب ما قاله سعادة الدكتور عبدالمجيد ، الأحزاب الاردنية شكلت بموجب قانون الأحزاب وكل موارد الأحزاب المالية تصب ضمن جداول خاضعة لمراقبة الحكومة وديوان المحاسبة . فلا مجال للقول بأنه هناك سيكون إنفاق على ضريبة الدخل ، لأن هذا المبلغ الذي سيتبرع به سيدخل في موازنة الأحزاب وإطلاع الحكومة ولا مجال فيه للتلاعب .

وأستغرب أن يقال عن أن الأقلية هي التي ستصبح في مكان الأكثرية .

دولة رئيس المجلس : أع أحمد هذا رأي خلي مقدم الاقتراح بدافع عنه ، الدكتور محمد .

الدكتور محمد الزين : شكرا دولة الرئيس .

تقيد الأحزاب ، دائما الطليعة في أي مجتمع هم الذين يشاركون في القرار السياسي أو في محاولة التأثير على القرار السياسي .

أنا في ظني أن هذه الأحزاب بمجموع من يشارك فيها ليسوا مستوردين ، والدولة تريد هذه الأحزاب ورخصت لها والبرلمان السابق أراد هذه الأحزاب ، فإذا كنا لا نريد أن تأتي بأموال من الخارج وليس لها إدارة مالية ذاتية ، ليس لديها استثمار ، فمن أين تأتي الأحزاب بهذه الاموال ؟

هذا الاقتراح أنا أرى أنه قياسا على الجمعيات الخيرية ولا يمنع الشخص ما دام متبرعا إن كان يريد لبيت الله أو للمدرسة أو لأي مشروع آخر فهذا شأنه . أما إذا كنا نصنف الأحزاب بعقليات الخمسينات فهذا شأن آخر ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : يا إخوان نحن لا نريد أن نناقش الفكرة الآن ، لا نريد أن ندخل في نقاش هل تعني أو لا تعني . نحن عندنا اقتراح هل تقبلوا ان يحول الى الحكومة ، يعني يستحق ان تناقشه أولا ؟ أما ندخل بالفكرة هل هي صحيحة او غير صحيحة هذا ليس مجاله هنا ولن ينتهي في هذا اليوم لأنه موضوع مهم جدا وفيه نصبر قانوية . لذلك أنا سأقف عند هذا الحد مع إحترامي لجميع الذين يريدوا ان يتكلموا . هل هذا الموضوع يستحق ان يحول الى الحكومة لدراسته أو لا يستحق ؟
الاخ خليل .

ما هو معروف دولة الرئيس أن ضريبة الدخل هي أموال عامة فيها حق لكل مواطن من أجل ماء للمواطن وصحة المواطن وتعليم المواطن ، وأنتي أعلم وكثير من الزملاء يعلمون بأن التبرع لبيت الله أو إلى صندوق الزكاة أو الى الجمعيات الخيرية أو ربما للمشاركة في بناء كلية جامعية حكومية ، أن تعفى هذه الاموال من ضريبة الدخل . ولكن أن تعفى أموال يدفع بها الى أحزاب وإن كانت مخصصة فأنتي أرى أن هذا الامر لا يجوز ، وأتمنى من الزملاء ان ينظر الى هذا الاقتراح بنظرة شمولية أملا عدم الموافقة ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دكتور

بسام العموش
الدكتور بسام العموش : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة بالنسبة لهذه الأحزاب يحظر عليها قانون الأحزاب التمويل الخارجي ، ثم إن المنتسقين بالأحزاب في الغالبية هم من الفقراء ، ثم ننظر نحن الى الأحزاب ، إذا كنا ننظر كذلك ، أنها مؤسسات وطنية ، ثم الأحزاب هي في مرحلة جديدة والمراحل التأسيسية تحتاج الى دعم .

الشخص الذي يريد أن يتبرع الى الأحزاب ما أحد يجبره على هذا لأن اسمه متبرع ، ليس هناك إنفاق على ضريبة الدخل إذا كان ممنوع يؤل من الخارج ومنع ان يتبرع له أحد من الداخل فالحقيقة إشترابات الاعضاء لا تقوم بمهمات هذه الأحزاب إذا كنا نريد لهذه الأحزاب أن تنهض . الأقلية

هكذا من الأشهر

السيد خليل حدادين : لو سمحت فيه مغالطة بدأها زميلي وأريد أن أعدها ، التزاما مني لن أدخل في الموضوع ولكن تطرق الزميل وقال أن نسبة غير المتتمين للأحزاب ٩٤٪ وأخذها على إطلاقها من عدد السكان ونسي أن ٤٥٪ من شعبنا دون الثامنة عشرة ، ونسي أن قوات الامن وقواتنا المسلحة لا تدخل أحزاب ، فنسبة الأحزاب أكثر بكثير مما قلت وهم بازدياد ... شكرا .

دولة رئيس المجلس : نقطة نظام الاخ سعد .

السيد سعد هائل السرور : دولة الرئيس ، واضح من هذا الاقتراح أن شكله هو طلب تعديل قانون ، بمعنى أنه طلب تعديل قانون ضريبة الدخل وطلب تعديل القانون لا يرد في هذا السياق . طلب تعديل القانون له طريقة محددة في النظام الداخلي أرجو اتباعها إذا كان الموضوع يتعلق بطلب تعديل قانون ... شكرا .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله النسر .

الدكتور عبدالله النسر : سيدي الرئيس ، أنا أريد أن أضرب إلى جانب رفض هذا الاقتراح ، والسبب في هذا سبب إضافي آخر هو أنه سيتاح لذوي الرساميل القادرين ماديا على التبرع للأحزاب سيتاح لهم التسهيلات ، ويوقع كثير من الأحزاب في قبضة القرارات المالية والرساميل .

ولذلك كثير من الشرور تبدأ بالنيات الحسنة ، إننا سنفتح الباب لحيتان المال ليسيظروا على الأحزاب .
دولة رئيس المجلس : السيد عبدالهادي المجالي .

السيد عبدالهادي المجالي : شكرا دولة الرئيس .

أريد أن أذكر الاخوان انه أثناء بحث قانون الأحزاب في المجلس السابق بحث موضوع التمويل للأحزاب ، واتفق أن تكون هناك ققرة في قانون الأحزاب بالنسبة لهذا الموضوع ويجب تعديل قانون ضريبة الدخل بالنسبة لأعضاء التبرعين . أريد أن أذكر ان القانون حدد ، لا يجوز التبرع بأكثر من خمسة آلاف دينار ، الكلام اللي حكاها الدكتور عبدالله ان الصناعيين سيقوموا بدفع مبالغ كبيرة ، القانون حدد للمبالغ المسموح التبرع فيها للأحزاب بخمسة آلاف دينار ، ولذلك اعتقد ونحن نتحدث الآن باقتراح برغبة أن تقوم الحكومة بدراسة هذا الموضوع واعتقد أنه عمل وطني أن تدعم الأحزاب حتى لا تترك لطلب المعونة من خارج الاردن ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : مع احترامي لبقية الزملاء الذين يريدون أن يتحدثوا لكن لا بد أن نخرج من هذا الموضوع لأنه هو مجرد اقتراح برغبة . هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة ؟ موافقين . البند الذي يليه .

السيد المقرر :

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٩ م ١٣١

٢. الاقتراح برغبة رقم (٢٩) تاريخ ١٩٩٤/١/٦ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي بشأن ائارة قرية الصوان / عجلون بالكهرباء .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالته الى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية).

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الاحالة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٣. اقتراح برغبة رقم (٣٠) تاريخ ١٩٩٤/١/٦ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي مؤيد من (١٥) نائبا ، بشأن تحويل لواء عجلون الى محافظة .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالته الى الحكومة).

دولة رئيس المجلس : موافقين ؟ موافقين

السيد المقرر :

٤. اقتراح برغبة رقم (٣٢) تاريخ ١/١٠/١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة بشأن انشاء مستشفى في منطقة حوض البقعة .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالته الى معالي وزير الصحة .

دولة رئيس المجلس : موافقين ؟ موافقة .

٥. اقتراح برغبة رقم (٣٣) تاريخ ١/١٠/١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور

محمد عويضة بشأن انشاء مستشفى في منطقة حوض البقعة .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالته الى معالي وزير الصحة).

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٦. اقتراح برغبة رقم (٣٤) تاريخ ١٩٩٤/١/١٠ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي بشأن افراز الأراضي بحيث يصبح الحد الأدنى لافراز الأراضي الزراعية في عجلون دوتين .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالته الى الحكومة).

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالحجيد .

الدكتور عبدالحجيد العزام : أتمنى على مقدم الاقتراح أن تغير آخر الجملة (لي عجلون) وأن تشمل جميع المناطق الجبلية في المملكة .

دولة رئيس المجلس : الاقتراح في عجلون ، قدم اقتراح آخر . موافقين ؟ موافقين .

السيد المقرر :

٧. اقتراح برغبة رقم (٣٥) تاريخ ١٩٩٤/١/١٠ ، مقدم من سعادة النائب السيد خليل حدادين ، حول عدم تحويل مبنى

هكذا من الأهل

وزارة الاشغال العامة والاسكان الى مكاتب للأعيان والنواب .

(ترى اللجنة عدم جواز النظر وحفظ الاقتراح) .

دولة رئيس المجلس : السيد خليل .

السيد خليل حدادين : شكرا دولة الرئيس .

مع احترامي وتقديري لرئيس ومقرر وأعضاء اللجنة الادارية فأنتي استغرب ما جاء في قرار اللجنة عدم جواز النظر في الاقتراح وحفظه وكأنني حللت حراما أو حرمت حلالا . إن الاقتراح برغبة والذي تقدمت به يثبت فيه أن ترحيل وزارة الاشغال والاسكان الى مكان مؤقت الى حين يتم بناء مبنى آخر بهذه الوزارة . واستعمال المبنى الحالي كمكاتب للسادة الاعيان والنواب سيكلف الخزينة حوالي ستة ملايين دينار والتي لم تكن موجودة في الميزانية التي أقرها المجلس الكريم قبل اسابيع .

وعليه أرجو ان لا يفاجيء الزملاء النواب بتصديقهم على قرض في الدورة القادمة لتغطية المبلغ المذكور مع أن الحكومة تتجه الى تطبيق اللا مركزية ، أليس من الاولى والأجدي أن تصرف الستة ملايين دينار لدعم مختبرات الدواء والغذاء بالكفاءة البشرية والمعدات الفنية للحفاظ على صحة المواطن ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : شكرا . الدكتور

الدكتور أحمد الكوفحي : أثنى على ما قاله زميلي لأن الامر يحتاج الى تفصيل ، إما إن كان النائب في عمان فينته في عمان أو له مكتب في عمان ، إما إن كان في غير عمان فالقروض أن يكون وجوده في خارج عمان . وإن كان حزبيا فمقر حزبه هو مقر لهذا ، والحكومة بحاجة الى "سلف" حتى نضيق هذا المبنى من أجل مكاتب النواب قد يشغلها أولا يشغلها ودورة المجلس العادية أربعة اشهر فقط وقد تعقد دورة استثنائية وقد لا تعقد ، ونحن حريصون على المال العام ونحن نقول ضد الاعتداء على المال العام فكيف نهدر المال العام ؟ ولذلك أؤيد اقتراح أخني السيد خليل حدادين .

دولة رئيس المجلس : الدكتور فرح .

الدكتور فرح الربضي : أؤيد ما ذهب اليه الزميل خليل حدادين وما ذهب اليه الدكتور الكوفحي لأنني إطلعت على دراسة بأن هذا المشروع حتى يغفروا وزارة الاشغال الى مكاتب تتناسب مع النواب يكلف ذلك بحدود خمس ملايين دينار ، وهذا مبلغ كبير جدا في الظروف التي نعيشها . وبإمكاننا بعد أن استطاع مجلس الامة ان يحصل على حوالي دونهين ونصف من مساحة الارض المجاورة يمكن أن نقيم مبنى متواضع بخمس (١/٥) هذا المبلغ ونحل هذه المشكلة . وأنا أؤيد هذا الاقتراح الذي تقدم به الزميل خليل .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله

الدكتور عبدالله العكايلة : شكراً دولة الرئيس .

أنا أتحالف الزملاء الثلاثة فيما ذهبوا اليه في مسألة أن النواب يمكن أن يكونوا في أحزاب ويمكن أن يعودوا الى المناطق في إشغال مكاتب إقليمية أو في تلك المناطق أو الدوائر الانتخابية ، لا بد من أن يكون هناك مكاتب للسادة النواب والاعيان لكن النقطة المركزية التي لا بد أن نبحث فيها هي فعلا أن تهتبه مبنى وزارة الاشغال من حيث الوقت ومن حيث الكلفة قد يتجاوز مبلغ كبير جداً وقد يكون هنالك خيار إنشاء مبنى وبناء مبنى في ساحة وفي حرم المجلس من حيث الوقت ومن حيث الكلفة أقل بكثير من المبلغ الذي سيؤدي مشروع امتلاك مبنى وزارة الاشغال الحالي في هذا المجال .

لذلك إذا كنت أؤيد أؤيد أن يصرف النظر عن مبنى وزارة الاشغال لا لأن النواب يستطيعوا أن يشغلوا وقتهم في مناطقهم بل لأن إعادة تهتبه المبنى الجديد ، مبنى وزارة الاشغال ، قد يكلف من حيث الزمن ومن حيث الكلفة أكثر بكثير من بناء جديد في حرم المجلس الحالي .

دولة رئيس المجلس : السيد عبدالرؤوف باعتباره عضو في هذه اللجنة ومتابع للأمر .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : سيدي دولة الرئيس ، لن أدخل في نقاش حول حاجة النواب والاعيان للمكاتب للقيام بمهامهم

المناطة بهم بدلا من أن (يتلطورا) في (كاريدورات) هذا المجلس ويجمعوا كل تسعة في غرفة واحدة إن دخلها واحد (سروة) لا يستطيع غيره أن يجلس فيها ، ولا يستطيع اداء وظيفته إلا إذا استعمل أحد الممرات أو كان ضيقا على موظف .

هذا الموضوع إخواني له ثلاث سنوات قيد الدراسة وليس ابن ساعته ، وكان القرار الاول للجنة شكلها معالي رئيس مجلس النواب السابق أن تقوم بإنشاء بناء ، ودرس هذا الامر هندسيا فلم توجد اية قطعة أرض صالحة لأقامة ذلك البناء داخل حرم المجلس بالمساحة المطلوبة . خاصة وأن هذا المكان يضم ثلاثة معالم حضارية في هذا البلد وليس من المصلحة إقامة معلم بينها وهي قصر العدل الذي يتم بناؤه ، وقبة مجلس الامة ، وقبة مجلس الشهيد الملك عبدالله .

ومن كان الخيار أمرا لا ثالث لهما ، الخيار الاول هو مبنى بنك الاسكان وهذا البنك تحت العديد من الخزائن البنكية التي كلفتها رقم مدهش . علاوة على أن هذه البناية كان من رأي العديد منا أنه بعد إنشاء قصر العدل لا يجوز أن تبقى موجودة بل تصبح هذه المنطقة حرما للمعالم الثلاثة .

ولذا فإن الاتجاه انصب الى المكان الوحيد الذي لا بد من له وهو مبنى وزارة الاشغال العامة . غرب المجلس المجلس إخواني عرض الساحة ٢٣ متر ، إذا ترك حرم سيارات وارتراد خلفي ، إلا إذا أردتم أن تتجاوز على

هكذا من الأهل

القانون ، لا تصبح الأرض صالحة للبناء
وسيصبح ارتفاع المبنى أعلى من قبة البرلمان .
ومن الجهة الجنوبية كذلك المسجد الميني
للقوات المسلحة وبجانبه دوتمان لا تستطيع ان
تقيم عليها مثل هذا المبنى .

فنحن ذهبنا للخيار الوحيد الذي لا
بدل له بعد دراسة هندسية مع المختصين في
هذه المجالات ... شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي نائب
الرئيس .

معالي نائب رئيس الوزراء : سيدي
دولة الرئيس ، أوافق ما تقدم به معالي النائب
المحترم عبدالرؤوف الروابدة خصوصاً من ناحية
عدم وجود بديل ، وهناك لجنة مشكلة في
الحكومة لدراسة كيف نستطيع ان نقل وزارة
الاشغال والى أين . وأعتقد أن المبلغ الذي ذكر
بأنه ستة ملايين غير وارد وهناك ثلاث بدائل
الآن لوزارة الاشغال . وقريباً إن شاء الله سنقرر
البديل ونبلغ دولة الرئيس بذلك .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الاخ
عبدالله .

السيد عبدالله أخوارشيدة :

عبر الزميل معالي الدكتور عبدالله والاخ
عبدالرؤوف بما كنت أريد أن أقول فيه .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هناك قرار
من اللجنة بحفظ الموضوع ، من يوافق على
حفظ الموضوع ؟ الاغلبية وشكراً .

السيد المقرر :

٨. اقتراح برغبة رقم (٣٦) تاريخ
١٩٩٤/١/١٢ ، مقدم من سعادة النائب
السيد محمد الحنيطي بشأن واجهة عشار
البلقاء الشرقية وواجهة عشار الدعجة .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالته
الى الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

٩. اقتراح برغبة رقم (٣٧) تاريخ
١٩٩٤/١/١٢ ، مقدم من سعادة النائب
السيد عبدالله أخوارشيدة بشأن أحداث شعبية
بريد في قرية عنييه (الحازية، المرامح ، الظهرة)
في لواء جرش .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالته الى
معالي وزير البريد والاتصالات) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟
موافقة

السيد المقرر :

١٠. اقتراح برغبة رقم (٣٨) تاريخ
١٩٩٤/١/١٢ ، مقدم من سعادة النائب
السيد عبدالله أخوارشيدة بشأن أحداث عبادة
صحبة في قرية عنييه (الحازية ، المرامح ،
الظهرة) في لواء جرش .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالته الى
معالي وزير الصحة) .

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٤/٢/٩ م ١٣٥

دولة رئيس المجلس : موافقين

السيد المقرر :

١١. اقتراح برغبة رقم (٣٩) تاريخ
١٩٩٤/١/١٣ ، مقدم من سعادة النائب
السيد محمد الحنيطي ، بشأن انشاء مستشفى
في موقع متوسط في جنوب شرق عمان .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالته الى
معالي وزير الصحة) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟
موافقة

السيد المقرر :

١٢. اقتراح برغبة رقم (٤٠) تاريخ ١/١٣
١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد محمد
الحنيطي ، بشأن فتح وتعميد طريق الحرام
الدائري الممتد من مثلث البيسي ولغاية مثلث
الارسال ، وانارته وكذلك انشاء جزيرة
وسطية .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالته الى
معالي وزير الاشغال العامة والاسكان) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟
موافقة

السيد المقرر :

١٣. اقتراح برغبة رقم (٤١) تاريخ ١/١٣
١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد علي
الشطي بشأن تملك الوحدات السكنية المؤجرة
منذ عدة سنوات للمواطنين والعاملين في مناطق

الاغوار اسوة بزملائهم من موظفي سلطة وادي
الاردن .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالته الى
الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟
موافقة

السيد المقرر :

١٤. اقتراح برغبة رقم (٤٢) تاريخ
١٩٩٤/١/١٣ ، مقدم من سعادة النائب
السيد علي الشطي ، بشأن اعفاء كل مزارع
يقبل مجموع ديونه عن عشرة آلاف دينار او
اعفائه من فوائد هذه الديون وجدولة الديون
المستحقة عليه .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالته الى
الحكومة) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟
موافقة

السيد المقرر :

١٥. اقتراح برغبة رقم (٤٣) تاريخ ١/١٣
١٩٩٤ ، مقدم من سعادة النائب السيد علي
الشطي بشأن عقد مؤتمر وطني او ان تشكل
لجنة من الجهات الرسمية والاعلمية للبحث في
مشاكل القطاع الزراعي .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالته الى
اللجنة الزراعية) .

دولة رئيس المجلس : موافقين .

هكذا من الاجل

السيد المقرر :

١٦. اقتراح برغبة رقم (٤٥) تاريخ ١٩٩٤/١/١٥ ، مقدم من سعادة السيد محمد الحنيطي بشأن انشاء شبكات الصرف الصحي لجنوب وشرق عمان .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالة الى معالي وزير المياه والري) .

دولة رئيس المجلس : موافقون .

السيد المقرر :

١٧. الشكوى رقم (١٩) تاريخ ١١/٢٩/١٩٩٣ ، مقدمة من المواطن نهار سلامة الدعجة وإخوانه بخصوص مساواته مع موظفي الجمعية العلمية الملكية من حيث المبالغ التي تترتب اثر توزيع قطع اراضي للاسكان .

(ترى اللجنة عدم جواز النظر وحفظ الشكوى) .

أما السبب كان قد صدر قرار من مجلس الوزراء ، أولاً هذا المواطن ليس موظفاً في الجمعية الملكية وليس عضواً في الجمعية التي فوضت اليها الأراضي بالسعر المذكور ثم صدر قرار من مدير دائرة الأراضي والمساحة ومصدق من وزير المالية بأن تخفيض الكلفة التي قدرت الى ٥٠٪ .

وقد دفع كافة المشتركين ٥٠٪ باستثناء المواطن المذكور الذي لا يرغب أن يدفع حتى

بعد التخفيض ، ولذلك رأينا حفظ الشكوى .

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الأمة
اللجنة الإدارية مجلس النواب
صالح الزعبي

ملاحظة : تحفظ على قرار اللجنة بخصوص الاقتراح برغبة رقم (٢٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش اصحاب السعادة السادة خالد عبدلتي المعجزة ، محمد الحنيطي .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك .

السيد المقرر : فيه القرار رقم "٦" .

دولة رئيس المجلس : بقي القرار رقم "٦" للجنة لئلا توجه الى جلسة قادمة ، لكن هناك بعض الامور نريد أن نتحدث فيها بسرعة الدكتور محمد أبو عليم .

الدكتور محمد أبو عليم : دولة الرئيس ، كان هناك بيان بأسمي وأسم السادة التالية أسماؤهم الدكتور عبدالله النصور ، منير صوير ، مفلح الرحيمي ، سمير قعوار ، محمد اللويح . ولكن حولنا هذا البيان الى سؤال حتى نسمع ما تقوله الحكومة .

سمعنا أن هناك بلاغا عن وجود

محضر الجلسة الثامنة عشرة من الدورة العادية الأولى المنعقدة لي ١٩٩٤/٢/٩ م ١٣٧

رجال المخابرات ، والسطو على أماكن عامة . وبالفعل قد تم القيام بأربع عمليات سطو على سوبر ماركات وساتقي تكسي ومحل بيع عمور .

كما قاموا بمجموعة من الجرائم كما سمعتم وأعلننا عن ذلك في سينما ريفولي في عمان ، وسينما سلوى في الزرقاء ، وأيضاً أبطلت أولم تنفجر في الواقع عبوة وضعت في سينما زهران في عمان . ويوم أمس تم إلقاء القبض على مجموعة كانت لديها قنبلة في يريدون تفجيرها في مدينة اربد واثنين في مدينة السلط ، وأيضاً وردنا صباح هذا اليوم إخبار عن وجود قنبلة في الساحة الهاشمية ، وقد أتخذت الاجراءات الكاملة ولم يمر على هذه القنبلة . تم الاخير مساء أمس أيضاً وتوبع صباح اليوم عن وجود متفجرة في سينما النصر في الزرقاء . في الحقيقة يا إخوان ان التحقيقات مستمرة والجهود متواصلة ، وردا على سؤال الاخيرة أردت ان اوضح هذه النقاط وستعلن كافة التفاصيل عند انتهاء إجراءات التحقيق كاملة . وستبقى عيون أبنائكم رجال الدوائر الامنية كافة متيقظة بعون الله خدمة لهذا البلد الصامد المربط .

هذا ما لدي دولة الرئيس ردا في الوقت الحاضر وعند اكتمال إجراءات التحقيق ستعلن كافة ابعاد هذا الامر ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير ، وشكراً لكم جميعاً على هذه الجهود التي بعون الله ستبقى هذا البلد آمناً مطمئناً .

متفجرات في الساحة الهاشمية ، وإذا نشجب ذلك بشدة نرجو من الحكومة توضيح الامر للمجلس والشعب ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير الداخلية تفضل .

معالي وزير الداخلية : بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى (وإن قال ابراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً) .

دولة الرئيس ، حضرات السادة النواب .

بعون الله سيقى هذا البلد آمناً لأن رب العزة قد حى بلدنا بقيادة مؤمنة بالله مخلصه في أداء الواجب ، ولأن في هذا البلد أجهزة امنية كفؤة مؤمنة بواجبها بحماية الوطن والمواطن . ولا تنبأى بذلك لأنهم هم جميعاً ابناءؤكم واخوانكم أبناء هذا الوطن ، ولكنهم يستحقون الاعجاب والتقدير والاحترام .

لقد تم في الفترة الاخيرة إعتقالات لمجموعات أرادت الاذى لهذا البلد ، وكان لها أهداف من جعلتها تفجير أماكن عامة منها مجلس الأمة باعتباره من مؤسسات الحكم ، ومنها تفجير مراكز مثل دور السينما ومحلات الفيديو والنوادي الليلية . ومن أهدافها أيضاً إغتيال عدد من رجال الفكر والاقتصاد في هذا البلد ، وكذلك السطو على البنوك باعتبارها مؤسسات ربوية . والتعرض للدوريات الشرطة الراجلة والاستيلاء على اسلحتها وكذلك

هذا من الأهل

السيد فوز الزعبي .

السيد فوز الزعبي : شكراً دولة الرئيس .

لقد وجهت سؤالاً الى معالي وزير المالية منذ أكثر من شهر ولم يرد الجواب لحد الآن ، بالرغم من مرور المدة القانونية ولم يردي الجواب . أرجو ان يلتزم معالي الوزير بهذا السؤال وبالنظام ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : راجعتي فيه شخصياً إذا تكرمت ونحن نتابعه ، الشيخ عبدالمعمر .

السيد عبدالمعمر أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، حضرات الاخوة المحترمين .

دولة رئيس المجلس : كلام مختصر للجميع رجاءً لأنه هناك بعض الأمور يريد أن يستفسر عنها النواب إذا تكرمت . تفضل

السيد عبدالمعمر أبو زنت : سنتلنا خلال يومين باذن الله سبحانه ورحمة الله في شهر رمضان المبارك ، وطمعنا في رحمة الله التي وسعت كل شيء يقتضي من الحكومة الموقرة أن تبسط يدها في العطاء بسخاء ووفاء ، فتصدر تعليمات مشددة في تحديد الاسعار لكل مادة غذائية لا يستغني عنها الصائمون إغلاقاً لباب الجشع والطمع لدى بعض التجار والباعة . وأذكركم بقول الله عز وجل (يا أيها

الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) . ومن معاني التقوى التي ينميها الصائم أن يتقي الصائم ظلم أخيه المواطن واستغلاله ، وبخاصة في قوته ، وأن يتقي التاجر ظلم الجشع وشراة الطمع في إخوانه المواطنين وان ينظر اليهم نظرة أخوة ومحبة ونخوة ووفاء إمتثالاً لقوله تعالى « المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض » . وامتثالاً لهدي المصطفى صلى الله عليه وسلم القائل « الراحمون يرحمهم الله ، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء » .

وأناشدكم على وجه الخصوص يا دولة السيد رئيس الحكومة إن الله عز وجل إستراكم شؤون الرعية في سلطتكم التنفيذية فأنزل أشد العقوبات في للتلاعبين بأقوات الشعب وسلاحكم في ذلك قول رب العزة « ولكم في القصص حياة يا أولي الالباب لعلكم تتقون » . ولن تنقي شر الغلاء والتلاعب في الاسعار إلا بالقصاص الزاجر الرادع ..

قسي ليزدجر ومن يك حازماً

فليقسو أحياناً على من لا يرحم

وأني لأمل في شخصكم الكريم يا دولة رئيس الحكومة الموقرة العجل العجل في توجيهاتكم الكريمة بنخوة عربية أصلية ونجدة إسلامية صادقة في تحديد الاسعار ، وبخاصة اللحوم والخضار والحلويات والحليب ومشتقاته . وبذلك تسدون جوع الاطفال اليتامى وتضمنون جراحات الارامل النكالي

سيدي الرئيس .

مع تأكيد على ما تفضل به الاخوان لي إقتراح للمجلس الكريم ، استمعنا الى رد دولة رئيس الوزراء حول موضوع الغلاء والدواء . وفي تقديري المتواضع انه وردت بعض العبارات التي لم أرخ لها وسجلتها بيدي ، كان منها « الحكومة ستبقى متعازنة لكل ما تقدمونه من فكر ورأي يقدم بقلب مترن معقول » ، هذه عبارة . عبارة ثانية يقول فيها دولة الرئيس « صراحة أئين ان البعض من النواب ما زال يتكلم بلغة جارحة والاجدى ان ترفع عن التجريح ، ولن ترد ولنترم بعفة اللسان والادب في الحديث » . أنا لا أدري لمن يوجه هذا الكلام ؟ وأرجو أن نستمع الى خطاب دولة الرئيس كاملاً مسجلاً على شاشة التلفزيون حتى حقيقة يراً ما في النفس لأنني رأيت في هذا الكلام تجريحاً للمجلس من دولة الرئيس .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد سعد هابل

السيد سعد هابل السورور : لقد أورد زملائي ذكر ما وددت أن أذكره في التأكيد على تقدير دور الأجهزة الأمنية في سرعة المبادرة الى ضبط المجرمين الذين حاولوا النيل من أمن البلد واستقراره . ونطالب الحكومة باتخاذ أشد الاجراءات والعقوبات ضمن مظلة القانون في حق الذين حاولوا العبث بأمن البلد ، وأيضاً أن يتضمن بيان مجلس النواب تقدير هذا الدور لأجهزتنا الأمنية ... وشكراً .

وتتفضون غبار ذل الحاجة عن المساكين والفقراء الجياري . « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون » ... والسلام عليكم .

دولة رئيس المجلس : الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً دولة الرئيس .

بعد تصريح وزير الداخلية أرى أن يقوم مجلس النواب باصدار بيان نشجب وندين مثل هذه الاعمال الارهابية ونطلب من الحكومة ان تشدد قبضتها ، ونطلب من المواطنين ان يكون كل مواطن خفير في حماية أمن هذا البلد واستقراره ... والسلام عليكم ورحمة الله .

أصوات : نثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : سوف نصيغ مثل هذا البيان ، دكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : والله أنا كنت أريد أن أقرح نفس الاقتراح اللي تفضل فيه الاخ هاشم ، فأنا أثني عليه مع إضافة العبارة التي قالها الاخ أبو عصام تحية لرجال الامن والشرطة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد الرحيم

السيد عبد الرحيم العكور : شكراً

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس : شكرا السيد مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي : دولة الرئيس ، أنا كنت أريد ان أثني على الكلام الذي حكاه الدكتور هاشم والاخ سعد .

دولة رئيس المجلس : شكرا لك ، الدكتور عبدالله المكايلة

الدكتور عبدالله المكايلة : دولة الرئيس ، نحن دائما وأبدا مع أن تكون أجهزتنا الامنية قادرة على إستباق الحدث لاعلى مجرد موازاته ، ونحن نشكر إخواننا جميعا في الاجهزة الامنية كمين ساهرة على أمن الوطن . لكن ورد في حديث وزير الداخلية عبارة لها ظلال خاصة ، أرجو أن يفهم المجلس ويفهم شعبنا جميعا ان الفهم الاسلامي للربا لا يبيح ولا يجيزلا من قريب ولا من بعيد أن يتصرف في موضوع الربا مثل هذا التصرف المشين . ولذا أرجو أن لا يفهم من كلام وزير الداخلية ، باعتبارها مؤسسات ربوية ، أن الدين وراها هم يحملون فكرا إسلاميا . الفكر الاسلامي براء من كل تصرف لا يقوم على المعالجة الحكيمة الواقعية لأي خلل في بلدنا ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : شكرا لك ، السيد عبدالكريم الدغمي .

السيد عبدالكريم الدغمي : شكرا سيادة الرئيس .

أثني على كل ما قاله الزملاء وعلى

كلام الشيخ عبدالرحيم ، وبخصوص الموضوع الأمني أثني على طلب الزملاء باصدار بيان لشجب هذه الاعمال الارهابية والاجرامية التي لا يرضاها منطق سليم ولا يقرها عقل .

ولكنني على ضوء حديث معالي وزير الداخلية الذي ذكر من ضمن حديثه ان هنالك إعتداءات على بعض الاماكن العامة كالسوبر ماركتات ، ويبدو أنه قصد بعض الممتلكات الخاصة . لقد تم إعتداء على سيارتي وهي تحمل رقم "٧٠" مجلس النواب ، وكانت واقفة في الشارع الرئيسي وفي وضوح النهار ما بين الساعة الثانية والساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاحد قبل السابق ، وكسر زجاجها وسرقت محتوياتها وهي تقف أمام دائرة حكومية هي مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية . فهل الذين قاموا بهذه العملية هم جزء من هؤلاء الذين تم اعتقالهم إذا بين ذلك في التحقيق أرجو أن يجيبني معالي وزير الداخلية على ذلك .

دولة رئيس المجلس : شكرا ، السيد عبدالرؤوف الروابدة .

السيد عبدالرؤوف الروابدة : لا أريد ان اخوض في هذا الموضوع فقد اشييع بحثا ، ولكن ما تتحدث عنه يا سيدي الرئيس ليس جرائم عادية كما يحدث عادة في المجتمع من يوم لآخر . إنه مخطط كبير من إغتيال وتفجير وقلقلة للأمن ، ولا بد أن وراءه جهة تريد أن تخلخل النظام الأمن في هذا الوطن ، وتريد أن تؤثر على القرار السياسي لهذا البلد .

وبالتالي فأنا نطلب من حكومتنا الموقرة أن توافينا وبالشكل الذي تراه مناسبا لتفسيرها لهذه الحوادث ، ورؤيتها لدى توجيهها وكيفية السيطرة عليها ، والدور المفروض على كل طرف منا أن يكون سببا من أسباب لجمها .

إن الموقف السياسي لهذا الوطن الذي يرفض التنازل ويطلب بالحل العادل والشامل ، ويطلب بان يتولى أصحاب الحق الحصول عليه كاملا غير منقوص ، وأن يبقى هذا البلد صامدا في وجه كل الضغوط .

علينا أن نتصدى جميعا لمثل هذه الامور التي لن تقف هذا اليوم أو غدا ، ولكن علينا ان نطمئن من حكومتنا الى وعيها للحدث وتصورها لمسبباته وخطتها لؤاده في مهده ... وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد موسى النهار

السيد عبد موسى النهار : دولة الرئيس ، في هذا المجال لا بد ان يعبر نواب الشعب كافة عن إستنكارهم لمثل هذه الاعمال الاجرامية ، والتي هي عبارة عن تخطيط لكبت إرادة هذا البلد الصامد . فان مواقف الاردن هي مواقف شريفة ومعروفة ، وإن الاردن الآن قد رتب أوضاعه من النواحي الداخلية والديمقراطية وحكم الشعب ، ولهذا فله اعداء كثيرون سواء أعداء لسياسته الخارجية وأعداء لسياسته الداخلية وأعداء لحرية الرأي في هذا البلد . ولهذا اود أن أعبر عن إستنكاري

لكافة الحوادث بما فيها إغتيال الشهيد نائب المايطة الذي ذهب شهيدا في بيروت . ولهذا فأثني أدعوكافة المخلصين في هذا البلد الى التكاتف والتعاون لابقاء هذا البلد حصينا ومنيعا ... وشكرا .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، يا اخوان سوف تصدر ذلك البيان باسمكم جميعا وهو يعبر عن جميع مشاعركم . الاخ محمد داودية لديه شيء بالنسبة للجنة ، تفضل

السيد محمد داودية : يا سيدي نحن بناء على قرار المجلس دعوة اللجنتين للصحة ولجنة الحريات فأن الاجتماع بعد قليل ، ونأمل من الاخوان اعضاء اللجنتين ان يحضروا إجتماع اللجنة المشتركة للسير في موضوع ملف الغذاء والدواء بموجب تكليف المجلس .

دولة رئيس المجلس : أي ساعة ؟

السيد محمد داودية : بعد الجلسة

دولة رئيس المجلس : هذا موضوع يبتكم لا أريد أن أتدخل فيه ، هذا إعلان فقط . قبل أن ينفذ المجلس إذا مسحوا ، كل عام واتم بخير رمضان على الابواب . جلسات المجلس أثناء رمضان التي كانت بعد الظهر ، متى تعتقدوا الوقت المناسب لمقدها ؟ . الساعة العاشرة صباحا او الثانية عشرة ظهرا ؟ أعتقد الثانية عشرة وقت مناسب .

السيد عبد المنعم ابو زلط : دولة

هكذا من الأهل

الرئيس ، في هذا الوقت يكون عندنا محاضرات في المساجد وهذا شهر فضيل .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ فوز

السيد فوز الزعبي : دولة الرئيس ، إذا كان الساعة الثانية عشرة لن تتمكن في المحافظات من الوصول الى بيوتنا .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد العزيز .

السيد عبدالعزيز جبر : شكراً دولة الرئيس .

الحقيقة الانسان الصائم في رمضان أنشط ما يكون صباحاً ، ولذلك إذا أردت ان تستغل نشاط النواب فاستغله الساعة التاسعة والنصف او العاشرة أبعد حد وأطلق سراحهم الساعة الواحدة .

دولة رئيس المجلس : إذن سنعقدها الساعة العاشرة صباحاً . شكراً لكم وأعلن رفع الجلسة .

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم :

التاريخ :

الموافق : ١٩٩٤/٢/٧

بيان صادر عن مجلس النواب الأردني حول

المجزرة الوحشية التي ارتكبتها الصرب في مدينة سراييفو

إن المجزرة الوحشية الأليمة التي تعرض لها أشقاؤنا في مدينة سراييفو المجاهدة ، بفعل قنابل الصرب وما نتج عنها من مئات القتلى والجرحى ، مستهدفة المدنيين العزل من الشيوخ والاطفال والنساء ، ما هي إلا حلقة من سلسلة الحلقات المتواصلة من العدوان الهمجى على المسلمين الأبرياء ، وتأتي في ظل صمت دولي ، وقرارات لا تخرج عن نطاق القول ، في الوقت الذي نشهد فيه صدور قرارات دولية أخرى تأخذ طريقها الى التنفيذ الفوري ضد الشعب العربي في العراق والصومال وليبيا .

إن مجلس النواب الأردني الذي هزته هذه المجزرة من الأعماق ، ليناشد اصحاب الضمائر الحية في جميع الدول على اختلاف مواقفهم ، ويناشد بشكل خاص برلمانات العالم جميعها ، ومجلس الأمن ، وهيئة الأمم المتحدة ، ومنظمات حقوق الإنسان ، ان تعمل بجهد من أجل وضع حد لهذه الجرائم ، وإيقاف شلال الدماء البريئة ، وضمان الأمن لشعب البوسنة والهرسك ، واحترام إرادته وحرية واستقلاله ، وإنزال اشد العقوبات الرادعة بحق الصرب المعتدين ، ورفع الحصار فورا عن مدينة سراييفو وسائر المدن الإسلامية في البوسنة والهرسك ، وتزويد البوسنيين بالسلاح والعتاد والأدوية والغذاء ، وإتاحة سبل الدفاع عن النفس لهم برفع حظر تزويدهم بالسلاح والعتاد إن لم تتصدى القوى الدولية للردع الفوري للعدوان على الأرض والإنسان والقيم الإنسانية .

هكذا من الأصيل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم :

التاريخ :

الموافق : ١٩٩٤/٢/٩

بيان صادر عن مجلس النواب حول محاولات

جهات مشبوهة زعزعة أمن الأردن واستقراره

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى (رب اجعل هذا البلد آمناً واجنبني وبني أن نعبد الأصنام) . صدق الله العظيم

استمع مجلس النواب الأردني إلى تصريحات معالي وزير الداخلية حول سلسلة الأعمال الإرهابية التي خططت لها جهات مشبوهة ضد عدد من المرافق المدنية ، ومحاولة اغتيال بعض الشخصيات ورجال الأمن ، بهدف إثارة القلق وزعزعة أمن الأردن واستقراره .

إن مجلس النواب الأردني يستنكر ويشجب ويدن بشدة الأعمال الإرهابية جميعها التي يتعرض لها هذا البلد الصامد الم رابط ، والتي تمثل واحدة من محاولات الضغط عليه .

إن مجلس النواب ليعلم تأييده التام والمطلق لما تتخذه الحكومة من إجراءات أمنية وتدابير وقائية للحيلولة دون المساس بهذا البلد وبأمنه ، ويطالب باتخاذ أشد العقوبات بحق مرتكبي هذه الجرائم ، التي تشير أصابع الاتهام إلى الجهات التي تقف وراءها .

ويطالب مجلس النواب أبناء الأسرة الأردنية الواحدة بحكومة وشعباً وأجهزة أمنية بالوقوف صفاً واحداً للتصدي لهذا المخطط الإرهابي الذي يستهدف النيل من هذا البلد ، ومن منعه وتقدمه ومن مسيرته الديمقراطية .

وفي الوقت نفسه ، فإن مجلس النواب الأردني يتوجه بتحية إكبار واعتزاز إلى منتسبي أجهزةنا الأمنية ، الساهرين على أمن وطمأنينة وسلامة هذا الوطن وأهله ، والذين استطاعوا الكشف عن مخططي ومنفذي هذا المخطط الإرهابي .

إن مجلس النواب يؤكد للجميع أن هذا البلد الصامد الم رابط سيبقى باذنه تعالى ثابتاً على مواقفه ومبادئه ، مدافعاً عن قضايا الأمة العربية والإسلامية وفي مقدمتها القدس الشريف وسيبقى بقيادته الهاشمية واحة أمن واستقرار ، ومحطاً للتضامن والوفاق والاتفاق العربي ، ولن يشيه عن عروجه وإسلامه ومبادئه أي إرهاب وتخريب وسيبقى ابنائهم في وحدة وطنية يقفون صفاً متيناً في وجه المؤامرات والمناكرين .

فلنكن جميعاً مدافعين عن هذا الحمى العربي لترتد السهام إلى صدور من يطلقونها ، ولنعود المكر على أصحابه (ولا يحق المكر السيء إلا بأهله) . صدق الله العظيم .

هكذا من الأصيل